

Distr.
GENERAL

A/47/675

S/24816

18 November 1992

ARABIC

ORIGINAL: ARABIC/ENGLISH/FRENCH/
SPANISH

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن

السنة السابعة والأربعون

الجمعية العامة

الدورة السابعة والأربعون

البنود ١٠ ، ١٨ ، ٢٨ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٣ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٩ ،
٤٠ ، ٤٣ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ ،
٥٤ ، ٥٥ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٤ ،
٦٥ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٨ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ٨٤ ،
٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٧ ،
٩٨ ، ٩٩ ، ١٠١ ، من جدول الأعمال

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة
تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة
الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن
الدوليين
قضية فلسطين
تنشيط أعمال الجمعية العامة
سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب أفريقيا
الحالة في الشرق الأوسط
الحالة في أمريكا الوسطى : إجراءات إقامة سلم ومهد
ودائم والتقدم المحرز في تشكيل منطقة سلم وحرية
وديمقراطية وتنمية
ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي
الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا
مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة
هذه العضوية
بدء مفاوضات عالمية بشأن التعاون الاقتصادي الدولي
من أجل التنمية

مسألة قبرص

آثار احتلال العراق للكويت وعدوانه عليها
إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين
الاقتصادي والاجتماعي والميدان المتصلة بهما
تخفيض الميزانيات العسكرية
التطورات العلمية والتكنولوجية وآثارها على الأمن
الدولي

تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض نزع السلاح
التحقق من جميع جوانبه ، بما في ذلك دور الأمم المتحدة
في ميدان التحقق

تعديل معاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية في الجو وفي
الفضاء الخارجي ونحن نحث على
معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية
إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة
الشرق الأوسط

عقد ترتيبات دولية فعالة لإعطاء الدول غير الحائزة
للأسلحة النووية ضمانات ضد استعمال الأسلحة النووية
أو التهديد باستعمالها

منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي
تنفيذ إعلان اعتبار أفريقيا منطقة لا نووية
الأسلحة الكيميائية والبكتريولوجية (البيولوجية)
نزع السلاح العام الكامل

استعراض وتنفيذ وثيقة اختتام دورة الجمعية العامة
الاستثنائية الثانية عشرة

استعراض تنفيذ التوصيات والمقررات التي اعتمدها
الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العاشرة
التسلح النووي الاسرائيلي

اتفاقية حظر أو تنفيذ استعمال أسلحة تقليدية معينة
يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر

تنفيذ إعلان اعتبار المحيط الهندي منطقة سلام
استعراض تنفيذ الإعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي

التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي
تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية
حماية المناخ العالمي لمنفعة أجيال البشرية
الحاضرة والمقبلة

التعاون الدولي من أجل القضاء على الفقر في
البلدان النامية

أزمة الديون الخارجية والتنمية

الأنشطة التنميدية من أجل التنمية

التعاون الدولي من أجل النمو الاقتصادي والتنمية
التعاون في ميدان التنمية الصناعية وتنويع وتحديث
الأنشطة الانتاجية في البلدان النامية

المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

المساعدة الاقتصادية الخاصة والمساعدة الغوثية في
حالات الكوارث

تقديم المساعدة الدولية من أجل الإنعاش الاقتصادي
لأنغولا

حق الشعوب في تقرير المصير

التنمية الاجتماعية

النهوض بالمرأة

المخدرات

تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ،
والمسائل المتعلقة باللاجئين والعائدين والمشردين
والمسائل الانسانية

مسائل حقوق الانسان

المعلومات المرسله بمقتضى المادة ٧٢ (هـ) من ميثاق
الأمم المتحدة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم
الذاتي

أنشطة المصالح الأجنبية ، الاقتصادية وغيرها ، التي
تعوق تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب
المستعمرة في الأقاليم الواقعة تحت السيطرة
الاستعمارية ، والجهود الرامية الى القضاء على
الاستعمار والفصل العنصري والتمييز العنصري في
الجنوب الافريقي

التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول
الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المنتمية بالحكم
الذاتي

رسالة مؤرخة في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ موجهة
إلى الأمين العام من الممثل الدائم لاندونيسيا لدى
الأمم المتحدة

بشرفني أن أحيل عليه الوثائق الأخيرة للمؤتمر العاشر لرؤساء دول أو حكومات
بلدان عدم الانحياز ، الذي انعقد في جاكارتا من ١ إلى ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ (انظر
المرفق) .

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسائل ومرفقها كوثيقة من وثائق
الجمعية العامة بموجب البند ١٠ ، ١٨ ، ٢٨ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٩ ، ٤٠ ،
٤٣ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ ،
٦١ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٨ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ٨٥ ،
٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ٩٩ ، ١٠١ ، من جدول الأعمال ،
وكوثيقة من وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) نوغروهو وسنومورتي

السفير

الممثل الدائم لجمهورية اندونيسيا



مؤتمر القمة العاشر لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز

جاكارتا ، ١ - ٦ أيلول / سبتمبر ١٩٩٢

رسالة جاكارتا

دعوة الى العمل الجماعي واخفاء الطابع
الديمقراطي على العلاقات الدولية

رسالة جاكارتا

دعوة الى العمل الجماعي واخفاء الطابع
الديمقراطي على العلاقات الدولية

- ١- نحن، رؤساء دول أو حكومات حركة عدم الانحياز، التي تمثل غالبية الجنس البشري، نجتمع في جاكارتا باندونيسيا في منعطف تاريخي خطير، في وقت يشهد تغييرات كبيرة وتحول سريع، في وقت وان كان يبشر بآمال واعدة، فانه يزخر أيضا بتحديات خطيرة، في وقت تلوح فيه فرص سانحة في خضم مشاعر الريبة المتفشية.
- ٢- ان انهيار البنية العالمية القائمة على قطبين يتيح امكانيات لم يسبق لها مثيل، كما يشكل تحديات للتعاون فيما بين الامم. ومن الحقائق التي تكشف للواقع الجديد ترابط الاقتصاد العالمي وتكامله وتداخل أجزائه في وحدة شاملة.
- ٣- ان العالم لا يزال اليوم بعيدا عن أن يكون مكانا ينعم بالسلام والعدل والامن. فالمنازعات المتأججة، والصراعات العنيفة، والاحتلال والسيطرة الاجنبية، والتدخل في الشؤون الداخلية للدول، وسياسات الهيمنة، والصراع العرقي، والتعصب الديني، والاشكال الجديدة للعنصرية، والنزعة القومية ذات الافق الضيق، كلها أمور تشكل عقبات كبرى وخطيرة تعترض سبيل تعايش الدول والشعوب في وئام، بل أنها أدت الى تفكك الدول والمجتمعات.
- ٤- وقد قدمت الحركة، اخلاصا منها لمبادئها وأهدافها الاساسية، اسهامات كثيرة تستهدف تحسين المناخ السياسي الدولي الراهن. كما أوضحت هذه الاسهامات بصورة كاملة جدوى وأهمية عدم الانحياز ونهجه الاساسي في التصدي للمشاكل والتطورات الدولية.
- ٥- ان الحقبة الجديدة في العلاقات الدولية قد جددت الآمال في بناء نظام دولي جديد وعادل، وفي احلال السلام المستقر وكفالة الامن المشترك، وفي تحقيق العدل الاقتصادي والاجتماعي. وهذا النظام الجديد يجب أن يركز على أساس ثابت من حكم القانون، ومبادئ ميثاق الامم المتحدة، وكذلك على اقتسام المسؤولية بصورة منصفة، والالتزام المشترك بالتعاون والتضامن العالميين. وينبغي أن تكون بنية هذا النظام منبثقة عن تصور شامل، وأن تكون مكرمة للسلام والعدل، والامن والتنمية، والديمقراطية داخل الدول وفيما بينها على حد سواء، ولتعزيز الحقوق والحريات الاساسية للفرد والامم على السواء. ويجب أن تكفل احترام سيادة الامم، والتمسك الشديد بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى، وهو مبدأ لا ينبغي اضعافه أو الانتقاص منه تحت أي مبرر. وسوف نواصل السعي نحو اخفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية.

٦- واننا لملتزمون بحل المنازعات بالوسائل السلمية في جميع مناطق العالم عن طريق عملية حوار وتفاوض مستمرة ومتصلة، كما نشجع على انشاء آليات اقليمية لتحقيقا لهذه الغاية.

٧- واننا نؤيد تأييدا ثابتا الكفاح المشروع للشعب الفلسطيني في سبيل نيل حقوقه غير القابلة للتصرف في تقرير المصير والامتناع، ونؤكد من جديد مطلبنا بانسحاب اسرائيل من جميع الاراضي العربية المحتلة بما فيها القدس. ويحدونا الامل في أن يتسنى التوصل قريبا. عن طريق عملية السلام الجارية، الى تسوية عادلة ودائمة لقضية فلسطين، استنادا الى المبادئ والقرارات التي اعتمدها الامم المتحدة.

٨- ان الفعل العنصري، والتمييز العنصري، والاشكال الجديدة للعنصرية تعتبر بوجه خاص سمات بغیضة للوضع الراهن، ولا ينبغي التواني عن الفاشها. واننا لنؤكد من جديد تضامننا مع شعب جنوب افريقيا في نضاله من أجل اقامة دولة موحدة وغير عنصرية وديمقراطية في جنوب افريقيا.

٩- ان التقدم الذي تحقق في مجال الحد من الاسلحة النووية والتقليدية ليحشد من عزيمتنا، غير أن جدول أعمال نزع السلاح لم ينته بعد، ولا يزال يتعين القضاء على اسلحة كثيرة أخرى. لقد كانت اقامة عالم خال من الاسلحة النووية حلما لحركتنا على الدوام، اذ أن ذلك وحده يمكن أن يكفل بقاء البشرية، الامر الذي يعد مسؤولية جماعية تتحملها كافة الدول. واننا لنحث أيضا على التعجيل بالجهود المبذولة بشأن القضايا الاخرى ذات الاولوية، لا سيما حظر جميع اسلحة التدمير الشامل.

١٠- ان السلم والاستقرار يتوقفان اليوم على عوامل اجتماعية واقتصادية بقدر ما يتوقفان على عوامل سياسية وعسكرية. كما أن تفاؤل افاق النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي، والبطالة الواسعة النطاق، والفقر الشامل، والتردي البيئي الحاد، انما تؤدي جميعها الى تهديد السلم والاستقرار.

١١- اننا نشعر بقلق بالغ بسبب الاثار السلبية التي تلحق بالاقتصاد العالمي من جراء النفقات العسكرية العالمية. وينبغي اعادة توجيه الموارد المحررة عن طريق نزع السلاح وتخفيض الاسلحة نحو التنمية الاجتماعية والاقتصادية لجميع البلدان وخاصة البلدان النامية. وسيؤدي هذا في الوقت نفسه الى تدعيم الامن مع انخفاض مستويات التسليح.

١٢- وفي المجال الاقتصادي، أسفرت الهياكل الدولية الجائرة والعلاقات غير المتكافئة عن تفاوتات عميقة، ومظالم غير مقبولة، مستغل تعمل على توسيع فجوة الرخاء والتكنولوجيا بين البلدان المتقدمة والنامية.

١٣- ان حركتنا ملتزمة بمحاربة الفقر والامية والتخلف. وسنسى الى دفع عجلة التنمية الواسعة النطاق التي تركز على تحقيق مصلحة الشعوب، بما في ذلك تعزيز تنمية الموارد البشرية. واننا لنطالب بالتعجيل بتنمية البلدان النامية على أساس التوزيع المنصف للموارد وتحقيق النمو والاستقرار.

١٤- ولا يزال ثمة ما يعوق تقدم بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى نتيجة للبيئة الاقتصادية الخارجية غير المواتية التي تتمتع بعدم كفاية سبل الوصول الى التكنولوجيا، والحماية الجامحة، وأسعار السلع الاساسية والمواد الخام التي دأبت على الانخفاض، والتدفقات المالية التي تتقلص بشدة، وضخامة عبء الديون وخمستها، الامر الذي أدى الى تدفقات مالية عكسية الى البلدان المتقدمة والمؤسسات المتعددة الاطراف. وفي هذا السياق، تستدعي الحالة الاقتصادية والاجتماعية الحرجة في افريقيا، حيث يقاسي الملايين من الناس من الحرمان الاقتصادي والاجتماعي، اتخاذ اجراءات متضافرة، فافريقيا تستحق منا اهتماما خاصا.

١٥- واننا لنعرب عن خيبة أملنا لعدم انتهاء جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الاطراف. وندعو البلدان المتقدمة بالحاج أن تكفل دون مزيد من التأخير اختتام الجولة بصورة متوازنة ومنصفة ومرضية، وأن تراعى مصالح جميع الاطراف، وخاصة الاحتياجات والاهتمامات الانمائية للبلدان النامية.

١٦- لقد أصبح من المحتم انتقال بؤرة الاهتمام في العلاقات الدولية صوب تعزيز التعاون المتعدد الاطراف من أجل التنمية. وفي هذا الصدد، ندعو الى اصلاح النظام الاقتصادي العالمي واعادة تشكيله، والى تعزيز قدرة الأمم المتحدة على دعم التنمية والتعاون الدوليين. ولم يحدث من قبل على الاطلاق أن كان مصير الشمال والجنوب ومستقبلهما مرتبطين بصورة لا تنفصم كما هو اليوم. وتحقيقا لهذه الغاية، ندعو الى تنشيط الحوار البناء بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية على أساس التكافل الحقيقي، وتبادل المصالح والمنافع واقتسام المسؤولية.

١٧- وفي الوقت نفسه لابد من بذل جهود دؤوبة لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب على أساس الاعتماد الجماعي على الذات. ونحن نرى أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يعد أمرا حيويا لتعزيز التنمية والحد من اعتمادنا دون مبرر على الشمال. ويعد هذا أيضا عنصرا أساسيا في التوصل الى اقامة نظام اقتصادي دولي جديد ومنصف. ويتعين علينا أن نتوصل الى وسائل أكثر فاعلية تكفل تجميع الموارد والدراية الفنية والخبرات وتوجيهها الى الجنوب. وقد عقدنا العزم على أن نشرع في اقامة أشكال محددة وعملية من التعاون في مجالات مثل الانتاج الغذائي والسكان، والتجارة والاستثمارات، وأن نحدد الوسائل العملية لوضعها موضع التنفيذ. وبذلك يمكننا أن نترجم مفهوم الاعتماد الجماعي على الذات الى حقيقة واقعة. وتحقيقا لهذا الهدف، نرى أن تنسيق

جهودنا واستراتيجياتنا مع مجموعة السبعة والسبعين من خلال اقامة لجنة تنسيق مشتركة يعد أمرا بالغ الأهمية.

١٨- اننا نؤكد من جديد على الشرعية العالمية لحقوق الانسان الرئيسية والحريات الأساسية. ونرحب بالاتجاه المتنامي نحو الديمقراطية، فضلا عن التزامنا بالتعاون في مجال حماية حقوق الانسان. ونؤمن بأن التقدم الاقتصادي والاجتماعي ييسر تحقيق هذه الاهداف. بيد أنه ينبغي ألا يقوم أي بلد باستخدام قوته لامتلاء مفهومه للديمقراطية وحقوق الانسان أو لفرض شروطه على الآخرين. وفي معرض الدعوة الى هذه الحقوق والحريات وحمايتها، نؤكد على الترابط بين الفئات المختلفة، وندعو الى اقامة علاقة متوازنة بين حقوق الفرد وحقوق المجتمع، ونؤيد اختصاصات الحكومات الوطنية ومسؤولياتها في مجال وضع هذه الحقوق موضع التنفيذ. وسوف تنسق بلدان عدم الانحياز بالتالي بين مواقفها، وتشارك على نحو فعال في الاعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي الثاني لحقوق الانسان المقرر عقده في حزيران/يونيه ١٩٩٣، كيما تكفل أن يتمنى المؤتمر لجميع جوانب حقوق الانسان على أصس عالمية لا تقبل التجزئة ودون تحيز وبلا انتقاء.

١٩- ان التدهور السريع للبيئة يهدد بقاء البشرية ذاتها، ونحن نرحب بمؤتمر ريو الذي تبنى لقضايا البيئة والتنمية التي لا تنفصم. وتقتضي التنمية القابلة للاستدامة مشاركة عالمية جديدة تشمل توفير موارد مالية جديدة و اضافية للبلدان النامية واطاحة الغرمة الكافية أمامها للوصول الى تكنولوجيا مليمية بيئية.

٢٠- اننا لنرحب بالاقتراح الداعي الى عقد قمة عالمية جديدة للتنمية الاجتماعية تضع الناس واحتياجاتهم الاجتماعية في مقدمة اهتمامات الامم المتحدة، وتهيئ الفرصة للتصني لجوانب القضايا الاجتماعية ذات الابعاد المتعددة.

٢١- اننا نؤمن بأن اشراك المرأة في عملية التنمية على جميع مستوياتها اشراكا كاملا ومتكافئا يشكل هدفا مركزيا لحركة عدم الانحياز. ونحن ملتزمون بالعمل على انجاح "المؤتمر العالمي المعني بالمرأة: العمل من أجل المساواة والتنمية والسلام"، المقرر عقده في عام ١٩٩٥.

٢٢- ان أحد حقوق الانسان الأساسية هو حقه في مستوى معيشة يعينه على التمتع بالصحة والرخاء، لا سيما بالنسبة للطفل. وتمتيز هذا الحق واجب أخلاقي على المجتمع الدولي. ولذلك فاننا نؤكد مجددا التزامنا بالتنفيذ الكامل والفعال لاعلان و خطة عمل مؤتمر القمة العالمي للطفولة.

٢٣- ان أمام الامم المتحدة بوصفها التجسيد العالمي للتعددية، فرصة فريدة كيما تكون الاداة الاولى الجماعية لاقامة نظام عالمي جديد يقوم على مبادئ العدالة

والمساواة. ولتحقيق هذه الاهداف، عقدت حركتنا العزم على القيام بدور قيادي في سبيل تنشيط منظومة الأمم المتحدة، وإعادة تشكيلها، وإضفاء الطابع الديمقراطي عليها. وفي سبيل ذلك، قررنا تشكيل مجموعة عمل رفيعة المستوى يشارك بها وضع اقتراحات محددة لدعم الأمم المتحدة.

٢٤- أننا مقتنعون بضرورة تعزيز التنسيق فيما بين بلدان عدم الانحياز في الأمم المتحدة. لذلك ينبغي لمكتب التنسيق أن يحدد القضايا ذات الأولوية التي ينبغي العمل على تنسيقها، بما في ذلك القضايا المرتبطة بعمل مجلس الأمن وتعزيز دور الجمعية العامة.

٢٥- لقد بات الدور المركزي للأمم المتحدة في مجال صون السلام والأمن الدوليين في إطار الأمن الجماعي وفقاً لأحكام الميثاق أكثر أهمية اليوم عما كان عليه في أي وقت مضى. ويعتبر تقرير الأمين العام الممنون "خطة للسلام" اسهاماً جاء في حينه.

٢٦- ونؤكد أن احترام القانون الدولي هو أساس السلام والأمن، وأنه يمثل أهمية خاصة في هذا العصر الذي يشهد تحولات في العلاقات بين الأمم. ففي هذا العصر لم يعد هناك مكان لاستخدام القوة من جانب واحد، أو مطالبة بعض الدول بممارسة حقوق خارج نطاق أراضيها.

٢٧- ومنذ مؤتمر باندونج الذي مضى عليه الآن سبعة وثلاثون عاماً، ناضلنا بثبات من أجل تحقيق مبادئنا وأهدافنا الأساسية. ونحن إذ نحدد معالم طريقنا لهذا العقد وما بعده. تلتزم حركتنا بصياغة نظام دولي جديد خال من الحروب والفقر والتعصب والظلم، عالم يقوم على مبادئ التعايش السلمي، والتكافل الحقيقي، ويراعي تنوع الثقافات والأنظمة الاجتماعية، عالم يعكس الاهتمامات العالمية وليس الاهتمامات الفردية، عالم تنشده الشعوب من خلال الدور المركزي الذي لا بديل عنه وهو دور الأمم المتحدة. أننا نحن أعضاء حركة عدم الانحياز، إذ نتمسك بشدة بالمبادئ والمثل التي أعلنها من قبل آبائنا المؤسسون، لنعلن بموجب هذا تمسكنا بحقوق الإنسان الأساسية في التنمية، والتقدم الاجتماعي، والمشاركة الكاملة في تشكيل كل ما يتعلق بالمصير المشترك للجنس البشري. وسوف تظل حركتنا، من خلال الحوار والتعاون، نابضة بالحياة ومثمرة، يجمع بين أعضائها التعاون الحقيقي ضمن التيار الرئيسي للعلاقات الدولية. حينذاك فقط يمكن أن يقوم نظام دولي جديد على أساس حقيقي شامل بمعنى الكلمة، يكفل التآلف والسلام والعدل والرخاء للجميع.



مؤتمر القمة العاشر لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز

جاكارتا ، ١ - ٦ أيلول / سبتمبر ١٩٩٢

الوثيقة الختامية

الفصل الاول

مقدمة

مقدمة

١- عُقد المؤتمر العاشر لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز في جاكارتا، اندونيسيا، في الفترة من ١ إلى ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢.

٢- وسبق المؤتمر اجتماع تحضيري على مستوى السفراء/كبار المسؤولين، واجتماع تحضيري على المستوى الوزاري عُقد في الفترة من ٢٩ إلى ٣١ آب/أغسطس.

٣- وشارك في المؤتمر العاشر البلدان التالية الاعضاء في الحركة:

اشيوبيا، الأردن، أفغانستان، اكوادور، الامارات العربية المتحدة، اندونيسيا، أنغولا، أوزبكستان، أوغندا، ايران (جمهورية - الاسلامية)، باكستان، بابوا غينيا الجديدة، البحرين، بربادوس، بروني دار السلام، بليز، بنغلاديش، بنما، بنين، بوتان، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بورندي، بوليفيا، بيرو، ترينيداد وتوباغو، توغو، تونس، جامايكا، الجزائر، جزر القمر، الجماهيرية العربية الليبية، جمهورية تنزانيا المتحدة، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جيبوتي، الرأس الأخضر، رواندا، زائير، زامبيا، زمبابوي، مان تومي وبرينسيبي، سري لانكا، منغافورة، السنغال، موزامبيق، السودان، سورينام، ميشل، شيلي، الصومال، العراق، عمان، غابون، غامبيا، غانا، غواتيمالا، غيانا، غينيا، غينيا بيساو، غينيا الاستوائية، الفلبين، فلسطين، فنزويلا، فييت نام، قبرص، قطر، الكاميرون، كمبوديا، كوبا، كوت ديفوار، كولومبيا، الكويت، كينيا، لبنان، ليبيريا، ليسوتو، مالطة، مالي، ماليزيا، مدغشقر، مصر، المغرب، ملاوي، ملديف، المملكة العربية السعودية، منغوليا، موريتانيا، موريشيوس، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، النيجر، نيجيريا، نيكاراغوا، الهند، اليمن، يوغوسلافيا.

٤- وحضر المؤتمر البلدان والمنظمات وكذلك حركات التحرير الوطنية والمنظمات الدولية التالية بصفة مراقبين:

أرمينيا، البرازيل، تايلند، الصين، كرواتيا، كورستاريكا، المكسيك، هندوراس، الأمم المتحدة، جامعة الدول العربية، جبهة التحرير الوطني والاشتراكي لكاناك، حزب بورتوريكو الاشتراكي، مجلس الوندويين الافريقيين-لازانيا، منظمة تضامن الشعوب الآسيوية الافريقية، منظمة المؤتمر الاسلامي، منظمة الوحدة الافريقية، المؤتمر الوطني الافريقي.

وحضر المؤتمر البلدان والمنظمات التالية كضيوف:

-5-

اسبانيا، استراليا، المانيا، بلغاريا، البوسنة والهرسك، بولندا، جمهورية التشيك والسلوفاك الاتحادية، الجمهورية الدومينيكية، رومانيا، سان مارينو، السويد، ميسرا، فنلندا، الكرسي الرسولي، كندا، النرويج، النمسا، نيوزيلندا، هنغاريا، هولندا، اليونان، الاتحاد الدولي لجمعيات المليب الاحمر والهلال الاحمر، برنامج الامم المتحدة الانمائي، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، لجنة الامم المتحدة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري، لجنة الامم المتحدة الخمسة للمحيط الهندي، اللجنة الدولية للمليب الاحمر، المعهد الهندي لدراسات عدم الانحياز، مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية، امانة الكومنولث، منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة، النظام الاقتصادي لامريكا اللاتينية، لجنة الامم المتحدة المعنية بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية، معهد الامم المتحدة لبحوث نزع السلاح، مؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة، لجنة الامم المتحدة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، منظمة المحة العالمية، منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين، لجنة الامم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لاسيا والمحيط الهادي، مجموعة السبعة والسبعين.

6- وفي الجلسة الافتتاحية، نال المؤتمر شرف الاستماع الى خطاب هام وملهم القاه فخامة السيد موهارتو رئيس جمهورية اندونيسيا. وكان خطابه الذي تميز ببعيد البصيرة والاثزان موضع ترحيب بوصفه اسهاما قيما في مداوات المؤتمر والوصول به الى نهاية ناجحة. وبعد أن أشار الرئيس الى انهيار الهيكل القائم على قطبين في العالم، أكد على الغرض والتحديات التي لم يسبق لها مثيل، والتي طرحت نفسها أمام بلدان عدم الانحياز. ووجه الرئيس نداء قويا من أجل اقامة نظام دولي جديد قوامه السلام المستقر، والعدالة الاجتماعية، والرخاء المشترك، والتنمية القابلة للاستمرار. وأبرز الرئيس أهمية التعجيل بالتنمية والضرورة الملحة لتكثيف التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وبناء على اقتراح فخامة السيد جورج فاسيليو رئيس جمهورية قبرص، قرر المؤتمر بدون تصويت اعتماد نص الخطاب كوثيقة رسمية من وثائق المؤتمر.

7- ورحب رؤساء الدول أو الحكومات بانضمام كل من أوزبكستان وبابوا غينيا الجديدة وبيروني دار السلام وغواتيمالا والفلبين وميانمار الى عضوية الحركة، وبمشاركة أرمينيا وتايلند والصين وكرواتيا كمراقبين، وبحضور البوسنة والهرسك، وسلوفينيا كضيوف. ورحبوا أيضا بعودة كمبوديا الى الحركة.

وحضرت المؤتمر أيضا المنظمات التالية:

-٨-

صندوق افريقيا، اللجنة الاستشارية لمركز الجنوب، مجمع وكالات أنباء بلدان
عدم الانحياز، اللجنة البرلمانية من أجل العمل العالمي.



مؤتمر القمة العاشر لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز

جاكارتا ، ١ - ٦ أيلول / سبتمبر ١٩٩٢

الوثيقة الختامية

العمل الثاني

القضايا العالمية

اللجان السياسية والاقتصادية

ثانيا - القضايا العالمية

الف - استعراض الحالة الدولية

١- لاحظ رؤساء الدول أو الحكومات أن التغييرات السريعة والجوهرية في العلاقات الدولية، والتي بدأت قبل اجتماع القمة التاسع لبلدان عدم الانحياز، المعقود في بلغراد عام ١٩٨٩، قد اكتسبت المزيد من قوة الدفع وأوجبت فرما جديدة وكذلك تحديات جديدة للمجتمع الدولي ككل.

٢- وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن رأيهم بأن الصراع بين الشرق والغرب وتداعياته العالمية -مثل التنافس الايديولوجي وسياسات التكتل، والمواجهة العسكرية، والتنافس على مناطق النفوذ- لم تعد تسيطر على الساحة الدولية مثلما كان الحال في الماضي. وقد وجد الاتجاه نحو الحوار تعبيرا له في السعي بخطى أكثر تمهيدا لايجاد حلول سلمية لنقاط الصراع الرئيسية في مختلف مناطق العالم. ويتطلع المجتمع الدولي الى التحرك نحو التعددية والواقعية السياسية. وهناك امكانية حقيقية لبزوغ عهد جديد من العلاقات فيما بين الدول التي تتجه بصورة متزايدة نحو التعاون بدلا من المواجهة. وقد قدمت الحركة اسهامات كثيرة، تمشيا مع مبادئها وأهدافها، لايجاد هذا المناخ السياسي الدولي الذي أخذ يتحسن. كذلك أثبتت التطورات الايجابية الراهنة بصورة كاملة صلاحية حركة عدم الانحياز وضرورة وجودها. ورغم كل هذه الجهود والتغييرات فان الوضع العالمي لا يزال يمر بمرحلة انتقالية. ولهذا فمن الامور الضرورية والملحة أن تفضّل الحركة بالدور اللازم في تحديد وتشكيل الواقع الدولي الناشئ، والتكيف مع التغييرات، وصياغة وتنفيذ الاستراتيجيات والنهج الملائمة. ومن ثم يتعين على الحركة أن تكفل مشاركتها الكاملة في اقامة النظام الدولي الجديد، بدلا من أن تترك هذه المهمة للقوى السياسية والاقتصادية الكبرى، خاصة بعد أن تبين أن النظام الاقتصادي الدولي الجديد بعيد المنال، وأن كل ما حدث بالفعل حتى الان ليس أكثر من مجرد اعادة تنظيم دولي جديد.

٣- وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن اعتقادهم بأن ما حدث أخيرا من تغييرات دولية عميقة وبعيدة الاثر ستكون لها آثار ايجابية وأخرى سلبية على العلاقات الدولية. كما أعربوا عن اعتقادهم بأنه من أجل مسايرة تلك التغييرات العميقة، ينبغي لبلدان الحركة أن تسعى حثيثا وبفكر متجدد للبحث عن نهج جديد يتفق مع مبادئ الحركة بغية استعادة فعاليتها واعادة تأكيد دورها الحيوي في ارساء أسس نظام دولي جديد عادل ومتوازن على ضوء القضايا والتحديات الجديدة التي تواجه العالم المعاصر.

٤- وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن اعتقادهم بأن الثقة المتجددة في الأمم المتحدة يمكن أن تبشر بعملية تحول هامة نحو بناء عالم تفضّل فيه التعددية بدور

بارز في العلاقات الدولية. وسوف يعزز ذلك أيضا من مصداقية الأمم المتحدة وقدرتها على العمل، ويفتح مجالات جديدة تستطيع فيها المنظمة أن تيسر الحلول لطائفة كبيرة من المشاكل التي تؤثر على البشرية. وفي مجال السعي المشترك لإيجاد حلول لهذه المشاكل، تعاونت حركة عدم الانحياز تعاوننا كاملا مع الأمم المتحدة.

٥- ولاحظ رؤساء الدول أو الحكومات أن الانقسام الخطير إلى كتلتين في أوروبا قد انتهى، وأن عملية إعادة التشكيل السياسي والاقتصادي والمؤسسي لهذه القارة في أعقاب ذلك يمكن أن يكون لها أثر عميق في جميع أنحاء العالم. وقد حدثت عدة تطورات مشجعة في كل من آسيا وأفريقيا وأمريكا الوسطى. فالاتفاق بشأن التسوية السياسية الشاملة للصراع في كمبوديا يبشر بعهد جديد من الاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا. والتطورات الإيجابية الأخيرة في الحالة في شبه الجزيرة الكورية، والنتيجة عن الجهود التي يبذلها الشمال والجنوب على السواء تبعث على الترحيب. وانتهاء الحرب بين إيران والعراق يعد تطورا يستحق الترحيب في المنطقة. وتحقيق الوحدة بين شطري اليمن بالطرق السلمية والديمقراطية كان له أثر إيجابي على السلام والاستقرار في اليمن وفي المنطقة. وقد أعاد اتفاق الطائف التاريخي الأمور إلى نصابها في لبنان، كما دعم سلطة حكومته المركزية. وكان لاستقلال ناميبيا أثر طيب على الحالة في جنوب أفريقيا. وبرغم العدد الضخم من المشاكل التي تواجه أمريكا الوسطى، فإن المبادرات التي اتخذت لحل المشاكل الإقليمية عن طريق نهج إقليمي، دون إقحام المصالح والمخططات الخارجية، تستحق الدعم العالمي.

٦- ولاحظ رؤساء الدول أو الحكومات كذلك أنه برغم هذه التطورات المشجعة التي تجري على المسرح الدولي، لا تزال الحالة في الشرق الأوسط متفجرة وتبعث على القلق. ويعزى ذلك إلى استمرار احتلال إسرائيل غير المشروع لفلسطين والجولان السورية وأجزاء من جنوب لبنان والأراضي العربية الأخرى، ورفضها بعباد تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، مما يشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين.

٧- وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن اعتقادهم بأنه مع عملية التحول الحقيقية على الساحة السياسية العالمية، ينبغي أن تبذل كافة الجهود من أجل معالجة مجموعة عريضة من القضايا الملحة الأخرى، ولبناء عالم أفضل يعتمد اعتمادا راسخا على الالتزام الجماعي للمجتمع الدولي بالسلام والرخاء الذي يتقاسمه الجميع بصورة أكثر انصافا. وبدأت تظهر أفكار ومفاهيم ونهج جديدة نابعة من فهم وإدراك عميقين للترابط العالمي، وهذا يفتح آفاقا جديدة لإيجاد حلول للمشاكل القديمة والجديدة على السواء. ومع أن انهيار النظام القائم على قطبين لا يكفل في حد ذاته العدل والسلام الدائمين لشعوب العالم، فإن من شأنه أن يتيح فرسا لبناء نظام دولي جديد يقوم على السلام والعدل والاحترام الكامل لمبادئ وقواعد القانون الدولي والتعاون والرخاء المشترك. ومن أبرز هذه الغرض إنهاء المواجهة بين الشرق والغرب، الأمر الذي ساعد كثيرا على

تحسين احتمالات نزع السلاح، ولا سيما نزع السلاح النووي، كما أنه ينطوي على آمال كبيرة في تحقيق "عائد السلم" الملموس، حيث ينبغي تكريس الموارد المحررة للتعجيل بعملية النمو والتنمية الاقتصادية للبلدان النامية، نظرا للارتباط الوثيق بين نزع السلاح والتنمية. ومن جانب آخر، فإن المخاطر الكامنة في الاتجاهات الحالية نحو إقامة عالم يعتمد على قطب واحد. ويتميز بعناصر جديدة في الساحة السياسية الدولية المتزايدة التعقيد، قد تحد من فرص حل المشاكل العالمية الراهنة، وقد تشكل تهديدا حقيقيا للمبادئ الأساسية لعدم الاعتداء والتساوي في السيادة لكافة الدول، وهي المبادئ التي تقوم عليها منظومة الأمم المتحدة، وكذلك للاستقلال الحقيقي للدول وسيادتها وسلامتها الإقليمية وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

٨- وبينما لاحظ رؤساء الدول أو الحكومات أن الاجتماع الذي عقده مجلس الأمن على مستوى القمة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ قد اعترف بأن "التغيير، وإن كان يدعو إلى الترحيب، قد جاء بمخاطر جديدة على الاستقرار والأمن"، فقد حثوا البلدان الأعضاء على ألا تغيب عن أنظارهم الأسباب العميقة للقلق، والسخط الكامن، والصراعات العنيفة التي لا تزال تجتاح بعض مناطق العالم، بما في ذلك المنازعات بين البلدان الأعضاء في حركتنا، ومما زاد من تعقد هذه الحالة الصعبة، نشوب صراعات جديدة، نابعة من صراعات عرقية قومية ودينية أشارت مخاوف وعداوات قديمة. وظهر الإرهاب ليشكل تهديدا خطيرا لاستقرار الدول وأمنها. وهذه التطورات التي تحدث في بعض المناطق تتحرك بخطى تبعث على الانزعاج، وقد تؤدي إلى احتمال محزن يتمثل في قيام حروب على الحدود، وتفكك الاقتصادات، وزيادة تدفق المهاجرين واللاجئين، مع ما يترب على ذلك من عواقب مخيفة بالنسبة للدول المعنية وجيرانها.

٩- ولاحظوا أن هناك قضايا سياسية عاجلة، مثل الحاجة الملحة لأن يستعيد الشعب الفلسطيني الشجاع الذي يخوض نضالا بطوليا ضد إسرائيل، حقه في العدالة وتقرير المصير، وحقه في إقامة دولة مستقلة ذات سيادة في فلسطين، وفقا لقرارات الأمم المتحدة. وأشادوا بممود ومقاومة المواطنين السوريين في الجولان السورية المحتلة في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي. وأكدوا أن السلام في الشرق الأوسط لا يمكن أن يتحقق ما لم تنسحب إسرائيل من جميع الأراضي الفلسطينية بما فيها القدس والجولان السورية وجميع الأراضي المحتلة الأخرى. وأشاروا إلى الحاجة لإيجاد تسوية سلمية عاجلة للصراعات الإقليمية، ولتحقيق السلام الدائم في وسط وجنوب غربي آسيا، والمحيط الهندي، والبحر المتوسط، ومناطق العالم الأخرى، وطالبوا بتكثيف الجهود من جانب بلدان عدم الانحياز لحل هذه القضايا وفقا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة التي تهدف إلى تحقيق السلام والعدل والاستقلال والمساواة. وأعلنوا أن الحركة تقف على استعداد للتعاون مع الأمم الأخرى على إيجاد حلول عادلة وحقيقية لهذه المشاكل.

١٠- وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن قلقهم ازاء الاتجاه الأخير نحو التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى بحجة حماية حقوق الإنسان أو منع الصراعات، وهذا من شأنه أن يضعف في الواقع من مفهوم السيادة الوطنية. وأبرزوا الاخطار الكامنة في مثل هذا التدخل، وطالبوا بالاحترام الكامل للسيادة الوطنية في جميع الظروف.

١١- وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن رأيهم بأن هناك جوانب كثيرة في الحالة العالمية الراهنة تتسم بالتشوش والتعقيد. فالخطوات السريعة التي تسير بها الابتكارات العلمية والتكنولوجية تواصل تحويل أنماط الانتاج والاستهلاك والتجارة، وبذلك تشجع على مزيد من الترابط فيما بين البلدان، واضفاء العالمية على الاقتصاد في العالم. وبرغم الظلال القاتمة للكساد والانكماش الاقتصادي الذي يسود العالم، أوجدت التغييرات الجوهرية في العلاقات الدولية تحديات وفرصا لم يسبق لها مثيل، أعطت العالم آمالا جديدة ووعودا بالتنمية المتكافئة. ومع هذا، سلّم رؤساء الدول أو الحكومات بأن هذه التغييرات المستمرة محفوفة بالشكوك والمخاطر. فتسلط بعض البلدان، وهو مظهر أصبح أكثر وضوحا، يمكن أن يؤدي الى مزيد من مظاهر الظلم والشكوك وعدم الاستقرار.

١٢- وكان من رأي رؤساء الدول أو الحكومات أن قضية التنمية والقضاء على الفقر أصبحت تحتل في عصر ما بعد الحرب الباردة مكان المداورة بالنسبة للقضايا الدولية. وأعربوا عن رأيهم بأن عدم تكافؤ التنمية الاقتصادية والتكنولوجية فيما بين شعوب العالم قد شوه الانجازات الباهرة التي تحققت في العقود الأخيرة. فالتحدي الرئيسي الذي يواجه المجتمع الدولي هو ازالة التناقض الصارخ بين الوفرة في الشمال والفقر في الجنوب. ولن تغلح المساعي المبذولة لتحقيق السلم والامن والاستقرار اذا ظل الجوع والمرض يجتاحان أراض كثيرة ويهددان قطاعات كبيرة من السكان. لقد أصبحت الفجوة المتسعة بين الشمال والجنوب مصدر تهديد رئيسي للامن والاستقرار الدوليين. كما أن عدم احرار تقدم نحو حل المشاكل العاجلة المتعلقة بالتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي المتكافئ يعد مسؤولا عن الاحساس المتزايد بالخذلان والاحباط. وهكذا فان إعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية السائدة عن طريق المشاركة الفعالة والتعاون المتكافئ مما يسمح بانعاش النمو في البلدان النامية، أصبح أمرا ضروريا.

١٣- وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن قلقهم ازاء المناخ الاقتصادي الخارجي المعاكس الذي لا يزال يؤثر بصورة سلبية على اقتصادات البلدان النامية: فصادرات هذه البلدان لا تزال تعرقلها الحمائية المستمرة، وجهودها الانمائية لا تزال تهددها أعباء المديونية الخارجية الجامحة، والتدفقات المالية المقيدة التي أسفرت عن انتقال صاف للموارد الى البلدان المتقدمة، وعدم اتاحة سبل كافية للوصول الى التكنولوجيا. وقد تفاقمَت هذه المشاكل بسبب الانخفاض المستمر في أسعار السلع الأساسية والتدهور العام

في معدلات التبادل التجاري للبلدان النامية. ومن هذه الزاوية، فإن افريقيا التي تغطي ربع مساحة اليابس في الكرة الأرضية، والتي تتوفر لديها موارد طبيعية كبيرة، والتي سوف تستأثر بخمس عدد سكان العالم مع نهاية هذا القرن، تستحق مزيدا من الاهتمام، نظرا للحالة الاقتصادية الحرجة في هذه القارة، التي تضررت بصورة حادة في كثير من مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

١٤- ولاحظ رؤساء الدول أو الحكومات أن معظم البلدان الاعضاء في حركة عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى قد انتهت سياسات أتاح مجالا أكبر للمشاركة والابتكار ولتحريك قوى السوق. وبتبني هذه البلدان لسياسات انفتاحية، فإنها ست إلى الاستفادة من تحقيق قدر أكبر من التكامل مع الاقتصاد العالمي من خلال زيادة مستويات تدفقات الاستثمار والتكنولوجيا، وزيادة التجارة في السلع والخدمات. وهكذا أصبح تحسن البيئة الاقتصادية الخارجية من أجل التنمية، بما في ذلك معالجة القضايا الحاسمة الخاصة بأعباء خدمة الديون، وتدفقات رأس المال، والوصول إلى التكنولوجيا، والوصول إلى السوق بالسلع والخدمات وأسعار السلع الأساسية، مسألة أكثر حيوية بالنسبة للبلدان النامية، وأصبحت دينامية الاقتصاديات الوطنية ونجاح السياسات الداخلية للبلدان النامية تعتمد على البيئة الاقتصادية الخارجية بصورة أكبر من ذي قبل. وأعربوا عن رأيهم بأن البلدان المتقدمة تتحمل المسؤولية الرئيسية لتهيئة ظروف خارجية ملائمة لتنمية البلدان النامية.

١٥- ولاحظ رؤساء الدول أو الحكومات أن الاتجاه العام للإصلاحات السياسية والاقتصادية في أوروبا الوسطى والشرقية يساعد على اندماج تلك البلدان ضمن التيار العام للاقتصاد العالمي. وفي المدى الأبعد، سوف تعمل مثل هذه الإصلاحات على توسيع مجال التجارة العالمية والنشاط الاقتصادي العالمي من أجل تحقيق المنفعة العامة لجميع البلدان. ولكن بنقص المعيار، فإن الاحتياجات الضخمة لهذه البلدان إلى الموارد الخارجية، بما في ذلك التدفقات المالية، أشرت على توافر الموارد اللازمة للبلدان النامية، رغم الالتزامات الرسمية للبلدان المتقدمة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف في هذا الصدد.

١٦- ولاحظ رؤساء الدول أو الحكومات أيضا أن الاتجاه العالمي قد رافقه اتجاه مستمر نحو التكامل الإقليمي المتزايد، الذي يتخذ معظمه شكل أسواق مشتركة، واتحادات جمركية، ومناطق للتجارة الحرة. ومع أن هذه الاتجاهات قد تمهد الطريق أمام قيام تعددية أكثر فعالية، ففي غياب سياسات ملائمة، يميل الاتجاه نحو التجمعات الإقليمية إلى تشجيع قيام تكتلات اقتصادية قوية ومغلقة. ويمكن أن يكون التكامل الاقتصادي الإقليمي. ولا سيما فيما بين البلدان المتقدمة حافزا قويا للأنشطة الاقتصادية العالمية، بشرط أن يظل مفتوحا ويتطلع إلى آفاق أوسع ولا يؤدي إلى حواجز خارجية إضافية. وأكدوا أن مثل هذه التجمعات الإقليمية ينبغي أن تشجع التعاون العالمي لا أن تعرقه.

١٧- وعلى حين ملم رؤساء الدول أو الحكومات باستحالة الفصل بين السلام والرخاء، فقد أعربوا عن رأيهم بأن تنشيط التنمية والقضاء على الفقر يشكلان التحدي الرئيسي في الوقت الراهن. وطالبوا المجتمع الدولي ببناء نظام جديد من العلاقات يقوم على المساواة والانصاف والمصالح المتبادلة، ويتحقق من خلال حوار صريح وبناء. وفي هذا السياق رحبوا بالنتائج التي توصلت اليها الدورة الاستثنائية الثامنة عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة، والاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الرابع، والاونكتاد الثامن، ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، والتي عبرت عن التقاء الافكار حول التنمية. وتمثل هذه النتائج أسما هامة للنقاش حول التعاون الانمائي الدولي. وأعربوا عن اعتقادهم بأن هذه الروح الجديدة تعد حافزا ايجابيا لبدء حوار بناء عن التعاون الدولي بين الشمال والجنوب من أجل التنمية يعود بالفائدة على جميع الاطراف.

١٨- ولاحظ رؤساء الدول أو الحكومات كذلك أن الحالة الاقتصادية والاجتماعية العالمية متكافئة ومتراصة. فالكساد الاقتصادي الذي حدث في الثمانينات، وما ترتب عليه من انخفاض في دخل الفرد، مقترنا بأزمة الديون وعمليات التكيف الهيكلي، قد أثر تأثيرا ملبيا على التنمية الاجتماعية، وينبغي للتغييرات الايجابية الاخيرة في المجال السياسي أن تتيح فرصة حقيقية لمعالجة قضايا التنمية البشرية والاجتماعية بطريقة أكثر شمولاً. وأصبح القضاء على الفقر وتحسين الظروف الاجتماعية يحتلان مكان الصدارة على قائمة القضايا الدولية. وينبغي أن يكون القضاء على الجوع ومحو البطالة وتحقيق مستويات أفضل في مجال الصحة والامكان ومحو الأمية، خاصة فيما بين الاطفال والنساء، من بين القضايا ذات الاهمية الاساسية للمجتمع الدولي في العقود الحالية والمقبلة، خاصة اذا أريد أن يكون لتعبير "النظام العالمي الجديد" مضمون ومعنى.

١٩- ويعتقد رؤساء الدول أو الحكومات أن الانسان يحتل مركز الاهتمام بالنسبة للتنمية، التي ينبغي أن تهدف الى تلبية الاحتياجات الاساسية لبني البشر، وكذلك تحقيق أقصى طاقاتهم. وأكدوا أن الحد من سوء التغذية والامية وتحقيق مستويات أفضل في مجال الصحة والامكان، وتحسين الوضع الاجتماعي، لا سيما بين النساء والاطفال، كلها أمور تيسر بدورها عملية التنمية الاقتصادية. ولهذا أكدوا من جديد التزامهم بأن ينفذوا بطريقة فعالة اعلان وخطة عمل مؤتمر القمة العالمي للطفولة، المعقود في نيويورك عام ١٩٩٠، ورحبوا بالاقتراح الداعي الى عقد مؤتمر قمة عالمي للتنمية الاجتماعية، لكي يتيح الفرصة لمعالجة القضايا الاجتماعية المتعددة الجوانب.

٢٠- وينبغي لرؤساء الدول أو الحكومات أن يكفلوا تعزيز وحماية المصالح المشروعة للدول الاعضاء في الحركة في اطار النظام الاقتصادي العالمي الجديد، كما ينبغي للحركة أن تكون شريكا سياسيا واقتصاديا هاما في تشكيل النظام العالمي الجديد.

باء - دور حركة عدم الانحياز في النظام الدولي الجديد الناشئ

٢١- أعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن رأيهم بأن استمرار صلاحية الحركة ومبرر وجودها قد أكدتهما التغييرات الأخيرة في العالم. فانتفاء الحرب الباردة والاستقطاب بين الشرق والغرب عزز دعوة الحركة المستمرة إلى ابداء حسن النوايا والتعاون الدولي من أجل إقامة عالم متحرر من الخوف والحاجة والتعصب. فالتغييرات التي حدثت في العالم لا تغير ولا تقلل من صلاحية المبادئ والأهداف الأساسية للحركة، وعلى العكس من ذلك، فإن هذه التغييرات تزيد من التصميم على البقاء بعيدا عن سيطرة أي جهة، والبحث عن عالم متحرر من الخوف والحاجة والتعصب. وقد سعت هذه الحركة دائما، خلال العقود الثلاثة التي عاشتها لتحقيق السلام والتعاون المفيد لجميع الأطراف، والمداقة فيما بين الأمم، والقضاء على ما تبقى من آثار الاستعمار والاحتلال الأجنبي والتمييز العنصري ورد الظلم، والحفاظ على السلام، وتشجيع جهود نزع السلاح من أجل بناء نظام عالمي يقوم على الانصاف والعدل. وكانت حركة عدم الانحياز تمثل دائما موقفا إيجابيا من أجل السلم وحقوق الإنسان وإقامة عالم تسوده العدالة الاقتصادية، وهذا بالتالي يعني رفض العلاقات التي تنطوي على العبودية والتضحية بالمصلحة الذاتية عن طريق استمرار الظلم وعدم المساواة. واليوم، لا يزال هناك مبرر لبقاء هذه الحركة، مع انهيار الكتل الأيديولوجية والعسكرية وبزوغ عهد جديد من التعاون. لقد حان الوقت لأن تنهي الحركة نفسها لأن تواجه بسرعة وفعالية الفرص والتحديات الجديدة التي طرحت نفسها نتيجة للتغييرات السريعة والعميقة في الحالة العالمية. وفي الوقت نفسه، أصبح لزاما على الحركة أن تزيد من كفاءتها على العمل الخارجي، وأن تحسن أيضا من قدرتها على العمل الداخلي. إن دور الحركة في الدعوة إلى نظام دولي عادل سوف يعتمد إلى حد كبير على قوتها الداخلية وعلى وحدتها وتماسكها. ولذا أصبح لزاما على جميع الدول الأعضاء أن تعمل بجدية نحو تعزيز تضامن الحركة ووحدتها. وسوف يتطلب ذلك جهودا صادقة لازالة مواطن الخلاف بين الدول الأعضاء، وحل المنازعات القائمة فيما بينها بالطرق السلمية. وقد كلف رؤساء الدول أو الحكومات مكتب التنسيق بمواصلة دراسة مسألة إنشاء آلية لتسوية المنازعات فيما بين الدول الأعضاء بالوسائل السلمية، وأن يقدم تقريرا في الوقت المناسب إلى اللجنة المعنية بالمنهجية. وسوف تتمكن الحركة، عن طريق وحدتها وتماسكها، من أن تفرض نفوذها على المسرح العالمي بمزيد من القوة والفعالية.

٢٢- وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن اقتناعهم بأن الحركة ينبغي أن تفضل بدور إيجابي وفعال في إرساء أسس النظام الدولي الجديد ورسم ملامحه، ليكون قوامه العدل والتكافؤ والديمقراطية في العلاقات الدولية.

٢٣- وأكدوا من جديد أن قيام أعضاء الحركة بإسهام إيجابي لإقامة هذا النظام العالمي الجديد يقتضي بلورة موقف مشترك ودينامي يقوم على رؤية واضحة لقضايا الأمن

والسلم الدوليين ونزع السلاح وحقوق الانسان والبيئة والتنمية القابلة للاستدامة وغيرها من المشاكل الملحة التي تواجه أعضاء حركة عدم الانحياز، بل والعالم أجمع.

٢٤- وأكد رؤساء الدول أو الحكومات الدور التاريخي والإسهام البناء للحركة في تعزيز السلام في العالم وعلاقات التعاون بين الدول. فضلا عن هذا، فإن جوهر فلسفتها ظل صامداً، كما أن مبادئها الأساسية بقيت دون تغيير، وليس هناك جدال في استمرار صلاحية مبادئ وأهداف هذه الحركة، والتي تشمل، فيما تشمل حماية استقلال الدول وسيادتها ووحدتها الإقليمية، وممارسة حق تقرير المصير، والسيادة لبلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى، وتحقيق نزع السلاح، ولا سيما نزع السلاح النووي، وانهاء الاستعمار وجميع أشكال السيطرة، والقضاء على العنصرية وجميع أشكال التمييز العنصري، ولا سيما الفصل العنصري، والتعايش السلمي فيما بين الدول، وإلغاء الطابع الديمقراطي على العلاقات فيما بين الدول، وتسوية المنازعات الإقليمية بالوسائل السلمية، وتحقيق الأهداف الإنمائية لجميع البلدان النامية، وحماية حقوق الإنسان، ولا سيما الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية لهذه الحقوق. غير أن مثل هذا النظام العالمي المثالي، كما تصوره الآباء المؤسسون لحركتنا، لا يزال بعيد المنال. فتطلعات بلدان عدم الانحياز إلى المساواة الحقيقية، والاستقلال الفعلي، والتنمية غير المقيدة لا تزال تصطدم بتلك القوى التي اعتادت أن تحقق نواياها دون أي اعتبار لآراء ورغبات غالبية المجتمع الدولي وقرارات الأمم المتحدة. وفي مواجهة هذه القيود والتحديات الأخرى لا تزال حركة عدم الانحياز تمثل الإطار السياسي الملائم بالنسبة لأعضائها من أجل التعبير عن تطلعاتهم، وتحديد مجالات التضامن والعمل المشترك. وشدد رؤساء الدول أو الحكومات كذلك على أهمية التعددية، وفي هذا السياق أكدوا التزامهم القوي بمبادئ وأهداف الأمم المتحدة. لقد قامت الأمم المتحدة بدور مؤثر على نحو متزايد في الشؤون العالمية بوصفها الإطار العالمي الوحيد لتسيير العلاقات الدولية من أجل تحقيق السلام ونزع السلاح والتنمية وإقامة نظام عالمي عادل ومنصف. وأعربوا عن تأييدهم للجهود الحالية من أجل تعزيز الأمم المتحدة لكي تصبح أكثر ديمقراطية وفعالية وكفاءة. وينبغي للحركة أن تعمل على دعم وحدتها وتماسكها بغية تعزيز قدرة الأمم المتحدة على الاستجابة بفعالية وبسرعة للتحديات الراهنة.

٢٥- وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن اعتقادهم بأنه، معياراً لتحقيق أهداف الحركة في مسرح عالمي يتغير تغيراً جذرياً، أصبح من الضروري إعادة ترتيب الأولويات بصورة واقعية. وطالما أن العالم لا يزال يعاني من عدم الأمن والاضطراب، يجب أن تظل المهمة ذات الأولوية هي بذل الجهود لتحقيق السلام، والأمن المشترك، ونزع السلاح، وتسوية المنازعات بالطرق السلمية، ويجب أن يتركز الكفاح الجماعي للحركة على القضاء على ما تبقى من آثار الاستعمار، والاحتلال الأجنبي، والعنصرية المؤسسية والفصل العنصري. وينبغي أن يظل الشاغل الرئيسي لبلدان عدم الانحياز هو حل الصراعات وتخفيف حدة التوترات في المناطق المختلفة، وفي مقدمتها الصراع العربي الإسرائيلي،

واستعادة جميع الاراضي العربية، وتتمثل بؤرة هذا الصراع في كفاح الشعب الفلسطيني من أجل تقرير المصير والاستقلال. غير أن التفاوتات الخطيرة وحالات الظلم غير المقبولة في المجال الاقتصادي والاجتماعي بصفة خاصة، تسود العلاقات بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية. ومن ثم فإن هناك حاجة ملحة لايلاء أولوية عالية لقضايا التنمية والعلاقات الاقتصادية الدولية المتكافئة. وفي هذا السياق، أصبح لزاماً على الحركة في الوقت نفسه أن تعزز التعاون فيما بين بلدان الجنوب بوصفه جزءاً لا يتجزأ من استراتيجية اعطاء قوة دفع جديدة للتعاون الدولي من أجل التنمية. وفلا عن هذا، يجب على الحركة أن تؤكد وجودها فيما يتعلق ببعض الاهتمامات العالمية الجديدة، مثل تعزيز الديمقراطية سواء داخل البلدان أو فيما بينها، وتأكيد حقوق الانسان، والتنمية القابلة للاستدامة، ويمكن أن يساعد الامن والاستقرار على تهيئة مناخ ملائم للتصدي لهذه المشاغل بفاعلية.

٢٦- كذلك أعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن اعتقادهم بأن تجاوب بلدان عدم الانحياز مع الغرض والتحديات الكامنة في الحالة الدولية المتطورة لن يقتضي فقط عملية تكيف دينامية مع الحقائق الجديدة، بل يتطلب أيضاً وضع استراتيجيات ومبادرات ونهج ملائمة، استناداً الى الجهود المستمرة لتعزيز الحركة، حتى تتمكن الحركة من ممارسة تأثير أكثر ايجابية على توجيه التطورات العالمية، وعلى تصريف الشؤون العالمية. وينبغي للحركة أن تواصل مهمتها التاريخية للاسهام بفعالية في بناء السلام، والتعايش السلمي، والاستقلال الكامل، وتحقيق نزع السلاح والتنمية، وهي القضايا الرئيسية في عصرنا. ولبلوغ هذه الاهداف، سوف تقوم بلدان عدم الانحياز، التي تمثل غالبية البشر، بدور ايجابي، وبذلك تشكل معالم عهد جديد في العلاقات الدولية.

جيم - اعادة تشكيل الأمم المتحدة واعادة تنشيطها، وازفاء الطابع الديمقراطي عليها

٢٧- أكد رؤساء الدول أو الحكومات من جديد التزامهم الاكيد بمقامد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، وأعربوا مجدداً عن ايمانهم بأن الأمم المتحدة تمثل أنسب محفل لحفظ السلام والامن الدوليين، وتسوية المنازعات والازمات بالطرق السلمية، وتحقيق الحرية، وضمان حق تقرير المصير للشعوب الخاضعة للسيطرة الاستعمارية والاجنبية، والتمتع الكامل بحقوق الانسان والحرية الاساسية، واقامة علاقات اقتصادية عادلة ومتكافئة، وتحقيق التحرر الاجتماعي، وكذلك لتعزيز العلاقات الودية والتعايش السلمي فيما بين الأمم. ان دور هذه المنظمة الذي لا غنى عنه، وقيمتها كإطار فريد متعدد الاطراف لمعالجة القضايا العالمية أمر لا يقبل الجدل. وهذا يمدق أيضاً على المساهمات الكثيرة التي قدمتها هذه المنظمة العالمية ووكالاتها المتخصصة من أجل التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لجميع البلدان والشعوب. ان حركة عدم الانحياز التي تشكل ثلثي أعضاء الأمم المتحدة، مصممة على أن تدعم انجازات هذه المنظمة، وتدعو أعضائها الى الاستفادة من امكاناتها بطريقة أجدى وأكثر حكمة، وبذلك تحقق تطلعاتها

المشاركة في السلام والامن المشترك والرخاء المتكافئ. ففي الامم المتحدة باعتبارها المظلة العالمية للمجتمع الدولي، ينبغي للحركة أن تؤكد وجودها بمفتها المتحدث الجماعي والفعال للعالم النامي.

٢٨- وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن رأيهم بأن التعددية التي ظهرت حديثاً قد فتحت فرصاً جديدة أمام الامم المتحدة لحل الصراعات الاقليمية التي امتدت لفترة طويلة. وفي هذا الصدد، يعد النجاح الذي تحقق خير شاهد على قدرة هذه المنظمة على الاستجابة لكل ما يطلب منها. ان أنشطة حفظ السلام وصون السلام التي اضطلعت بها الامم المتحدة في مناطق كثيرة، قد اكتسبت أبعاداً جديدة في تنوعها ونطاقها الذي لم يسبق لهما مثيل. فقد ازدادت مقتضيات تعزيز الدور الذي تخطط به الامم المتحدة في الحفاظ على السلم والامن الدوليين حالياً أكثر من أي وقت مضى. وبناء على ذلك أعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن موافقتهم على الملاحظات الواردة في تقرير الأمين العام المعنون "جدول أعمال من أجل السلم" الذي يفيد بأنه "كيما تسود الديمقراطية بين أسرة الأمم، ينبغي لجميع الدول، كبيرها وصغيرها، أن تتشاور وأن تشارك على أكمل وجه فيما يختص بأعمال المنظمة"، وأكدوا كذلك رأي الأمين العام بأنه من الممكن اللجوء الى الدبلوماسية الوقائية عن طريق التحديد المبكر للصراعات المحتملة، والمشاركة في اقرار السلم في مناطق الصراع، والابقاء على حالة السلم التي تعقب تسوية المنازعات وذلك عن طريق المحافظة على السلم والمساعدة في تنفيذ الاتفاقات المبرمة، واقرار السلم في أعقاب تسوية المنازعات، واتخاذ التدابير الرامية الى التصدي للأسباب الاجتماعية الاقتصادية والسياسية العميقة للصراع.

٢٩- وأحاط رؤساء الدول أو الحكومات علماً بالجهود المبذولة لاعادة تشكيل الامانة العامة للأمم المتحدة ولكنهم أعربوا عن أملهم في أن يؤدي بزوغ عهد جديد الى تركيز اهتمام المجتمع الدولي، ولا سيما اهتمام الامم المتحدة، على قضايا التنمية، استجابة للاحتياجات الماسة والعاجلة للبلدان النامية، وأكد رؤساء الدول أو الحكومات أن الامم المتحدة توفر اطاراً ملائماً في ظل العلاقات الدولية المتغيرة، لتحقيق التعاون الفعال، والحوار الديمقراطي بين الدول، وفي هذا السياق أعربوا عن ايمانهم بأن تحقيق السلم والامن الدوليين يتطلب اعادة تشكيل آليات الامم المتحدة وتحقيق التوازن الملائم فيما بين أجهزتها المختلفة، عملاً بولايتها المنصوص عليها في الميثاق، لكي تعبر عن الواقع الجديد للحالة الدولية.

٣٠- ورحب رؤساء الدول أو الحكومات بالمساعي الجارية لاصلاح وتحسين بعض هياكل واجراءات الامم المتحدة باعتبار ذلك أحد المكونات الاساسية لتعزيز التعددية، بغية تأمين مشاركة متكافئة. وتمثيل أكثر انصافاً، وتوازن أفضل، تمثيلاً مع مبادئ وأهداف ميثاق الامم المتحدة. وينبغي أن يكون الهدف الرئيسي من هذه المساعي جعل المنظمة أكثر استجابة للحقائق المتغيرة والتحديات الجديدة المتعلقة بالسلام والتنمية في

اطار دينامي. وأعربوا عن عزمهم على المشاركة بصورة بناءة في عملية التكيف والاصلاح، انطلاقا من الاقتناع الراسخ بأن الأمم المتحدة هي محفل لا غنى عنه ينبغي دعمه وتعزيزه. غير أن اعضاء الطابع الديمقراطي على المؤسسات السياسية والاقتصادية الدولية المعنية بهذه العملية لا يزال يمطد بأولئك الذين يسعون للحفاظ على مراكز القوى التي يتمتعون بها. وينبغي لعملية اعضاء الطابع الديمقراطي على الأمم المتحدة وأجهزتها أن تتفادى استمرار حالة الظلم الراهنة التي تتمثل في ايجاد مراكز جديدة للامتيازات، كما ينبغي متابعة هذه العملية بروح من التساوي في السيادة لجميع الدول. وناشدوا الدول الرئيسية أن تقبل هذه العملية التي لا مفر منها، تحقيقا للمصالح العريضة للبشرية جمعاء.

٣١- ودعا رؤساء الدول أو الحكومات إلى اقامة علاقة متوازنة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن والأمين العام للأمم المتحدة. وفقا لاحكام ميثاق الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد ينبغي لبلدان عدم الانحياز أن تبدي استجابة سياسية متناسقة لتعزيز دور الجمعية العامة بوصفها محفلا للتداول والتفاوض واتخاذ القرارات بشأن جميع القضايا ذات الاهمية العالمية. وهذا يتمشى بصورة كاملة مع التزام جميع الدول باحترام مبدأ التساوي في السيادة، والحق في المشاركة بصورة ايجابية في تعزيز المصالح الجماعية للمجتمع الدولي. وطالبوا بمزيد من التحسين للهيكلة التنظيمية للجمعية العامة وأسلوب عملها لكي تكون أكثر استجابة لمتطلبات العصر. وشددوا على أهمية تطابق دور مجلس الأمن مع ولايته كما حددها ميثاق الأمم المتحدة، حتى لا يكون شمة تعد على سلطة وحقوق الجمعية العامة وهيئاتها الفرعية. وأكدوا على ضرورة التيقظ في هذا الصدد.

٣٢- ولاحظ رؤساء الدول أو الحكومات الروح التعاونية الجديدة التي سادت مجلس الأمن والتي أتاحت له اتخاذ عدد من المواقف الاجماعية بالنسبة لبعض من أخرج القضايا وأعقدها. غير أنهم أعربوا عن قلقهم لاتجاه بعض الدول إلى السيطرة على المجلس الذي يمكن أن يتحول إلى مؤسسة لفرض ارادة القوي على الضعيف. وأكدوا من جديد أن لجميع الأمم والدول، صغيرها وكبيرها، قويا، بضعفها، غنيها وفقيرها الحق في الاستقلال الكامل والتساوي في السيادة في مجال العلاقات الدولية. ولهذا أصبح من الضروري العمل على ألا تؤدي ممارسة بعض السلطات الخاصة إلى ايجاد اختلالات ومعاملة قائمة على التمييز في المجتمع الدولي أو في الأمم المتحدة، أو تؤدي إلى ادارة شؤون العالم من قبل مجموعة صغيرة من الدول القوية. فضلا عن ذلك فإنه لا يمكن تعزيز مصداقية مجلس الأمن وسطوته الادبية الا بالعمل بطريقة سريعة وعادلة وغير متحيزة تحقيقا لمصالح جميع الدول، عن طريق التنفيذ الكامل لقراراته دون تمييز أو انتقاء. وأعربوا عن رأيهم بأن حق النقض الذي يكفل للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ممارسة دور متميز ومتسلط يتعارض مع هدف اعضاء الطابع الديمقراطي على الأمم المتحدة، ولهذا يجب اعادة النظر في هذا الحق تمشيا مع اصلاح الأمم المتحدة بهدف تحقيق مزيد من الديمقراطية

والوضوح في أعمال جميع أجهزة الأمم المتحدة. وطالبوا أيضا باستعراض عضوية مجلس الأمن لكي تعبر عن زيادة عضوية الأمم المتحدة، وتساعد على إيجاد تمثيل أكثر انصافا وتوازنا لأعضاء الأمم المتحدة. وأعربوا عن ضرورة وضع نظام عملي وفعال للأمن الجماعي وفقا لميثاق الأمم المتحدة، واستحدث طرائق للدبلوماسية الوقائية، ولبعثات تقصي الحقائق والمساعي الحميدة ومراقبي الأمم المتحدة، أو تواجد هؤلاء المراقبين في مناطق الصراع، مع الاحترام الكامل لمبادئ السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

٣٣- وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن اعتقادهم بأن للأمم المتحدة دورا مركزيا وهاما في توثيق التعاون الدولي من أجل التنمية. ان تعقيد القضايا الانمائية يستوجب النظر اليها نظرة كلية ومتكاملة، تأخذ في اعتبارها تعددية الرؤى الخاصة بالمجتمع الدولي. ان الأمم المتحدة التي تقوم على مبدأ التساوي في السيادة بين جميع أعضائها هي المحفل العالمي الملثم لمناقشة القضايا المتعلقة بالتعاون الدولي من أجل التنمية ووضعها موضع التنفيذ. وفي هذا الصدد أكدوا الحاجة الى إعادة تشكيل الأمم المتحدة وإعادة تنشيطها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والمجالات الأخرى المتعلقة بها، وذلك من أجل تعزيزها وجعلها أكثر استجابة للتحديات المتغيرة وللاحتياجات الانمائية للبلدان النامية. وأكدوا في هذا السياق أن المشكلة الأساسية التي ينبغي التصدي لها تتركز في المازق الذي تواجهه البلدان النامية، وهو أنه برغم الجهود المبذولة، لم تتحسن أحوال مئات الملايين من الشعوب في البلدان النامية، بل أنها صاءت بالنسبة لكثيرين منهم. ولهذا رحب رؤساء الدول أو الحكومات بقرار الجمعية العامة ٢٦٤/٤٥ الذي اعتمد بتوافق الآراء، بوصفه خطوة ايجابية في الاتجاه الصحيح. ومع أن هذه العملية اتخذت خطوة أخرى الى الامام خلال الدورة السادسة والاربعين للجمعية العامة فيما يتعلق بالآلية الفرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للجمعية العامة، فلا يزال هناك أشياء كثيرة ينبغي انجازها. ان النتائج الأخيرة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المعقود على أعلى مستوياته والمتعلقة باصلاح الأنشطة التشغيلية للأمم المتحدة في هذا الميدان، تشكل خطوة هامة الى الامام ينبغي أن تحظى بالدراسة الواجبة في الدورة القادمة للجمعية العامة. ولهذا أصبح من الواجب أن تلتزم الحركة التزاما كاملا بالتعجيل بهذه العملية لكي تستجيب آلية الأمم المتحدة استجابة حقيقية للاحتياجات المتزايدة للبلدان النامية.

٣٤- ورحبوا بالبيان الذي أدلى به أمين عام الأمم المتحدة أمام المؤتمر وأكدوا على أهمية مساندة بلدان عدم الانحياز للأمين العام حتى يستطيع النهوض بواجباته ومسؤولياته دون تحيز وبطريقة موضوعية، وتحقيقا لذلك ينبغي أن تتاح له فرصة ممارسة التفويض الممنوح له، والمنصوص عليه في المادة ٩٩ من الميثاق. ويصبح تحقيق هذه المهمة أمرا هينا اذا ما أتيحت للأمين العام الوسائل الكافية للانطلاق بالأنشطة على نحو سريع وفعال وبخاصة فيما يتعلق بالحفاظ على السلم والأمن. وأعربوا عن تميمهم

لدعم محاولاته الرامية الى زيادة كفاءة الدبلوماسية الوقائية وعمليات اقرار السلام وصونه التي اشتركت فيها كثير من بلدان عدم الانحياز وستواصل الاشتراك فيها.

٢٥- وأحاط رؤساء الدول أو الحكومات علما بالتغييرات التي استهلها الأمين العام لتحسين الكفاءة الادارية للأمانة العامة، ولتحقيق التفاعل فيما بين مستويات الادارة العليا. وهناك أيضا حاجة عاجلة لاجراء استعراض شامل للتوزيع الحالي للمناصب داخل منظومة الأمم المتحدة، وكذلك داخل هيئاتها المختلفة، لتحقيق توزيع جغرافي أكثر عدالة، ولبلوغ الهدف الذي يقضي بتخصيص ٣٠٪ من الوظائف للمرأة في الامانة العامة. لقد انتقلت هذه المنظمة من كونها هيئة للتشاور والتداول لتصبح مؤسسة قادرة على العمل بشكل متزايد. وتتمثل المهمة الآن في تأمين الوسيلة التي يتم بها وضع الهيكل الاساسي للعمل التنظيمي وتزويده بالموسفين وتنسيقه فضلا عن دعمه وتمويله، لتلبية مطالب واحتياجات تلك المجموعة المعقدة من أنشطة الأمم المتحدة.

٢٦- كما أعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن ضرورة التأييد الكامل للترشيحات المقدمة من الدول الاعضاء لشغل مواقع المسؤولية العليا، بغية تحقيق التكافؤ والديمقراطية والتوازن في توزيع المناصب التنفيذية العليا على المستوى الاقليمي داخل منظومة الأمم المتحدة، وفي وكالاتها المتخصصة وغيرها من الاجهزة الفرعية. ولبلوغ هذه الغاية، ناشد رؤساء الدول أو الحكومات البلدان الاعضاء في الحركة تقديم ترشيحاتها لشغل هذه المناصب الدولية الرفيعة المستوى في المستقبل، وتنسيق مواقفها بروح من المصلحة المتبادلة، مع مراعاة الميزة النسبية التي يمكن بلوغها على المستويين الوطني والاقليمي، أو على صعيد الحركة، وهو ما يكفل تحقيق المشاركة المتكافئة في كل منطقة.

٢٧- وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن رأيهم الاكيد بأن الاشتراكات المقررة للأمم المتحدة هي اشتراكات الزامية بموجب الميثاق، وحذروا من أن عدم التقيد بهذا الالتزام تترتب عليه آثار خطيرة بالنسبة للمنظمة الدولية. وعلى حين يسلم رؤساء الدول أو الحكومات بالحاجة الى الاقتصاد وادخال تحسينات على أسلوب عمل المنظمة وفاعليتها، فقد حثوا الدول الاعضاء على دفع اشتراكاتها فوراً، واتخاذ التدابير اللازمة لايجاد حل دائم، وهو أمر أصبح ضروريا في اطار المسؤوليات المتزايدة. وفي هذا الصدد، أعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن استعداد بلدان عدم الانحياز للتشاور والتعاون مع أعضاء آخرين في المنظمة من أجل اتخاذ ترتيبات ملائمة لتشجيع البلدان التي يسمح لها وضعها بزيادة اشتراكاتها، على أن تفعل ذلك، وتحقيق توازن أفضل بين الميزانيات العادية والموارد الخارجة عن الميزانية. ودعوا الأمين العام الى اتخاذ تدابير في حدود سلطاته لخفض التكاليف وتبسيط اجراءات المنظمة، واضعا في اعتباره تماما مصالح بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى، وقدرة الأمم المتحدة على القيام بواجباتها. ولبلوغ هذه الغاية، تعهدوا بتقديم الدعم الكامل لجهود الأمين العام.

دال - الأمن الدولي ونزع السلاح في عصر ما بعد الحرب الباردة

٣٨- لاحظ رؤساء الدول أو الحكومات أنه حدثت تغييرات هامة في العلاقات الدولية، وأنه تجرى الآن عملية تحويل تدريجي للهيكل العسكرية. وأعربوا عن أملهم في أن تؤدي هذه التطورات الايجابية التي أوجدت مناخا عالميا جديدا الى نبذ المذاهب الاستراتيجية التي تقوم على استخدام الأسلحة النووية والقضاء على أسلحة التدمير الشامل، وهو ما يمكن أن يسهم مساهمة حقيقية في تعزيز الأمن العالمي.

٣٩- ولاحظ رؤساء الدول أو الحكومات أن هدف السعي الى تحقيق الأمن من جانب واحد عن طريق التسلح قد أثبت أنه وهم خطير. فتعزيز القوى العسكرية يقوض الأمن بدلا من أن يعزز. فلم تقلل التعزيزات الكمية ولا التحسينات النوعية للأسلحة من مدى تعرض دولة ما للهجوم، كما أنها لم تساعد على تحقيق الأمن المطلق. ومن الواضح أيضا للجميع أن الاهداف السياسية لم يعد في الامكان تحقيقها بالوسائل العسكرية. وفي هذا السياق، طالبوا بالآلا يكون السعي الى تحقيق الأمن على حساب البلدان الأخرى، بل بالتوافق معها. ومن هنا، فإن الخيار المنطقي هو العمل على تحقيق الأمن للجميع عن طريق نزع السلاح النووي الكامل، والقضاء على جميع أسلحة التدمير الشامل واجراء تخفيضات متوازنة ومستمرة للأسلحة التقليدية على المستويين العالمي والاقليمي.

٤٠- ان النظام الدولي الجديد الذي يقضي باقامة عالم خال من جميع الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل، لابد أن يقوم على مبادئ التعايش السلمي. وحظر استخدام القوة أو التهديد باستخدامها وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى، وحق كل دولة في اختيار طريقها الخاص الى التنمية. وهذه المبادئ التي اهتمت بها حركة عدم الانحياز منذ نشأتها أصبحت أكثر أهمية اليوم حيث تبذل الجهود لاقامة نظام عالمي عادل وديمقراطية ومتكافئ بمنأى عن العنف.

٤١- كما أعربوا عن رأيهم بأنهم في هذا العالم الذي يتزايد فيه الترابط بين الدول وتتشابك فيه القضايا، لم يعد من الممكن تعريف الأمن بالمفهوم العسكري وحده. فهناك مجموعة واسعة من التهديدات غير العسكرية التي تتخذ أشكالا مختلفة مثل التخلف، واحتمالات النمو الاقتصادي التي تتناقض بشدة، واستنزاف الموارد الوشيك، وندرة الاغذية، والظفوط السكانية، والتدهور الخطير الذي يصيب البيئة، وهي كلها قضايا تشغل اهتمام العالم، وأصبحت من العناصر التي تتحكم في بناء عالم يقوم على الاستقرار والسلام. كما أن الترابط يتطلب اعترافا بأن تحقيق الاستقرار والسلم في كل دولة من الدول يمثل مصلحة متبادلة فيما بينها. ولهذا يجب أن يكون الأمن الحقيقي والدائم أمنا عالميا وشاملا، يقوم على أساس المساواة بين جميع الدول، ويشمل كافة مجالات العلاقات الدولية.

٤٢- وسلم رؤساء الدول أو الحكومات بأن مشاكل الأمن التي تعد مشاكل خاصة بالمناطق، من الأفضل التصدي لها في إطار اقليمي ملائم. وأحاطوا علما بالجهد المبذول، كتلك التي تبذل في أمريكا اللاتينية وأمريكا الوسطى، وكذلك في جنوب شرقي آسيا والمحيط الهادئ والتي أوضحت، ضمن أمور أخرى، جدوى تدابير بناء الثقة، لا سيما في المناطق التي يشهد فيها التوتر، والأمن المتوازن على أدنى مستوى ممكن من التسلح والقوات المسلحة، والقضاء على الامكانات والاختلالات العسكرية التي تقوض الاستقرار. وفي هذا السياق، دعا رؤساء الدول أو الحكومات الى اجراء حوار اقليمي عن الأمن والتعاون عند الاقتضاء لايجاد اطار ملائم للمساعي المبذولة من أجل تعزيز الأمن وتشجيع التعاون في الميدان الاقتصادي والبيئي والاجتماعي والثقافي، مع مراعاة السمات الخاصة لكل منطقة. ومثل هذا النهج الذي يقوم على اعتبارات سياسية جغرافية، وتاريخية، وثقافية وغيرها، يمكن أن يؤدي الى فتح قنوات اتصال بين الخصوم، ويعزز تدابير بناء الثقة التي من شأنها أن تيسر بدء محادثات لتخفيض الأسلحة في بعض المناطق. فالنهج العالمية والاقليمية لنزع السلاح تكمل بعضها الآخر، وينبغي اتباعها على نحو متزامن لتعزيز السلم والأمن على المستويين الاقليمي والدولي.

٤٣- ورحب رؤساء الدول أو الحكومات بعدد من التطورات الايجابية التي وقعت منذ مؤتمر القمة التاسع في مجال نزع الأسلحة النووية والكيميائية والتقليدية، بما في ذلك الاتفاقات التي تم التوصل اليها لاجراء تخفيضات شئانية في الأسلحة بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي. وعلقوا أهمية خاصة على اتفاق حزيران/يونيه ١٩٩٢ بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي في واشنطن العاصمة، وأعربوا عن الأمل في أن يتم بنجاح تنفيذ التخفيضات الضخمة حتى يتحقق الهدف النهائي للقضاء التام على الترسانات النووية في اطار زمني محدد. وطالبوا الدول الاخرى الحائزة للأسلحة النووية بأن تشارك بايجابية في هذا المسعى، وبذلك تخلص العالم من الاخطار التي يشكلها التهديد النووي.

٤٤- ورحب رؤساء الدول أو الحكومات أيضا بالابعاد العريضة والعميقة لنزع السلاح. فبعد أن كانت الاتفاقات تقتصر على تنظيم انتاج الأسلحة وسباق التسلح، أصبحت هذه الاتفاقات لا تشمل الآن فقط تدمير الترسانات القائمة، وانما تحد أيضا من انتاج الأسلحة في المستقبل. كما لاحظوا مع الارتياح التقدم الحاسم الذي تحقق في ذلك المجال المعقد الخاص باجراءات التحقق والتفتيش الموقعي، والتي تتبع الآن لضمان الامتثال للاتفاقات. وفي هذا السياق، طالبوا بانشاء نظام تحقق متعدد الاطراف يعتمد على التوابع الاصطناعية تحت رعاية الأمم المتحدة، لتيسير مثل هذه العمليات على أساس مضمون ودائم، يحقق لجميع الدول فرصة متكافئة في الحصول على المعلومات.

٤٥- وبرغم انتهاء الحرب الباردة والمواجهة بين الشرق والغرب، أعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن أسفهم لعدم احراز تقدم في مجال اتخاذ تدابير تؤمن جميع

الدول غير النووية ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. فلا تزال المذاهب الاستراتيجية تلقى بظلالها على العالم، في الوقت الذي لا يزال فيه العالم معرضاً للتهديد من جانب الترمانات النووية القائمة التي يجري تحديثها وتعزيزها. وحذروا من أنه بينما لا تزال هناك كثير من القضايا الجدلية الأخرى بغير حل، فإن مواصلة الإصرار على تعزيز الدفاعات المضادة للموارد ومنظومات الأسلحة الأخرى ينطوي على عواقب خطيرة، بما في ذلك امتداد سباق التسلح إلى الفضاء الخارجي مما يعمل على تفاقم الانقسام بين الشمال والجنوب.

٤٦- وأكد رؤساء الدول أو الحكومات من جديد أن الأمم المتحدة تظطلع بدور فريد، وتحمل مسؤولية أساسية بالنسبة لجميع قضايا نزع السلاح. وأكدوا من جديد حق وواجب جميع الدول في المشاركة في الجهود المتعددة الأطراف من أجل نزع السلاح على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة بغية تعزيز الالتزام العالمي. إن مؤتمر نزع السلاح قام بوصفه المحفل التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف في مجال نزع السلاح، بنشاط مكثف فيما يتعلق بالمفاوضات الجارية بشأن بعض البنود المدرجة في جدول أعماله، ومع ذلك فقد لاحظوا مع الأسف أن هذا المؤتمر أخفق في الاضطلاع بالولاية الممنوحة له بشأن القضايا المتعلقة بنزع السلاح النووي. وقالوا أنه يتعين أن تكون النهج الثنائية والمتعددة الأطراف أزاء نزع السلاح مكتملة لبعضها. ومع ذلك فإن المفاوضات الثنائية لا يمكن أن تحل محل الجهود المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح. وفي هذا السياق رحبوا بالاتفاقية العالمية بشأن حظر امتداد، وانتاج، وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وطالبوا بسرعة دخولها حيز النفاذ باعتبارها خطوة هامة إلى الامام على طريق التخلص من جميع أسلحة التدمير الشامل في كافة المناطق، وصولاً إلى الهدف المشترك الخاص بنزع السلاح العام والكامل. وطالبوا جميع البلدان المتقدمة باتخاذ تدابير تشجع الالتزام العالمي باتفاقية الأسلحة الكيميائية، من خلال نقل التكنولوجيا والمواد والمعدات للأغراض السلمية في المجال الكيميائي، وإزالة كافة القيود التمييزية والمخصصة القائمة من جانب واحد والتي تتعارض مع هذا التعهد.

٤٧- وطالبوا كافة الدول بأن تعطي أولوية للمفاوضات المتعلقة بالبنود الأخرى المدرجة في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح، مثل حظر التجارب النووية، ووقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي، والحيلولة دون وقوع حرب نووية، وتقديم تأكيدات أمنية لجميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أزاء استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها، واتخاذ تدابير ترمي إلى الحيلولة دون حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وأكدوا على الحاجة إلى إعادة تنشيط محاولات نزع السلاح المتعددة الأطراف، وطالبوا في هذا السياق بزيادة مشاركة بلدان حركة عدم الانحياز في مؤتمر نزع السلاح وتوسيع نطاق هذه المشاركة.

٤٨- وفي حين لاحظ رؤساء الدول أو الحكومات أن الصين وفرنسا قد انضمتا إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. فقد أعربوا عن قلقهم لاختراق بعض الدول الوديعة في التعبير عن التزام صادق بالمعاهدة فيما يتعلق بنزع السلاح النووي بالكامل في إطار زمني ملزم بموجب أحكام المادة السادسة من اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية، وتأكيدات الأمن الموثوقة والمساعدات التقنية الملائمة لجميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وهم إذ يدركون أنه في عام ١٩٩٥ سوف تعقد الدول الأطراف مؤتمر لاستعراض المعاهدة وتحديد فترة تمديداتها، فقد طالبوا بتقييم جديد للالتزامات التي تعهدت بها الدول الحائزة للأسلحة النووية، وقرروا أنه ينبغي أن يتقدم أحد أعضاء حركة عدم الانحياز لرئاسة المؤتمر في عام ١٩٩٥. وفي هذا السياق، حثوا الدول الحائزة للأسلحة النووية على دعم الجهود الجارية التي يبذلها المؤتمر التعديلي المعني بمعاهدة الحظر الجزئي للتجارب، ولعقد اتفاق لحظر استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، ولإنشاء مناطق إقليمية ودون إقليمية خالية من الأسلحة النووية، مع مراعاة خصائص المنطقة وعلى أساس الترتيبات التي يتم التوصل إليها في حرية بين دول المنطقة المعنية، ولضمان توافر المواد والمعدات والتكنولوجيا النووية للأغراض السلمية على أساس يمكن التنبؤ به في المدى الطويل.

٤٩- وطالب رؤساء الدول أو الحكومات جميع الدول بوقف التجارب النووية في جميع الأوقات، وفي كافة عناصر البيئة، باعتبار ذلك هدفا عالميا حيويا ينبغي السعي إلى تحقيقه على مختلف المستويات، ولا سيما على المستوى المتعدد الأطراف. وفي هذا الصدد، رحبوا بالوقف الاختياري للتجارب الذي أعلنته بعض الدول الحائزة للأسلحة نووية، وحثوا الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية أن تحذو حذوها كخطوة أولى. وكان المؤتمر التعديلي للدول الأطراف في معاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء المعقود في كانون الثاني/يناير ١٩٩١، قد أسهم بصورة هامة في بلوغ هذا الهدف. عندما جمع الدول الأطراف معا لأول مرة لمناقشة العقبات التي تعترض التوصل إلى اتفاق بشأن وقف التفجيرات التجريبية.

٥٠- وأكد رؤساء الدول أو الحكومات على جدية وأهمية تدمير كافة أسلحة التدمير الشامل، ورأوا أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية على وجه الخصوص من أولى الخطوات اللازمة لبلوغ هذا الهدف. وفي هذا الصدد، رحبوا بالمبادرات المختلفة لإنشاء مثل هذه المناطق. كما أعربوا عن تقديرهم لكافة المبادرات الإيجابية التي طرحت في مجال نزع السلاح العام والكامل. وأكدوا أهمية تحقيق العالمية والشمولية في معالجة موضوعات نزع السلاح وعدم التمييز بين عناصرها على نحو لا يخل بالتوازن والتكافؤ ومراعاة الأوضاع الخاصة التي تميز كل منطقة على حدة.

٥١- ولاحظ رؤساء الدول أو الحكومات -مع القلق- تزايد القيود التي تفرضها البلدان المتقدمة على الحصول على التكنولوجيا، من خلال فرض نظم رقابة خاصة على المادرات، متذرة باتفاقات عدم انتشار الأسلحة النووية، وأن ذلك قد يعوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية. ودعوا الى توفير وسائل فعالة لمعالجة مشاكل انتشار الأسلحة، وذلك عن طريق ابرام اتفاقات نزع ملاح متعددة الاطراف ودولية وشاملة وغير تمييزية.

٥٢- وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن القلق البالغ ازاء امتلاك اسرائيل لقدرة نووية، الامر الذي يشكل تهديدا خطيرا ومستمرا لامن الدول المجاورة ودول أخرى. وأدانوا اسرائيل لاستمرارها في تطوير وتكديس ترسانات نووية، وطالبوا باتخاذ اجراء عاجل يكفل انضمام اسرائيل الى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، واخضاع جميع مرافقها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وفقا لقرار مجلس الامن ٤٨٧ (١٩٨١).

٥٣- وشدد رؤساء الدول أو الحكومات على الاثر السيئ الذي يتركه الانفاق العسكري على الاقتصاد العالمي وعلى الاقتصادات الوطنية، ولا سيما اقتصادات البلدان النامية. فالنفقات العسكرية المفرطة تخنق النمو الاقتصادي، وتؤثر تأثيرا سلبيا على نطاق ومضمون التعاون الاقتصادي الدولي. وفي هذا السياق، أكدوا أن حل المنازعات الاقليمية امر ضروري لتهيئة ظروف تتيح للدول توجيه مواردها بعيدا عن التسليح وفي اتجاه النمو والتنمية الاقتصادية.

٥٤- وادراكا لانتشار العالمي للأسلحة التقليدية وجميع الأنواع الأخرى من الأسلحة واستخدامها على نطاق واسع، والتزايد المطرد في النفقات المتملة بحيازتها وصيانتها، وما يستخدم في منظومات الأسلحة التقليدية من تكنولوجيات جديدة وما يدخل عليها من تقدم متزايد، شدد رؤساء الدول أو الحكومات على الطبيعة العاجلة لضرورة الحد من تطوير الأسلحة التقليدية وجميع أنواع الأسلحة الأخرى ومن تكديسها المفرط وذلك مع مراعاة الاحتياج الأمني المشروع للدول. وفي هذا السياق، أعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن اعتقادهم الراسخ بأن الجهود الرامية الى خفض وتقليص الأسلحة التقليدية ينبغي أن تندرج في اطار شامل، وأن تركز على كل من البلدان الموردة والمتلقية بدلا من تركيزها على مجموعات معينة من البلدان، وأن تنصب على الأسباب الرئيسية لسباق التسليح بالأسلحة التقليدية وبغيرها من الأسلحة.

٥٥- وأشاد رؤساء الدول أو الحكومات، بأنشطة مراكز الأمم المتحدة الاقليمية للسلم ونزع السلاح في افريقيا وآسيا، ومركز الأمم المتحدة الاقليمي للسلم ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية. وأعربوا عن أملهم في أن يحافظ العمل الذي تقوم به هذه المراكز على وجهته السياسية، ليقدم أفكارا جديدة ويومي باعتماد نهج جديدة

لتعزيز عملية نزع السلاح. وأكدوا الحاجة الملحة الى تعزيز الموارد المالية لهذه المراكز من أجل مساعدتها على تحسين تخطيط عملها وتنفيذه. وفي هذا الصدد، دعوا البلدان الاعضاء وغيرها الى النظر في تقديم مساهمات طوعية كبيرة الى هذه المراكز.

هاء - التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية

٥٦- أعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن رأيهم بأن الحالة الاقتصادية الدولية لم تساعد على تحقيق التنمية ولا سيما في البلدان النامية، حيث أنها لا تزال محفوفة بالشكوك وتتسم بنمو بطيء ومتفاوت. وأعربوا عن رأيهم كذلك بأن غالبية البلدان النامية ليست أحسن حالا اليوم مما كانت خلال الثمانينات، وأن هذه البلدان لا تزال تعوقها أعباء الديون المرهقة، والحاجة الى التمويل الانمائي، كما أنها محرومة مسن فرص متكافئة للوصول الى أسواق البلدان المتقدمة، وتشعر بالاحباط بسبب الهبوط المستمر في أسعار السلع الاساسية. ولاحظوا مع القلق أنه في الوقت الذي قام فيه عدد كبير من البلدان النامية باجراء تعديلات هيكلية، وحرروا اقتصاداتهم بفرض مسايرة الظروف الجديدة للاستثمار والتجارة العالمية، إلا أنه لم يقابل ذلك تعاون من جانب البلدان المتقدمة. ولاحظوا كذلك أنه مع اتساع حركة تحرير التجارة في البلدان النامية استمر التزام البلدان المتقدمة تجاه التجارة الحرة ضعيفا، إذ أنها لم تتخذ الا القليل من الخطوات، ان وجدت، لتقليل نطاق الحواجز غير التعريفية والتعريفات العالية نسبيا التي تطبق على نسبة كبيرة من صادرات البلدان النامية. وأكدوا كذلك على أن البلدان النامية غير مضطرة الى زيادة فتح أسواقها أو ادخال تعديلات على سياساتها الاقتصادية بطريقة لا تراعى المرحلة الانمائية التي تمر بها.

٥٧- ولاحظ رؤساء الدول أو الحكومات أن وصول جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الاطراف الى نهاية ناجحة وسريعة، هي مسألة ذات أهمية كبيرة بالنسبة للبلدان النامية. وإذا فشلت الجولة في تحقيق نتيجة متوازنة وفي الوقت المناسب، فستؤدي الى ظهور الحمائية وزيادة اللجوء الى مذهب الاحادية وقيام ما يسمى "بإدارة التجارة" بتشويه التدفقات التجارية ومنع ظهور نظام تجاري متعدد الاطراف مفتوح وعادل مما يشكل لطمة خطيرة للتعددية. ولذلك طالبوا البلدان المتقدمة بضمان اختتام جولة المفاوضات بطريقة ناجحة ومتوازنة وسريعة تأخذ في الاعتبار مصالح جميع الاطراف، ولا سيما احتياجات ومشاكل التنمية للبلدان النامية. وأكدوا في هذا الصدد على قدرة قيام البلدان المتقدمة بإلغاء التدابير الحمائية وادخال البعد الانمائي ضمن قواعد سلوك التجارة الدولية.

٥٨- ولاحظ رؤساء الدول أو الحكومات أن الدين الخارجي للبلدان النامية لا يزال يشكل عبئا سلبيا على كثير من اقتصاداتها، كما أدت خدمة ديونها الى ظاهرة غير صحية تتمثل في التدفق العكسي للموارد من بلدان العالم النامي الى البلدان المتقدمة.

ولاحظوا كذلك أن وقف استنزاف الموارد الخارجية للبلدان النامية سوف يتطلب في المقام الأول خفضاً في حجم ديون البلدان النامية. ولم تسفر المحاولات التي تمت في الماضي لإعادة جدولة الديون، استجابة لمعوقات السداد التي تواجهها البلدان المدينة، عن تخفيض عبء الديون، بل إنها زادت من المديونية الكلية للبلدان النامية. ورحبوا بالمبادرات العالمية الرئيسية ليجاد طرق أكثر فاعلية لخفض حجم الديون. ويجب توسيع هذه المبادرات لتشمل جميع أنواع الديون والبلدان النامية المدينة. وفي هذا السياق ينبغي إيلاء اعتبار خاص إلى أعباء ديون البلدان ذات الدخل المنخفض وكذلك ديون تلك البلدان التي تقدم تفضيات كبيرة للوفاء بالتزاماتها المالية.

٥٩- وشدد رؤساء الدول أو الحكومات على أخفاق النظام المالي الدولي في توفير التمويل الانمائي الملائم خلال العقد الماضي، تاركاً بذلك البلدان النامية لتواجه مشاكل مالية خطيرة. وكان للتقلص الحاد في التدفقات التجارية الخارجية والجمود الفعلي في المساعدة الانمائية الرسمية عند أقل من منتصف المستويات المستهدفة المتفق عليها، وهي ٠.٧٪ من الناتج القومي الإجمالي، وفقاً لما التزمت به هذه البلدان لأول مرة منذ حوالي عشرين عاماً، أثر سلبي كبير على احتمالات التنمية. ويمكن أيضاً خفض الانتقال الصافي السلبي للموارد من البلدان النامية، وتحويل مساره إلى الاتجاه العكسي، عن طريق تحقيق زيادة كبيرة في التدفقات الرأسمالية الجديدة على البلدان النامية. ولذلك حثوا جميع البلدان المتقدمة على الوفاء بالتزامها فيما يتعلق بالمساعدة الانمائية الرسمية. ولاحظوا كذلك أن المصدر الرئيسي الآخر للتدفقات الرأسمالية على البلدان النامية يتمثل في المؤسسات المالية المتعددة الأطراف التي تضم البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومصارف التنمية الإقليمية. وقد انخفض التحويل الصافي من هذه المؤسسات في مجموعها انخفاضاً سريعاً في السنوات الأخيرة، وإذا استمرت الاتجاهات السابقة، فإن البلدان النامية ككل قد تواجه قريباً احتمال حدوث تدفق مالي عكسي صاف لصالح تلك المؤسسات.

٦٠- وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن رأيهم بأن السلع الأساسية تمثل شريان الحياة الاقتصادي لمعظم البلدان النامية، أن لم يكن لها جميعاً. فلا يزال كثير من هذه البلدان يعتمد اعتماداً شديداً على سلعة أو سلعتين أساسيتين كمصدر لحاصلاتها من العملات الأجنبية. غير أن أهم مظاهر المناخ الاقتصادي المعاكس في الفترة الأخيرة يتمثل في الانهيار الفعلي لأسعار السلع الأساسية. ويتضح من الحسابات المختلفة أن أسعار السلع الأساسية قد انخفضت الآن إلى أدنى مستوى لها بالقيمة الحقيقية خلال المائة عام الأخيرة. وأعربوا عن قلقهم لحدوث تراجع في التعاون فيما بين المنتجين والمستهلكين في مجال السلع الأساسية. ولذلك حث رؤساء الدول أو الحكومات بشدة البلدان المنتجة والمستهلكة على بذل كافة الجهود لحياء اتفاقات السلع الأساسية بإضافة بنود اقتصادية تعود بالنفع على كل من المنتجين والمستهلكين. وحثوا كذلك

جميع الموقعين على الصندوق المشترك في اطار البرنامج المتكامل للسلع الاساسية على احياء هذه اللوائح وتنفيذها بالكامل. وأيدوا الاقتراح الخاص بعقد مؤتمر دولي للسلع الاساسية بغية احياء النشاط الرئيسي للصندوق المشترك.

٦١- وعلى ضوء هذه الحقائق، شدد رؤساء الدول أو الحكومات على ضرورة التوصل الى توافق والتزام عالميين جديديين لتعزيز التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية. ولاحظوا أن الاسراع بعملية التنمية في البلدان النامية اكتسب الآن أهمية جديدة وعاجلة. وأكدوا كذلك أن هدف تسوية المشاكل الناجمة عن الترابط المتزايد فيما بين الدول وتشابك القضايا، لا يمكن تحقيقه الا من خلال التشاور والتفاوض. ولذا فان إعادة تنشيط الحوار البناء بين الشمال والجنوب قد أصبحت الآن أكثر إلحاحاً عن أي وقت مضى. غير أن هذا الحوار المنشط ينبغي ألا يصر بعد الآن على أنه "مطالب" تتقدم بها البلدان النامية أو "احسان" موهوم تجود به البلدان المتقدمة. بل ينبغي أن يستند هذا الحوار الى أساس من الاستقلال الحقيقي وتبادل المصالح، واقتسام المسؤولية، والنفع المتبادل، على أن تعرض هذه العناصر عرضاً واضحاً متماسكاً وأن تكون محل مناقشات ومفاوضات متعقبة رشيدة. وأعربوا عن اعتقادهم بأن مبادئ وحظوظ الشمال والجنوب أصبحت الآن مترابطة ترابطاً لا ينفصم، وبأن استمرار الرخاء الاقتصادي في الشمال لن يكون ممكناً في غياب الاستقرار والتنمية في الجنوب. وسلموا أيضاً بأن البلدان النامية لا تستطيع بدورها أن تحقق أهدافها الانمائية دون وجود المناخ العالمي المواتي الذي تستطيع سياسات الشمال - بل ينبغي لها - أن توفره.

٦٢- وكنتيجة طبيعية لا غنى عنها للجهود المبذولة في اطار التعاون بين الشمال والجنوب. شدد رؤساء الدول أو الحكومات على الحاجة الى تكثيف التعاون فيما بين بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى لتحقيق الاعتماد الجماعي على الذات والذي لن يؤدي فقط الى تعزيز القوة التفاوضية للبلدان النامية، وإنما سيزيد أيضاً من الفرص المتاحة أمامها للتنمية. وأعربوا كذلك عن رأيهم بأن تنمية التعاون الاقتصادي والتقني الملموس والعملي والمفيد للجميع فيما بين أعضاء الحركة، لا يعمل فقط على فتح سبل جديدة للنمو، وتقليل الاعتماد بغير داع على الشمال، وإنما يشكل أيضاً عنصراً أساسياً لأي استراتيجية تسير نحو إعادة تشكيل التعاون الاقتصادي الدولي. وأكدوا أن نجاح التعاون فيما بين بلدان الجنوب سوف يعطي مصداقية أكبر، وقوة إضافية للجهود المبذولة من أجل تحقيق نظام اقتصادي دولي جديد أكثر عدالة وانصافاً، قوامه المصلحة المتبادلة.

٦٣- ولاحظ رؤساء الدول أو الحكومات أن ظهور نظام عالمي جديد يحقق السلم والاستقرار والتنمية لبني البشر جميعاً سوف يعتمد الى حد كبير على ما اذا كانت هناك خطوات تتخذ لسد الفجوة الاقتصادية المتسعة بين الشمال والجنوب، ولترجمة مفهوم المشاركة العالمية الى اجراءات حقيقية ذات مغزى. فالجنوب يحتاج الى موارد الشمال

وأسواقه وتكنولوجياته لتحقيق تطلعاته الانمائية، لا سيما القضاء على الفقر، ولا يمكن للبلدان المتقدمة أن تكون المحرك الوحيد للنمو في الاقتصاد العالمي، خاصة في ظل استمرار ظروف الانكماش. وتنمية الجنوب، بدورها، ليست في مصلحة شعوب الجنوب فحسب، بل هي أيضا في مصلحة شعوب الشمال.

واو - البيئة والتنمية

٦٤- أعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن قلقهم لأن العالم يشهد تهديدات جديدة ومتزايدة مثل تدهور البيئة الذي يهدد وجود النظام البيئي الهش في المدى البعيد. وإذا استمر هذا الوضع دون ضوابط، فمن الممكن أن يحطم التوازن الأيكولوجي العالمي، ويشيع الغرض في النظم المعينة على الحياة فوق الكرة الأرضية.

٦٥- وأكد رؤساء الدول أو الحكومات أن المشاكل البيئية والانمائية مثلما ورد في القرار ٢٢٨/٤٤ للجمعية العامة للأمم المتحدة وفي جدول أعمال القرن الحادي والعشرين الذي اعتمدته مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، تتطلب اجراء عاجلا من جانب المجتمع الدولي لانقاذ كوكب الأرض من الدمار الذاتي. وتتضمن هذه المشاكل قضايا هامة تهدد أنماط الحياة مثل التغير المناخي وارتفاع منسوب سطح البحر واستنفاد طبقة الأوزون إلى جانب تدهور النظم العالمية المعينة للحياة، وتلوث الماء والهواء، وتآكل التربة، والتصحر والجفاف وإزالة الغابات، والقضاء على أنواع كثيرة من الحيوانات والمزروعات، والأمطار الحمضية والتلوث البحري، والافراط في استغلال الموارد البحرية (مثل الصيد بشباك الجرف على نطاق واسع)، وانتشار وسوء تصريف المنتجات السامة، والنقل غير المشروع للنفايات السامة، والتهديد الخطير الذي يلحق بالبيئة بسبب تجارب الأسلحة النووية وكذلك النفايات الخطرة والمضرة.

٦٦- وأكد رؤساء الدول أو الحكومات على وجود تمايز واضح بين الطريقة التي تؤثر بها البيئة على البلدان المتقدمة والطريقة التي تؤثر بها على البلدان النامية. وفي حين تعتبر المشاكل البيئية مشاكل وطنية وإقليمية وعالمية في نطاقها، فإن المشاكل المرتبطة بالبلدان المتقدمة إنما هي نتيجة لأنماط الإنتاج والاستهلاك المتفيرة، وأساليب الحياة القائمة على التبريد، في حين أن المشاكل المرتبطة بالبلدان النامية تعتبر بوجه عام نتيجة للفقر المدقع والتخلف. وإدراكا منهم لهذا الاختلاف الأساسي، أعلن رؤساء الدول أو الحكومات أن التنمية القابلة للاستمرار هي الشاغل المشترك للبشرية جمعاء، وأوضحوا أنه ينبغي النهوض بحماية البيئة والنمو الاقتصادي والتنمية المستمرين عن طريق التعاون المتعدد الأطراف، القائم على المسؤوليات المشتركة - وأن كانت مسؤوليات متفاوتة - والمساواة المشتركة، والتمسك بالمتسق والمتوازن وفقا لما ينص عليه قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٢٨/٤٤ وإعلان ريو. لذلك حث رؤساء الدول أو الحكومات جميع الدول على التعاون لإيجاد بيئة

اقتصادية دولية مواتية، ووضع سياسات داعمة تحقق النمو الاقتصادي والتنمية القابلين للاستمرار في جميع البلدان. وينبغي أن يكفل هذا التعاون تعزيز حماية البيئة والنمو الاقتصادي والتنمية على نحو متبادل. ومن ثم، فإنه من المحتم أن يكون هناك تكامل تام بين الاهتمامات البيئية والانمائية.

٦٧- وأكد رؤساء الدول أو الحكومات أيضا أن الحل الدائم للمشاكل البيئية العالمية يكمن في مفهوم التنمية القابلة للاستدامة. فبينما قبل المجتمع الدولي مفهوم التنمية القابلة للاستدامة على نطاق واسع، فإن التحدي يتمثل في ترجمة هذا المفهوم إلى استراتيجيات وتدابير سياسية قابلة للتطبيق، ويمكن أن تحظى بتأييد الجميع. ولبلوغ هدف التنمية القابلة للاستدامة، تحتاج البلدان النامية على وجه الاستعجال إلى موارد جديدة وإضافية، ومساعدات تقنية، كما تحتاج إلى تكنولوجيا سليمة من الناحية البيئية بشروط تفضيلية وتساهلية وغير تجارية من خلال قنوات مختلفة، شائبة ومتعددة الأطراف.

٦٨- ورحب رؤساء الدول أو الحكومات بالنتيجة التي توصل إليها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المعقود في ريو دي جانيرو في حزيران/يونيه ١٩٩٢ لوضعه مفهوما جديدا للتعاون الدولي المستند إلى المشاركة العالمية كما عبر عنها إعلان ريو، الذي أعاد التأكيد على مبدأ حق الدول المطلق في أن تستخدم مواردها الطبيعية، وحق الدول والشعوب في التنمية. وكان من رأيهم أنه متشبا مع ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي، فإن لجميع الدول حق مطلق في أن تستخدم مواردها الطبيعية تبعاً لسياساتها الانمائية والبيئية. ولذلك لا ينبغي للبلدان المتقدمة والمؤسسات الدولية أن تتدخل بالاعتبارات البيئية بغية التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان النامية أو فرض مشروطيات على المعونة أو التجارة أو التمويل الانمائي. وينبغي عدم إغفال تدابير السيادة الخاصة بالتجارة المتدركة بالمخاوف البيئية والتي تؤثر في جهود التصدير والتنمية للبلدان النامية، وكذلك الترفعات التي تتم من جانب واحد لمواجهة التحديات البيئية خارج الأطار المتعدد الأطراف للبلد المستورد. ويتعين للتدابير البيئية التي تعالج المشاكل البيئية العالمية أو عبر الحدود أن تستند إلى توافق دولي في الرأي. ولذلك فإنهم حثوا البلدان المتقدمة والمؤسسات الدولية على ألا تستخدم الاعتبارات البيئية كذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان النامية، أو تستخدم هذا الوضع لتفرض أي شكل من أشكال المشروطة في المعونة أو التمويل الانمائي، أو تفرض حواجز تجارية تؤثر على جهود التصدير والتنمية للبلدان النامية.

٦٩- ولاحظ رؤساء الدول والحكومات بارتياح أن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية قد رمخ الحاجة الماسة إلى التعامل مع قضيتي البيئة والتنمية المتلازميتين بصورة شاملة إدراكا بأن التنمية الاقتصادية تأتي في مقدمة أولويات

البلدان النامية. ورحبوا بتوافق الآراء في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، والذي يمثل أساسا طيبا لتوجيه التعاون الدولي من أجل التنمية القابلة للاستدامة. ولاحظوا بارتياح التأكيد مجددا على الحق في التنمية، وكذلك إعلان ريو، الذي سلم بالطابع المتفاوت لمسؤوليات كل من البلدان المتقدمة والبلدان النامية. وفي ضوء مسؤولية البلدان المتقدمة عن التدهور البيئي، والقدرات التكنولوجية والمالية الأكبر لهذه البلدان فإنه يتعين عليها أن تأخذ زمام المبادرة. وأحاطوا علما بفتح باب التوقيع على الاتفاقية الاطارية المعنية بالتغير المناخي واتفاقية التنوع البيولوجي، وأعربوا عن الأمل في أن تستكمل الاجراءات على وجه السرعة، حتى تدخل هذه الاتفاقيات حيز التطبيق في وقت مبكر. وأكدوا من جديد كذلك على أهمية نقل موارد مالية جديدة اضافية وكافية للبلدان النامية بغية الوصول الى أهداف جدول أعمال القرن الحادي والعشرين. ولاحظوا أنه من الأمور ذات الأهمية الخاصة في هذا الصدد الانجاز المبكر للهدف المتفق عليه دوليا والخاص بالمساعدة الانمائية الرسمية في حدود ٠.٧ في المائة من الناتج القومي الاجمالي. وطالبوا البلدان المتقدمة بأن تقبل التزامات مبدئية هامة خلال الدورة السابعة والاربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة.

٧٠- وأكد رؤساء الدول أو الحكومات على أهمية نقل التكنولوجيا الى البلدان النامية على أسس غير تجارية وبشروط تفضيلية. ومن الأهمية بمكان لمثل هذا النقل أن تتوفر الموارد المالية لمندوق دولي يقوم بشراء أو تطوير ونقل التكنولوجيا السليمة بيئيا، وخاصة للبلدان النامية. ويجب البدء في هذه العملية في وقت مبكر.

٧١- ورحبوا أيضا بتوصية الجمعية العامة للأمم المتحدة بإنشاء لجنة رفيعة المستوى المعنية بالتنمية القابلة للاستدامة. وسوف تسهم هذه اللجنة في تعزيز التعاون الدولي في مجال التنمية القابلة للاستدامة وترصد كذلك، على أساس من الأولوية، التدفقات المالية والتكنولوجية للبلدان النامية. ومن خلال رصد تنفيذ البرامج في البلدان المتقدمة سوف يمكن ضمان كفاية الحيز البيئي اللازم للتقدم الاقتصادي والاجتماعي بالبلدان النامية. وأعربوا عن اعتقادهم بأنه سوف يكون من المستصوب أن تجتمع اللجنة الرفيعة المستوى على مستوى رؤساء الدول أو الحكومات تحت رعاية الجمعية العامة للأمم المتحدة، في موعد ملائم يتفق عليه الجميع لكي تتوفر قوة الدفع السياسية اللازمة لتحقيق آمال مؤتمر ريو وتطلعاته.

٧٢- وأكدوا أيضا أهمية إنشاء الجمعية العامة للأمم المتحدة -في دورتها السابعة والاربعين- للجنة تفاوض حكومية دولية مفتوحة العضوية لوضع واعتماد اتفاقية دولية بشأن التصحر لا سيما في افريقيا قبل شهر حزيران/يونيه ١٩٩٤ حسبما قرر مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية.

زاي - حقوق الانسان

٧٣- أكد رؤساء الدول أو الحكومات من جديد الصلاحية العالمية لحقوق الانسان الرئيسية والحريات الاساسية التي تملح كأساس مشترك لاحترام عزة الانسان وكرامته. وأكدوا على الاهمية التي توليها بلدانهم لحماية حقوق الانسان ودعمها، ورحبوا بالتغيرات التي حدثت في العالم والتي عززت حقوق الانسان والحريات الاساسية، وأعادوا التأكيد على احترامهم للحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، وكذلك التزاماتهم المستمدة من المكوّن القانوني العالمية المتعلقة بحقوق الانسان. لقد وضع ميثاق الأمم المتحدة، عن حق، مسألة الاحترام والتأكيد العالميين لحقوق الانسان والحريات الاساسية ضمن سياق التعاون الدولي. ويجب أن تقوم الدعوة لحقوق الانسان على مبادئ عدم الانتقاء والموضوعية والحياد. ويجب أيضا أن تولي المزيد من الاعتبار للحقائق المختلفة التاريخية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية والثقافية. ولهذا لا ينبغي لأي بلد أو مجموعة من البلدان أن تعطي لنفسها دور القاضي والحكم على بلدان أخرى بالنسبة لهذه القضايا الحساسة والحرّة التي تهم المجتمع الدولي بأسره. فمن حق جميع الأمم أن تقيم بحرية نظمها ومؤسساتها السياسية والاقتصادية، على أساس احترام مبادئ السيادة الوطنية، وحق تقرير المصير، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين، وينبغي ألا يفض الطرف بأي حال من الأحوال عن انتهاكات حقوق الانسان أو اساءة استخدامها.

٧٤- وأكد رؤساء الدول أو الحكومات أن الاحكام الاساسية الواردة في الاعلان العالمي لحقوق الانسان تتضمن جانبين متوازنين، جانب يتعلق باحترام الحقوق والحريات الاساسية للفرد، وجانب يتعلق بالتزامات الفرد تجاه المجتمع والدولة. وهذا التوازن مهم، لأن غيابهما يمكن أن يؤدي الى انكار حقوق المجتمع ككل، وإلى عدم الاستقرار، خاصة في البلدان النامية.

٧٥- وأكد رؤساء الدول أو الحكومات كذلك طبيعة حقوق الانسان التي لا تتجزأ، والتي تشمل الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وأعربوا عن قلقهم ازاء الاتجاه للمتصدي بصورة انتقائية لجوانب معينة من حقوق الانسان، غالباً لدوافع سياسية دخيلة، وإهمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تتعلق مباشرة باحتياجات الانسان الى الطعام والمأوى والرعاية الصحية والقضاء على الفقر والامية. وفي هذا الصدد ينبغي رفض أي محاولة لاستخدام حقوق الانسان كشرط لتقديم المساعدة الاجتماعية الاقتصادية، متجاوزة بذلك مبررات حقوق الانسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وبدلاً من ذلك، ونظراً للارتباط المتبادل بين التنمية وحقوق الانسان، هناك حاجة أساسية الى التعاون والمساعدة على أساس متعدد الاطراف لتنفيذ برامج التنمية الاجتماعية الاقتصادية لبلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى. وفي هذا الصدد أكدوا أن ليس من شأن أي نهج يسعى الى تجزئة حقوق الانسان أن يخدم

قضية تعزيز تطبيقها على نحو كامل. ورأوا أن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٢٨/٤١ والاعلان بشأن الحق في التنمية يمثلان مبادرة بالغة الأهمية للأمم المتحدة فيما يتعلق بتدوين حقوق الانسان. وفي هذا السياق، أكدوا من جديد شرعية الحق في التنمية باعتبار ذلك جزءا لا يتجزأ من حقوق الانسان الأساسية.

٧٦- وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات مجددا عن التزامهم بحماية حقوق الانسان الأساسية لجميع الشعوب ولا سيما حقهم في تقرير المصير. كما أعربوا عن رأيهم بأن حق الشعوب الخاضعة للسيطرة الأجنبية أو الاستعمارية أو الاحتلال الأجنبي في تقرير المصير أمر ضروري لكفالة الاحترام العالمي لحقوق الانسان والحريات الأساسية وأن التشريعات الإنسانية الدولية ولا سيما اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ تضمنت أحكاما جديدة لضمان حقوق الانسان عن طريق الزام الأطراف المتعاقدة الرئيسية بمراعاة الاتفاقيات وضمان احترامها. ومن الأمور المشجعة أنه وقعت أحداث منذ انعقاد مؤتمر القمة التاسع لبلدان عدم الانحياز أدت الى مزيد من التعددية السياسية، واحترام المبادئ الديمقراطية، وممارسة حق تقرير المصير.

٧٧- وأحاط رؤساء الدول أو الحكومات علما بأن الارهاب قد أصبح مؤخرا من أشد المخاطر التي تهدد التمتع بحقوق الانسان في أجزاء كثيرة من العالم. فقد عمد الارهابيون والمنظمات الارهابية الى اغتصاب حقوق الانسان من المدنيين الأبرياء عن طريق القتل والختف والتخريب وغيرها من الأساليب. كما استخدموا التنكيل والتخويف كأسلحة لعاقة المؤسسات الديمقراطية عن ممارسة وظيفتها بحرية. ويتخذ هذا الارهاب أبعادا بالغة الضرر اذا كانت هناك جهات أجنبية تعززه. أو تحركه أو ترعاه. ان رعاية الارهاب أو السماح باستخدام الأراضي الوطنية لارتكاب جرائم ضد بلدان أخرى يشكل انتهاكا للمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة التي تنظم العلاقات بين الدول، ويجب أن يدينها المجتمع الدولي بصورة قاطعة.

٧٨- وأكد رؤساء الدول أو الحكومات من جديد التزامهم بتعزيز وحماية كافة جوانب حقوق الانسان، بما في ذلك الكرامة الإنسانية، وتأمين مستوى كريم من المعيشة والرفاهية للجميع. ولهذا ينبغي لبلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى أن تنسق مواقفها وأن تشارك بايجابية في الأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي لحقوق الانسان الذي يعقد في ١٩٩٣، ولا سيما الاجتماعات الإقليمية لأفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا للأطمئنان الى أن المؤتمر سوف يتصدى لكافة جوانب حقوق الانسان، على أساس من العالمية وعدم التجزئة وعدم الانتقائية، وضمان اتباع نهج عادل ومتوازن. وفي هذا السياق، حث رؤساء الدول أو الحكومات المجتمع الدولي على الانضمام الى اتفاقية حقوق الطفل أو التصديق عليها، وعلى إدراج أحكامها في التشريعات الوطنية للبلدان، من أجل ضمان فاعلية تنفيذها، مع إيلاء الاعتبار الواجب للمقررات والتوصيات الواردة في خطة العمل العالمية التي اعتمدها مؤتمر القمة العالمي للطفولة المعقود في نيويورك

في أيلول/سبتمبر ١٩٩٠. وشددوا في هذا الصدد على أن عقد مؤتمر دولي للمتبرعين بشأن المعونة المقدمة للأطفال في افريقيا تحت رعاية منظمة الوحدة الافريقية ومؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف)، في داكار، السنغال، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، يشكل خطوة هامة نحو الممارسة الفعالة لحقوق الطفل.

٧٩- ودعا رؤساء الدول أو الحكومات الى القضاء السريع على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وخاصة عن طريق ادماجها في عمليتي المشاورة واتخاذ القرارات على جميع المستويات، بهدف ضمان مشاركتها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ورحبوا في هذا الصدد بالاستنتاجات ذات الملة التي توصل اليها مؤتمر القمة العالمي المعني بتأكيد حقوق المرأة في المناطق الريفية، المعقود في جنيف في شباط/فبراير ١٩٩٢، وباستنتاجات مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المعقود في ريو دي جانيرو في حزيران/يونيه الماضي، وبينود جدول أعمال القرن الحادي والعشرين المتعلقة بالمرأة، وبالأحكام المتعلقة بالتدابير العاجلة التي يتعين اتخاذها من أجل المرأة الريفية لا سيما التي تضررت بسبب الكوارث الطبيعية والآثار الناجمة عن تدهور البيئة، ودعوا المجتمع الدولي الى تنفيذ هذه الاحكام. وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن مساندتهم للقرار الخاص بعقد المؤتمر الدولي المعني بالنهوض بالمرأة المقرر عقده في عام ١٩٩٥.

٨٠- ورحب رؤساء الدول أو الحكومات بنجاح جهود الكثير من البلدان النامية في سبيل انشاء مؤسسات ديمقراطية، أو الشروع في اصلاحات سياسية واقتصادية تتطلب مشاركة أوسع نطاقا من جانب السكان في عمليات اتخاذ القرارات وادارة الشؤون الوطنية. ودعوا الدول الاعضاء في الحركة الى تعزيز جهود البلدان التي التزمت بالالتزام بالديمقراطية لكفالة النجاح التام لهذه الجهود.



مؤتمر القمة العاشر لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز

جاكارتا ، ١ - ٦ أيلول / سبتمبر ١٩٩٢

الوثيقة الختامية

الفصل الرابع

القضايا الاقتصادية والاجتماعية

اللجنة الاقتصادية

رابعاً: القضايا الاقتصادية والاجتماعية:

الحوار بين الشمال والجنوب

التجارة الدولية والطمع الاساسية

١- أكد رؤساء الدول أو الحكومات من جديد اقتناعهم الثابت بأنه لا يمكن توفير أساس فعال ومستديم لتعزيز التنمية المتكافئة والرخاء الاقتصادي لجميع البلدان الا بقيام نظام تجاري دولي حر ومفتوح ومنضبط وغير تمييزي. ورحبوا بالنتيجة الناجحة التي حققها مؤتمر الاونكتاد الثامن وبروح التعددية التي سادت المؤتمر والتي انعكست في وثيقته الختامية المعنونة "مشاركة جديدة من أجل التنمية: التزامات قرطاجنة".

٢- واعتبر رؤساء الدول أو الحكومات أن الوصول بحرية أكبر الى أسواق البلدان المتقدمة وسيلة لا غنى عنها لتحقيق الاستفادة الكاملة من التجارة الدولية التي يعتبرونها أهم أداة لزيادة النمو الاقتصادي واستمرار حركة التنمية في بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى. وسعى لتحقيق هذه الاهداف الرئيسية استهلكت البلدان النامية تدابير سياسية مختلفة لدعم التجارة من بينها اتخاذ تدابير من جانب واحد لتحرير التجارة.

٣- وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن قلقهم البالغ لأن النظام التجاري الدولي يواجه الآن قيوداً عديدة، ومن أخطر التجارب زيادة موجة الاختلالات التي تهدد بالقضاء على جهود البلدان النامية من أجل تحقيق أهدافها الانمائية وهكذا فإن الحماية المتعاضدة والاتجاهات الشائنة والمتعددة الاطراف ذات الطبيعة التمييزية مثل التجارة الموجهة والافضليات المتزايدة والتكتلات التجارية المنغلقة على نفسها يمكن أن تتعارض مع المبادئ الاساسية للنظام، والالتزامات التي أعلنت بالفعل في بونتا دل استي. وأكدوا على ضرورة اتخاذ خطوات حاسمة من أجل المحافظة على التعددية وتعزيزها باستكمال جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الاطراف في وقت مبكر جداً مع العمل على أن تحقق تلك المفاوضات نتائج متوازنة.

٤- وطالب رؤساء الدول أو الحكومات بأن تكون نتائج جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الاطراف متجاوبة تماماً مع الاحتياجات الخاصة لبلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى، وأن تفضي الى ادماج اقتصاداتها ضمن التيار العام للاقتصاد العالمي. وبعد أن أعربوا عن خيبة أملهم لعدم اتمام جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الاطراف، حثوا البلدان المتقدمة على أن تعمل على أن تمل جولة أوروغواي الى نهاية متوازنة ومتكافئة ومجدية ومرضية بحيث تأخذ في الاعتبار مصالح جميع الاطراف، ولا سيما الحاجات والاهتمامات الانمائية للبلدان النامية. وأعربوا عن

قلقهم العميق ازاء بعض الاثار التي أحاطت بالمجالات الجديدة في مفاوضات جولة أوروغواي وعن اقتناعهم بأنه ينبغي للمفاوضات في هذه المجالات أن تأخذ في اعتبارها تماما مصالح البلدان النامية، ولهذا فإنه من المهم تعزيز ودعم المكوك والتسهيلات الموضوعة لتعزيز البعد الانمائي، مثل المعاملة الخاصة والمعاملة التفضيلية. وأهابوا -في هذا السياق- بالبلدان المتقدمة أن تمتنع عن محاولة استغلال الضوابط الاقتصادية التي تمر بها البلدان النامية في الوقت الحاضر عن طريق انتهاج ممارسات تجارية معوقة. ومن ثم فقد دعوا الى اقرار وثيقة قانونية دولية ملزمة تضع حدا لمثل هذه الممارسات التجارية.

٥- وشدد رؤساء الدول أو الحكومات على الأهمية الأساسية للبعد الانمائي في جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف. وتسهيلا للتنمية في البلدان النامية، يتعين القضاء على القيود التمييزية المفروضة على المنتجات التي قد تبدي تلك البلدان اهتماما باستيرادها، بل ومنح تلك البلدان معاملة تفضيلية. ومن الضروري بنفس القدر أن تأخذ القواعد المنظمة للتجارة الدولية في الاعتبار تعدد أوجه الاختلال والتشوه في السوق، والتي تواجهها البلدان النامية، بمنح تلك البلدان مرونة اضافية في استخدام مكوك السياسة التجارية. ان القواعد القائمة التي تجسد مفهوم المعاملة الخاصة والاكثر تفضيلا في حاجة الى أن يتم تعزيزها وتوسيع نطاقها لتشمل المناطق الجديدة للسياسات الاقتصادية التي يتم وضع ضوابط دولية بشأنها.

٦- وأعطى رؤساء الدول أو الحكومات أولوية قصوى للحاجة الى تحرير التجارة في قطاع الزراعة، وطالبوا البلدان الصناعية بمغة خاصة باتخاذ خطوات فعالة من أجل خفض المستويات المرتفعة للحماية والدعم في قطاع الزراعة خفضا كبيرا. وقد أدت السياسات الزراعية لتلك البلدان الى خفض الاسعار العالمية وحاصل التصدير لعدد كبير من بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى، وحالت دون استغلالها لقدرتها على الانتاج الزراعي استغلالا كاملا. وسلموا-في الوقت ذاته- بوجود اختلاف جوهري بين الدعم المستخدم في البلدان الصناعية لاطالة أمد الانتاج المفرط، والدعم المستخدم في البلدان النامية لزيادة الاكتفاء الذاتي وحماية العمالة الريفيه. وقرروا -في الوقت نفسه- ان البلدان النامية المستوردة للأغذية فقط سوف تتعرض لخسائر فادحة من جراء تحرير التجارة في القطاع الزراعي، مما قد يفضي الى تفاقم مشاكلها المالية ويضر ببرامجها الاقتصادية. وطلبوا توفير موارد مالية لهذه البلدان تعويضا لها عن تلك الخسائر. وتحقيقا لهذه الغاية، دعوا المجتمع الدولي والمؤسسات المالية الدولية الى اقامة الآليات التعويضية الملائمة.

٧- وأكد رؤساء الدول أو الحكومات أيضا على أن النظام التجاري العالمي الذي ينطوي على تمييز وقيود شديدة في قطاع المنسوجات والملابس قد أدى الى اختلال معاكس شديد في النظام التجاري الدولي من وجهة نظر البلدان النامية. وثمة حاجة الى اعطاء

جرعة رئيسية في المستقبل القريب لتحرير التجارة العالمية في قطاع المنسوجات والملابس، وإلى العودة إلى التطبيق الكامل للقواعد الحرة وغير التمييزية المتعارف عليها في قطاع المنسوجات والملابس في أقرب وقت ممكن.

٨- وشدد رؤساء الدول أو الحكومات على أهمية مبدأ عدم التمييز عند وضع القواعد المنظمة للتجارة الدولية، بما في ذلك الممارسات المضادة للاغراق. وأعربوا عن اعتقادهم بأن تدابير المناطق الرمادية التي أخذت تنتشر بصورة متزايدة، ينبغي أن توضع في إطار ضوابط الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات). وسلموا بأنه قد أحرز بعض التقدم خلال جولة أوروغواي في توضيح القواعد المختلفة المتعلقة بالتجارة الدولية في السلع الأساسية، غير أنهم يعتقدون أن التدابير المضادة للاغراق لها القدرة على أن تتطور إلى أداة حامية في المستقبل، وأنه يتعين القيام بعمل في هذا الصدد مستقبلاً. وإذا لم يطرأ تحسن كبير على القواعد المضادة للاغراق بفرض إزالة العناصر الحامية في الإجراءات المطبقة في بعض البلدان المتقدمة المستوردة فسوف يخلف ذلك ثغرة كبيرة في نتائج جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف. ويتعين كذلك أن يتم التوصل إلى اتفاق بشأن تيسير القيود المفروضة على تصدير سلع التكنولوجيا المتقدمة إلى بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى.

٩- واعترف رؤساء الدول أو الحكومات بمصالح الشركاء الصناعيين في التجارة بالنسبة للجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية. وأعربوا عن اعتقادهم بأن تحديد معايير طموحة أكثر من اللازم لحماية حقوق الملكية الفكرية يمكن أن يخلق الابتكار بدلاً من تشجيعه. وأكدوا كذلك ضرورة مراعاة اهتمامات البلدان النامية المتعلقة بالتنمية، وأهداف السياسات العامة وذلك عن طريق توفير قدر كاف من المرونة لحكومات البلدان النامية عند صياغة قوانينها الخاصة بحماية حقوق الملكية الفكرية. وفي مجال تجارة الخدمات رحبوا بوضع اتفاقية عامة لتجارة الخدمات، وحثوا البلدان الصناعية على مراعاة الميزة النسبية التي تتمتع بها البلدان النامية وعند تقييم عروضها الخاصة بالوصول إلى الأسواق. إذ ينبغي لهذه العروض أن تحدد القطاعات ووسائل عرض الصادرات التي تهم البلدان النامية بما في ذلك الانتقال المؤقت للأشخاص لتقديم الخدمات. وينبغي للمفاوضات الخاصة بالوصول إلى الأسواق في تجارة الخدمات أن تفضل تبادلاً متوازناً للتيسيرات في هذا القطاع.

١٠- وأكد رؤساء الدول أو الحكومات أن السمة الغالبة على الاقتصاد الحالي للسلع الأساسية العالمية هي الأسواق المشوهة من الناحية الهيكلية، واستمرار انخفاض وتدهور الأسعار الحقيقية للسلع الأساسية. وأعربوا عن اعتقادهم بأن حل مشكلة السلع الأساسية يتطلب مياحات سليمة ومتوازنة ومتعمقة على المستويات الوطنية والدولية، تمثيلاً مع روح البرنامج المتكامل للسلع الأساسية. ولهذا حثوا منتجي ومستهلكي سلع

أساسية بذاتها على مواصلة استكشاف الطرق والوسائل اللازمة لتعزيز تعاونهما. وينبغي مواصلة المشاركة الكاملة والايجابية في الاتفاقات والترتيبات الدولية للسلع الأساسية بغية تحقيق تعاون دولي أفضل في مجال السلع الأساسية. وهناك احساس بالاستعجال لتحسين ظروف السوق فيما يتعلق بالسلع الأساسية، وكذلك استخدام التكنولوجيا لتحقيق مستويات أعلى من التجهيز والتسويق والتوزيع. ويتمين وضع برامج محددة بغية الافادة الى أقصى حد من الصندوق المشترك للسلع الأساسية.

١١- وشدد رؤساء الدول أو الحكومات على ضرورة تجنب انهيار الاتفاقات السليعية الدولية عندما تنشأ معوقات في تنفيذها. وأن تدخل عليها تعديلات بغية معالجة مشاغل الاطراف المعنية. وحثوا -في هذا الصدد- جميع أعضاء المنظمة الدولية للبن على التبكير بابرام اتفاقية البن الجديدة مع أحكامها الاقتصادية، وذلك من أجل تنفيذها العاجل. وينبغي أن تحقق برامج التحرر الاقتصادي التي تؤيدها الجهات المانحة، ولا سيما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، التوازن بين توسيع الاسواق أمام البلدان الصناعية، وجعل صادرات البلدان النامية أكثر قدرة على المنافسة في أسواق البلدان المتقدمة. وينبغي أن تساعد برامج التحرر الاقتصادي أيضا على تصنيع وتسويق وتوزيع ونقل المنتجات الأولية للبلدان النامية لتضفي عليها مزيدا من القيمة المضافة حتى تحصل على سعر أعلى في الاسواق الدولية.

١٢- وأحاط رؤساء الدول أو الحكومات بأن بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى قد استفادت من التعريفات التفضيلية التي أمستحدثت بموجب النظام العام للافضليات التجارية. وحثوا على الأخذ بالافضلية التي تتيح للبلدان تجديد الخطط وتحسينها وذلك بهدف التيسير الى حد كبير من الحصول على منتجات البلدان النامية بشروط تفضيلية. وهناك شرط ضروري لزيادة الاستفادة من هذه الخطط من جانب البلدان النامية وهو اضاء قدر من الاستقرار والوضوح عليها، والكف عن ممارسة التدرج النوعي للمنتجات.

١٣- وكان من رأي رؤساء الدول أو الحكومات أن هناك خطرا حقيقيا بأن تستخدم الشواغل البيئية كذريعة لوضع معوقات جديدة في طريق التجارة، وأن تدابير التجارة التقييدية لا تعتبر بشكل عام وسائل فعالة لتعزيز الحماية البيئية. وعلى وجه الخصوص، فإن التدابير التجارية التي تتبع وفقا لمعايير موضوعية من جانب واحد من أجل حماية البيئة الى أبعد من حدود البلد المستورد تؤدي الى تقويض النظام التجاري المتعدد الاطراف.

التمويل الانمائي والديون والقضايا النقدية

(١) التمويل الانمائي

١٤- أعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن قلقهم البالغ لاختفاق النظام المالي الدولي في توفير التمويل الانمائي الملائم خلال العقد الماضي، تاركاً بذلك البلدان النامية لتواجه مشاكل مالية خطيرة. وكان للتقلص الخطير في التدفقات التجارية الخارجية ونضوب المدخرات العالمية، والجمود الفعلي في المساعدة الانمائية الرسمية عند أقل من منتصف المستويات المستهدفة المتفق عليها، وهي ٧٠٪ من الناتج القومي الاجمالي أثر سلبي كبير على فرص التنمية. واعترفوا بأن تدفقات الاستثمارات العالمية ذهبت الى البلدان المتقدمة وأن الموقف قد ازداد سوءاً بسبب ظهور تدفقات عكسية سلبية كبيرة من البلدان النامية الى البلدان المتقدمة، وارتفاع أسعار الفائدة والتآكل الشديد في حواصل التصدير.

١٥- وأكد رؤساء الدول أو الحكومات أن عملية نزع السلاح ينبغي أن ترتبط بعملية التنمية وتعزيز الأمن العالمي بمورثه الأشمل. ان الاتجاهات المستمرة نحو نزع السلاح الناتجة عن انتهاء المواجهة بين الشرق والغرب، وتخفيف حدة التوترات الدولية ينبغي أن تتيح امكانية استخلاص "عائد السلم" على شكل موارد مالية وتقنية، لتشجيع التعاون الانمائي الدولي، ومن هنا فانه يتعين الاستفادة من الموارد الحقيقية المتوافرة في الوقت الحاضر نتيجة تقليص الانفاق العسكري العالمي والتقدم المحرز في نزع السلاح، وتحديد الأسلحة، حيث يعاد تخصيصها لاقامة مشاريع انمائية تحقق رفاه البلدان النامية ورخاءها.

١٦- وطالب رؤساء الدول أو الحكومات باتخاذ مجموعة كبيرة من الاجراءات على جبهة عريضة لانعاش النمو والتنمية في البلدان النامية، ولا سيما تشجيع التدفقات المالية الجديدة والاضافية نحو التنمية عن طريق التزام متزايد من جانب البلدان المانحة التي لم تحقق بعد مستوى الالتزامات المتفق عليها عالمياً بزيادة مساعدتها الانمائية الرسمية لتصل الى ٧٠٪ من ناتجها القومي الاجمالي بحلول عام ٢٠٠٠، وبهذا المعنى أكدوا من جديد على ضرورة مواصلة وزيادة المساعدة الانمائية الرسمية على الصعيدين الثنائي والمتعدد الاطراف مما يؤكد أهمية برامج منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة التي ينبغي أن تظل إحدى القنوات الهامة للتعاون الانمائي المتحررة تماماً من أي مشروطة. وشددوا على أن توفير موارد اضافية ميسرة للبلدان ذات الدخل المنخفض أمر له أهمية قصوى. وشددوا أيضاً على أهمية تحقيق أعلى مستوى ممكن لاعادة التغذية الرابعة للمندوق الدولي للتنمية الزراعية. وفي هذا السياق طالبوا بزيادة حقيقية للموارد في اطار اعادة التغذية العاشرة للمؤسسة الانمائية الدولية، مع مراعاة الحاجات المتعاظمة للبلدان ذات الدخل المنخفض من التمويل

الميسر. وبالمثل يجب أن توفر التدفقات المالية الإضافية، في إطار تسهيل التكيف الهيكلي وتسهيل التكيف الهيكلي المعزز، تدفقات ميسرة متوسطة الأجل للبلدان ذات الدخل المنخفض. وشددوا كذلك على أهمية تحقيق أعلى زيادة ممكنة في التغذية الرابعة للمندوق الدولي للتنمية الزراعية.

١٧- وذكر رؤساء الدول أو الحكومات بأن القيود القائمة التي تؤثر على الأسواق العالمية، إلى جانب أوجه عدم الانصاف الأخرى التي تسود المناخ الاقتصادي العالمي تؤدي إلى خسارة في الإيرادات تعادل خمس الناتج القومي الإجمالي للبلدان النامية وإلى أكثر من ستة أمثال نفقات الميزانية على المجالات ذات الأولوية في التنمية البشرية، مثل التعليم الأساسي، والرعاية الصحية الأولية، والقضاء على الجوع وسوء التغذية والامداد بمياه الشرب، والاهتمام بالصحة العامة، علاوة على الخدمات الاجتماعية الضرورية الأخرى. ومن ثم فقد أعربوا مجددا عن الحاجة الملحة إلى التضامن العالمي من أجل إقامة نظام اقتصادي عادل، حيث أن القيود القائمة ولا سيما في العلاقات التجارية تسبب خسائر سنوية للبلدان النامية تعادل عشرة أمثال المساعدات الإنمائية الرسمية الشحيحة التي تقدم لها.

١٨- وطالب رؤساء الدول أو الحكومات أيضا بزيادة التدفقات المالية على البلدان النامية من خلال عدة إجراءات منها الاستثمار الأجنبي المباشر وتعزيز المؤسسات المالية الدولية. وطالبوا البلدان المتقدمة بأن تستحدث حوافز مبتكرة وتدابير تشجيعية من أجل تشجيع مثل هذه التدفقات على البلدان النامية. ومع ذلك فقد أحاطوا علما باتفاق البلدان الاعضاء في صندوق النقد الدولي من حيث المبدأ على زيادة حصصه، وحشوا على تعزيز قاعدة رأس مال البنك الدولي والبنوك الإقليمية للتنمية، ودعوا البلدان المانحة إلى دفع عجلة المفاوضات بشأن تنفيذ البرنامج العاشر لتغذية موارد المؤسسة الإنمائية الدولية. وأكدوا الحاجة إلى توزيع جوهري جديد لحقوق السحب الخاصة، والربط بين توفير حقوق السحب الخاصة واحتياجات التمويل الإنمائي. وفي هذا السياق أعربوا عن قلقهم لأن الاحتياجات الفخمة لأوروبا الشرقية والوسطى من الموارد الخارجية بما في ذلك التدفقات المالية، قد أثرت على توافر الموارد اللازمة للبلدان النامية وبخاصة البلدان ذات الدخل المنخفض التي تتعرض -باطراد- لضربات خارجية قاسية من جراء عبء الديون الذي تنوء به، وهبوط أسعار سلعها الأساسية وأشاروا إلى وجوب الوفاء بتلك الاحتياجات من الموارد الإضافية، وليس على حساب الموارد المخصصة للبلدان النامية. كذلك طالب رؤساء الدول أو الحكومات باتخاذ خطوات سريعة من أجل تمويل أنشطة الأمم المتحدة التشغيلية على أساس متين وشابت.

١٩- وحث رؤساء الدول أو الحكومات البلدان الصناعية الرئيسية على بذل الجهود اللازمة لخفض أسعار الفائدة بدرجة كبيرة وزيادة التدفقات الميسرة للموارد التي من شأنها أن تسهم في النمو الاقتصادي للبلدان النامية وأعربوا عن رأيهم بأن

المشروعات التي تفرضها المؤسسات المالية المتعددة الاطراف والمؤسسات الانمائية الاقليمية وكذلك البلدان المانحة ينبغي ألا تتجاوز النظام المالي الذي تلتزم به البلدان المتلقية للمعونة، بغية بلوغ أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان المستفيدة.

٢٠- وأيد رؤساء الدول أو الحكومات بالنظر الى أهمية التمويل الانمائى والحاجة الملحة اليه، الدعوة الى عقد مؤتمر دولي معني بالتمويل والتنمية، وأعلنوا أنهم يتطلعون الى ان تتخذ الدورة السابعة والاربعون للجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا بهذا الشأن.

(ب) الديون

٢١- أكد رؤساء الدول أو الحكومات أن المستوى المفرط والمستمر للمديونية الدولية للبلدان النامية الذي تضاعف خلال عقد واحد، اذ ارتفع من حوالي ٧٠٠ بليون دولار في ١٩٨١ الى نحو ١٤ تريليون في ١٩٩٣، يشكل عقبة كؤود على طريق التنمية. فالأعباء الضخمة لخدمة الديون لم تتسبب فحسب في استنزاف خطير لموارد البلدان النامية كنسبة مئوية من ناتجها القومي الاجمالي على مدفوعات الجارية، بل انها أدت ايضا الى ثل التحويلات السلبية الصافية. ومما أدى الى تفاقم هذه الاثار المدمرة تقلبات سعر الصرف، وارتفاع أسعار الفائدة في السوق العالمية وجموح معدلات التضخم.

٢٢- وأحاط رؤساء الدول أو الحكومات علما بالتدابير التي اتخذت في اطار نهج تخفيف عبء الديون وكرروا الاشارة الى الحاجة الى نهج ثلاثي متناسق يشمل البلدان النامية المدينة والبلدان المتقدمة الدائنة والمؤسسات المالية بهدف تخفيف عبء الديون عن البلدان النامية بما يتجاوز نطاق الشروط الراهنة ويسمح بانتعاش هذه البلدان ونموها وتنميتها. ورحبوا بالفاء بعض المانحين لجزء من الديون الشائنة الرسمية لاقل البلدان نموا، ودعوا الى اتخاذ اجراءات هامة أخرى. وشدد رؤساء الدول أو الحكومات على الحاجة الى اتخاذ تدابير مستمرة وشاملة للتعامل مع المديونية الخارجية لاقل البلدان نموا، وعلى تدعيم نهج تخفيف عبء الديون وتوسيعها لتشمل جميع أنواع الديون وجميع فئات البلدان المدينة. وينبغي ايلاء اهتمام خاص لهذه البلدان التي أوفت بالتزاماتها تجاه الديون في الوقت المحدد بالرغم من الحالة المالية الخارجية المعاكسة. وعلاوة على ذلك فقد حث رؤساء الدول أو الحكومات البلدان المتقدمة والمنظمات الدولية على كفالة تحقيق زيادة كبيرة في التحويلات الصافية من الموارد الميسرة والموارد التي لا تحتسب ديونا الى جميع البلدان النامية من أجل تنشيط عملية التنمية والتخفيف عن كاهلها من عبء الديون المتزايدة ويتمين تمكين هذه البلدان من الانتفاع باعادة تدوير جزء من ديونها في تمويل مشاريع اقتصادية واجتماعية مثل المشاريع المتعلقة بحماية البيئة والتنمية القابلة للاستدامة.

٢٣- وأكد رؤساء الدول أو الحكومات أيضا أن استمرار المناخ الاقتصادي الخارجي غير المواتي يهدد جهود التكيف التي تبذلها البلدان النامية، ويزعزع قدرتها على تحقيق النمو والتنمية، ويحول بينها وبين الحد من مستوى مديونيتها، كما أن هذه الحالة تزيد من خطر الاضطراب الاجتماعي والسياسي وتعرض المؤسسات الديمقراطية في بلدان معينة للخطر. ولهذا فإن أي حل دائم لمشكلة الدين الخارجي ينبغي أن يتضمن توسيع وتحرير النظام التجاري، وهذا يعتمد بدرجة كبيرة على زيادة التدفقات المالية، ووضع أعمار مجزية للسلع الأساسية، ووصول جولة أوروغواي إلى نتيجة متوازنة وناجحة، وتحقيق النمو والتنمية المستمرة للبلدان النامية المدينة.

(ج) القضايا النقدية

٢٤- أكد رؤساء الدول أو الحكومات من جديد اقتناعهم بأن النظام النقدي الدولي الحالي الذي ظل ملكية خاصة لعدد من البلدان المتقدمة، غير كاف لتلبية المطالب التي تفرضها الحالة العالمية الراهنة، ويحتاج إلى إصلاحات جذرية ومؤسسية. وينبغي معالجة فشل هذا النظام في تحقيق نمو اقتصادي عالمي مستقر وتوفير مناخ مالي يفضي إلى التنمية المستمرة.

٢٥- ولاحظ رؤساء الدول أو الحكومات أيضا أنه مع تقلص المدخرات الدولية وزيادة العجز في بعض البلدان المتقدمة الرئيسية، ازداد الطلب بدرجة كبيرة على رؤوس الأموال الشحيحة، كما لاحظوا أن هناك حاجة ماسة إلى توفير سيولة دولية كافية، ولا سيما من أجل تمويل التنمية، ومن ثم فقد دعوا إلى توزيع جوهري جديد لحقوق السحب الخاصة، ولا سيما لتعزيز الاحتياطي المالي والجدارة الائتمانية للبلدان النامية، تمكينها لها من تقليص فبء الديون وتمويل تنميتها.

٢٦- ودعا رؤساء الدول أو الحكومات البلدان المتقدمة أيضا إلى إضفاء الطابع الديمقراطي على عملية التشاور واتخاذ القرارات في المؤسسات المالية المتعددة الأطراف حتى تتحقق المشاركة الأوسع التي تكفل مصالح واحتياجات التنمية في البلدان النامية على نحو ملائم.

٢٧- وأكد رؤساء الدول أو الحكومات أن مفهوم الالتزام "بمشاركة جديدة من أجل التنمية" الذي تمخض عن الاونكتاد الثامن المعقود في قرطاجنة يجب أن يترجم إلى تنشيط للحوار والتعاون بين الجنوب والشمال. وفي هذا السياق جددوا تأييدهم لمبادرات إصلاح النظام النقدي الدولي، بما في ذلك اقتراح مجموعة الـ "٢٤" بتشكيل لجنة تمثيلية من وزراء البلدان المتقدمة والنامية للنظر معا في اتخاذ خطوات نحو إصلاح النظام النقدي الدولي.

٢٨- وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن قلقهم البالغ لتدهور حالة الاغذية والزراعة في العالم ولا سيما في البلدان النامية برغم قدرة العالم على انتاج ضعف ما ينتجه في الوقت الحاضر. ومع هذا فان الزراعة باسهامها الكبير في الاقتصاد الوطني، سوف تظل بالنسبة لكثير من البلدان النامية الوسيلة الرئيسية للتنمية. ولهذا فانه من الضروري ان تظل قضايا الاغذية والزراعة من البنود ذات الاولوية ضمن القضايا الدولية.

٢٩- وسلم رؤساء الدول أو الحكومات بأن الفقر والجوع وسوء التغذية هما ثلاث مشاكل عالمية معقدة لا يزال من الصعب ايجاد حل لها. وينبغي أن يتم التصدي لهذه المشاكل، ليس فقط في اطار تقديم المساعدة من أجل تحسين مستوى معيشة الفقراء، وانما أيضا كوسيلة لتعزيز الاكتفاء الذاتي الاقتصادي لهذه البلدان واحتمالاتها الاقتصادية على المدى البعيد. وأكدوا ان الحق في الحصول على الاغذية هو أحد حقوق الانسان الاساسية العالمية، ورفضوا بصورة قاطعة استخدام الاغذية كأداة للضغط السياسي والاقتصادي.

٣٠- وطالب رؤساء الدول أو الحكومات المجتمع الدولي والمنظمات الدولية في منظومة الأمم المتحدة المهمة بقضايا الاغذية والزراعة، بأن تواصل رصد الدقيق لما يستجد من تطورات في حالة الاغذية العالمية، ولا سيما في البلدان النامية. وأكدوا أيضا على أهمية التعاون والاستثمار المالي الذي سوف يشكل جزءا من السياسات والبرامج الوطنية للتعاون الدولي، على المستوى الثنائي والمتعدد الاطراف.

٣١- وأكد رؤساء الدول أو الحكومات أن الاستراتيجيات الوطنية للاغذية، داخل قطاع الاغذية والزراعة لا تزال تمثل وسيلة مفيدة للغاية من أجل تحسين انتاج الاغذية، وتحقيق الاعتماد الجماعي على الذات في مجال الاغذية، وتحسين فرص الوصول الى الاغذية. وفي هذا السياق أعربوا عن ترحيبهم بالجهود التي تبذلها منظمة الاغذية والزراعة، والبنك الدولي، وبرنامج الاغذية العالمي، ومصرف التنمية الاقليمي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، كما رحبوا بالمساعدات التي قدمت هذه الهيئات في هذا المجال، والتي ساعدت على تحسين التعاون والتنسيق في مجال استراتيجية الاغذية فيما بين الوكالات المتعددة الاطراف.

٣٢- ورحب رؤساء الدول أو الحكومات باعلان جنيف المعني بالتقدم الاقتصادي للمرأة الريفية. ولهذا طالبوا بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى ببذل امكانية تنفيذ هذا الاعلان في اطار سياساتها الوطنية.

التصنيع

٣٣- أعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن اعتقادهم بأن التصنيع أداة ديناميكية للنمو، ولا غنى عنه للاسراع بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولا سيما في البلدان النامية. ولاحظوا أنه خلال العقد الماضي لم يكن الانتاج الصناعي العالمي ينمو بصورة متوازنة، حيث تعرضت بعض البلدان النامية لانخفاض في النمو الحقيقي.

٣٤- وشدد رؤساء الدول أو الحكومات على الحاجة الملحة لابقاء قضايا التصنيع عند مركز الاهتمام العالمي، مع ابراز دورها في اعادة تنشيط التنمية في البلدان النامية، وفي هذا السياق رحبوا ببدء تنفيذ العقد الصناعي الثاني في افريقيا، وطالبوا المجتمع الدولي بايلاء اهمية خاصة للتنمية وتنفيذ العقد.

٣٥- وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن قلقهم لأن العقبات الرئيسية التي تعترض التنمية الصناعية في البلدان النامية تتمثل في استمرار الاعتماد على البلدان الصناعية في الحصول على المعدات والتكنولوجيا والدراية الفنية، كما تتمثل في القيود المفروضة على الواردات من البلدان النامية. ولذلك طالبوا البلدان المتقدمة وكذلك المنظمات الدولية بدعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية لتحسين مستوى تصنيعها عن طريق التنمية الصناعية والتأهيل الصناعي، وتشجيع المؤسسات الصناعية، ونقل العلم والتكنولوجيا، وحشد الموارد المالية.

٣٦- وأكد رؤساء الدول أو الحكومات أن حشد الموارد المالية يقوم بدور هام في أنشطة التنمية الصناعية. ولهذا شددوا على ضرورة بذل الجهود لزيادة تدفق التمويل الدولي على البلدان النامية، وتشجيع التعاون مع المصارف الانمائية الدولية والمؤسسات المالية.

٣٧- وشدد رؤساء الدول أو الحكومات على ضرورة تطبيق مفهوم الميزة النسبية للتخلص من الوحدات الصناعية في البلدان المتقدمة، وذلك في المجالات التي تكون فيها صناعات البلدان النامية أكثر كفاءة. وهذا هو الحال أيضا فيما بين البلدان النامية، ولا سيما البلدان المجاورة والبلدان الواقعة في نفس المنطقة أو الاقليم.

العلم والتكنولوجيا

٣٨- أكد رؤساء الدول أو الحكومات أن العلم والتكنولوجيا أصبحا عنصرين حاسمين للتنمية الاقتصادية والتغيير الاجتماعي، وأتاحا فرسا جديدة للتنمية. وفي العالم الذي يتزايد فيه الترابط، يعد الوصول الى التكنولوجيات الحديثة ونقلها بنجاح واستيعابها من الأمور ذات الاهمية البالغة اذا كانت البلدان النامية تريد أن تشارك في الثورة التكنولوجية الحالية أو تظل على هامشها بشكل متزايد.

٣٩- ولاحظ رؤساء الدول أو الحكومات أن نجاح جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الاطراف ينطوي على أهمية بالغة بالنسبة للبلدان النامية. ولاحظوا أن الجهود النشطة التي تبذلها البلدان النامية من أجل ادخال الاصلاحات ولا سيما لتحرير اقتصاداتها، وتخفيض وازالة القيود الرقابية الوطنية المفروضة على أنشطة الشركات عبر الوطنية، لم تحقق النتائج المرجوة. ووافقوا على أن استحداث بنية أساسية ملائمة، وتنمية الموارد البشرية أمران ضروريان لايجاد اطار لسياسة داخلية أكثر ملاءمة من أجل التشجيع على مشاركة الشركات عبر الوطنية ونقل التكنولوجيا الملائمة. ولهذا فقد طالبوا بدعم دولي لتسهيل عملية ايجاد بيئة داخلية ملائمة، وتوفير ما يلزم من هياكل مؤسسية فضلا عن تنمية الموارد البشرية.

٤٠- وأكد رؤساء الدول أو الحكومات أنه بينما لم يحقق برنامج عمل فيينا لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية نتائج مرضية، فإن احكامه لا تزال صالحة، ولا سيما لتعزيز القدرة المحلية التي بدأت تتكون داخل البلدان النامية. ولهذا حثوا المجتمع الدولي على بذل أقصى ما في وسعه لتنفيذ برنامج عمل فيينا.

٤١- وشدد رؤساء الدول أو الحكومات على أن هناك حاجة لأن يستكشف المجتمع الدولي طرق ووسائل تعزيز التعاون في مجال العلم والتكنولوجيا بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، بهدف تكثيف نقل التكنولوجيا الى البلدان النامية لمساعدتها على تعزيز قدراتها العلمية والتكنولوجية. وهو ما سوف يسهم في التعجيل بتنمية البلدان النامية، ويمكن ان يحول بالتالي دون الهجرة الواسعة النطاق للعقول من البلدان النامية الى البلدان المتقدمة.

٤٢- واعتبر رؤساء الدول أو الحكومات ان حيازة التكنولوجيا حق مشروع لجميع الشعوب. وحثوا البلدان المتقدمة على تحسين فرص وصول البلدان النامية الى التكنولوجيات الجديدة بشروط عادلة ومعقولة، والتشجيع على نشرها واستخدامها، ويتعين ان ينص أي اطار عملي لحماية حقوق الملكية الفكرية على تدابير من شأنها ان تيسر حصول البلدان النامية على التكنولوجيا بشروط عادلة ومعقولة. كذلك طالبوا بدعم انشاء قدرات علمية وتكنولوجية محلية في البلدان النامية. وأكدوا من جديد ادانتهم للممارسات والجهود الرامية أو الموجهة الى منع البلدان الاعضاء في الحركة من حيازة التكنولوجيا.

التعاون فيما بين بلدان الجنوب

٤٣- أكد رؤساء الدول أو الحكومات أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يعد أداة حيوية للتعجيل بالتنمية في البلدان النامية، كما يعد عنصرا رئيسيا في الجهود المبذولة لاعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية على أسس أكثر عدالة وانصافا.

ويقدم هذا التعاون استراتيجية الاعتماد الجماعي على الذات، ويشجع على الاستخدام المكثف لامكانيات هذه البلدان واستغلال عناصر التكامل المتزايدة في اقتصاداتها. وسوف يفتح هذا التعاون أيضا آفاقا جديدة للتبادلات التجارية المباشرة والاستثمار. ويتيح إمكانية أكبر للوصول إلى الموارد المالية ويعزز القدرات التكنولوجية، والموارد البشرية، وأشكال التعاون الاقتصادي والتقني والعلمي الأخرى بين البلدان النامية.

٤٤- واذ يسلم رؤساء الدول أو الحكومات بالعقبات العديدة والمصوبات التي تواجه التعاون فيما بين بلدان الجنوب، فقد أكدوا من جديد الحاجة الملحة إلى خطة عمل ذات طابع عملي وقابلة للتنفيذ. ورحبوا في هذا الصدد بتقرير لجنة الجنوب المعلنون "التحدي الذي يواجه الجنوب"، والذي تضمن توصيات محددة تشجع على المزيد من التفاعل فيما بين بلدان الجنوب، وطالبوا اللجنة الوزارية الدائمة للتعاون الاقتصادي بدراسة إمكانيات تنفيذ التوصية ذات الصلة الواردة في التقرير.

٤٥- وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن اعتقادهم بأنه لكي يتم التعجيل بتنفيذ المشاريع ذات الأهمية المشتركة، فإنه يلزم نهج تطويري ومرن يقضي بأن تبدأ مجموعات من البلدان المهمة، كمجموعة أساسية، بالتعاون من خلال مشاريع حيوية تكون مفتوحة أمام جميع البلدان النامية. وأعربوا عن رأيهم بأنه إذا كانت هذه المجموعات من البلدان على استعداد لتنفيذ مشاريع ذات منفعة متبادلة فإنه يجب تشجيع مثل هذه المبادرات وخاصة متى كانت تسهم في تعزيز الاعتماد الجماعي على الذات في العالم النامي. وفي هذا السياق أحاطوا علما بجهود بعض البلدان النامية من أجل إبرام ترتيبات دفع شائئة، وإقامة مركز لتبادل المعلومات باعتبار أن ذلك يمثل مبادرات محددة لتعزيز التعاون التجاري والاقتصادي والتكنولوجي فيما بين بلدان الجنوب. وأكدوا أيضا الحاجة إلى إنشاء آليات جديدة لزيادة فاعلية التعاون فيما بين بلدان الجنوب، ويمكن أن تشمل تلك الآليات أفرقة خبراء مخصصة يعهد إليها بإعداد دراسات متعمقة في مجالات محددة يوصى بها في هذا الشأن.

٤٦- وشدد رؤساء الدول أو الحكومات على أهمية تقديم الدعم المالي المستمر بنية تنفيذ مختلف المشاريع فيما بين بلدان الجنوب. ولتحقيق هذه الغاية، طلبوا من اللجنة الوزارية الدائمة دراسة سبل جديدة ومبتكرة لتمويل هذه المشاريع. وأكدوا أيضا أنه من الضروري تيسير المشاركة الفعالة لمجتمع رجال الأعمال في إعداد وتنفيذ المشروعات، وذلك لكفالة التعاون الفعال فيما بين بلدان الجنوب وأوصوا بإمكانية عقد الاجتماع الوزاري لبلدان عدم الانحياز المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب عند الضرورة.

٤٧- ورحب رؤساء الدول أو الحكومات بإنشاء منظمات للتعاون الاقليمي ومجموعات اقتصادية دون اقليمية فيما بين البلدان النامية، بحيث تشكل محورا أساسيا للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وتعد هذه التجمعات في الحقيقة رصيدا لتنمية تعاون دينامي ومفيد للجميع فيما بين البلدان المعنية، وسوف تفع أساسا تفاوضيا يعطي للبلدان النامية وضع الشريك الحقيقي في علاقاتها مع الشمال. ورحبوا في هذا السياق بالتعجيل بالتعاون الاقتصادي الاقليمي من قبل البلدان الآسيوية السبعة الاعضاء في رابطة جنوب آسيا للتعاون الاقليمي، والتوقيع على معاهدة الاتحاد الاقتصادي الافريقي، علاوة على التقدم الذي تحقق من أجل تدعيم التعاون والتكامل في أمريكا الوسطى عن طريق انشاء نظام التكامل في أمريكا الوسطى كما وجدوا تشجيعا في التطورات الايجابية التي تحدث في مجالي التعاون والتكامل على الصعيدين الاقليمي في جميع مناطق العالم النامي.

٤٨- واعترف رؤساء الدول أو الحكومات بأن النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية يشكل الوسيلة الرئيسية لتشجيع التوسع التجاري فيما بين البلدان النامية، ويعد آلية أساسية لتعزيز الاعتماد الجماعي على الذات، غير أنهم لاحظوا أن عضوية النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية محدودة، وأن نطاق التحرر الذي تحقق بالفعل لا يزال نطاقا ضيقا. وينبغي دعم النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية عن طريق التصديق النهائي على الاتفاق من جانب البلدان الموقعة التي لم تصدق عليه بعد، بانضمام أعضاء جدد من مجموعة السبعة والسبعين، واعتماد الطرائق والأساليب التي وضعت في نطاق الاتفاق خلال جولة المفاوضات الثانية. ولذلك حثوا البلدان التي لم تقم بعد بالتوقيع على النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية أو بالتصديق على الاتفاق الذي انشأ بمقتضاء هذا النظام، على المبادرة إلى القيام بذلك في أسرع وقت ممكن.

٤٩- ورحبوا أيضا، من حيث المبدأ، بالعرض الذي تقدمت به جمهورية كوبا لاستضافة الاجتماع الوزاري للجنة التفاوض بعد اختتام الجولة الثانية من مفاوضات النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية في تموز/يوليه ١٩٩٤. وكما تنتهي الجولة في هذا التاريخ، فسوف يتعين أن تبدأ مرحلة التفاوض في منتصف عام ١٩٩٣. وطمحوا أيضا بوجوب بذل الجهود باستمرار لايجاد شتى السبل والوسائل الأخرى لتعزيز التجارة فيما بين البلدان النامية.

٥٠- وأكد رؤساء الدول أو الحكومات أن التعاون الدولي فيما بين البلدان النامية يعد حافزا هاما للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ويعطي بعدا جديدا لعملية التنمية الوطنية. والتعاون الدولي فيما بين البلدان النامية أداة ضرورية لمواصلة تعزيز الاعتماد الوطني والجماعي على الذات للبلدان النامية. وهو يمكنها من استخدام طاقاتها بطريقة بناءة لحل مشاكلها الانمائية الملحة. ووافقوا على أن الحركة ينبغي أن تنظر في السبل والوسائل الكفيلة بتعزيز تبادل المعلومات واقتسام خبراتها في

مجال التنمية بمفئة منتظمة. واتفقوا أيضا على ضرورة قيام الحركة بوضع مبادئ توجيهية للتعاون الانمائي بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية.

٥١- وكان من رأى رؤساء الدول أو الحكومات أن من الضروري تعزيز اعتماد المجتمعات على الذات والتنمية التي تأخذ في اعتبارها اهتمامات الناس، علاوة على تنمية الموارد المحلية التي يمكن أن تصل ما بين الأنشطة الجزئية للمجتمعات المحلية وبين السياسات الانمائية الكلية الوطنية، وأكدوا على الحاجة الى مواصلة التنمية المجتمعية المتكاملة وكفالة تنسيق أفضل فيما بين الفعاليات الانمائية. وفي هذا الصدد، ينبغي للحركة أن تستحدث برامج في اطار التعاون التقني فيما بين البلدان النامية تعمل على تعزيز التنمية المجتمعية المتكاملة من خلال تشجيع المصاعبي التعاونية ومخططات النمو ذاتية الدفع الرامية الى تدعيم القدرات الوطنية واعتماد البلدان النامية على الذات بصورة جماعية.

٥٢- وأكد رؤساء الدول أو الحكومات على أهمية دور قطاع الاعمال في توطيد التعاون الشئسي في المجال التجاري والاستثماري والاقتصادي وحشوا القطاع الخاص على المبادرة بطرح برامج محددة بغية توثيق التفاعل والتعاون بين بلدانهم. وفي نفس الوقت، وادراكا منهم لأهمية اقتسام المعلومات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية فيما بين البلدان النامية، شجع رؤساء الدول أو الحكومات المبادرات التي تحقق هذه الغاية. وبهذا المعنى ينبغي بذل جهود خاصة لتنفيذ طرائق مختلفة للتعاون مثل عقد حلقات دراسية وحلقات عملية في مجال الاعمال، والمشروعات المشتركة، والتبادل التجاري، وعقد اتفاقات تجارية بشأن التعويض، والمشاركة في المجال الصناعي.

٥٣- ولاحظ رؤساء الدول أو الحكومات مع القلق بأن أنشطة برنامج العمل من أجل التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية الخاص بالحركة قد تدهورت بشدة في السنوات الاخيرة، وأن ذلك يرجع أساسا الى نقص الموارد المالية المتوافرة لدى بلدان عدم الانحياز لدعم مثل هذه الأنشطة.

٥٤- وأشاروا ايضا الى الحاجة الملحة لانعاش أنشطة برنامج العمل من أجل التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، وذلك عن طريق اتخاذ تدابير ملموسة ترمي الى توثيق التعاون بين أعضائه. ودعوا الى الاستفادة الكاملة من الخبرات العملية والتنفيذية التي اكتسبتها حركة عدم الانحياز على مدى فترة تجاوزت العشرين عاما منذ أنشئت القطاعات الخاصة ببرنامج العمل من أجل التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، بغية تحديد القدرات الخاصة بكل عضو فيها وامكانات تكاملهم، فضلا عن مجالات التعاون المحددة التي تهتمهم. ولاحظوا أن لذلك أهمية جوهرية من أجل تنمية أواصر التعاون فيما بين بلدان حركة عدم الانحياز، وقائمة البلدان المهمة بالاشتراك في هذه القطاعات. واتفق رؤساء الدول أو الحكومات على تنشيط واستعراض برنامج العمل من أجل التعاون الاقتصادي فيما بين بلدان عدم الانحياز.

٥٥- كذلك شدد رؤساء الدول أو الحكومات على ضرورة ايجاد تناسق وتوحيد وتكامل كلما أمكن ذلك بين قطاعات برنامج العمل من أجل التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية وبرنامج عمل كاراكاس لمجموعة السبعة والسبعين، وأقروا انشاء لجنة تنسيق مشتركة بين حركة عدم الانحياز ومجموعة السبعة والسبعين لتشجيع التعاون، وتفايدي الازدواجية في الجهود وتحقيق كفاءة أكبر في بلوغ الاهداف المشتركة للبلدان النامية.

٥٦- ووافق رؤساء الدول أو الحكومات على تنشيط آليات التعاون فيما بين بلدان الجنوب، مثل اجتماع البلدان المنسقة لبرنامج العمل من أجل التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، واللجنة الوزارية الدائمة للتعاون الاقتصادي بهدف اجراء عملية التطوير والتحسين اللازمة على ضوء الخبرة المكتسبة والمتطلبات الجديدة للحالة المتطورة. ودعوا أيضا الى استعراض أنشطة وبرامج الاجهزة الوظيفية، ومجموعات الخبراء والمراكز المتخصصة لحركة عدم الانحياز التي انشئت لتعزيز التعاون في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي في الدول الاعضاء. ودعوا لاتخاذ التدابير الملائمة لضمان نجاح انعقاد اجتماع البلدان المنسقة لبرنامج العمل من أجل التعاون الاقتصادي، والاجتماع الاساسي الثاني للجنة الوزارية الدائمة للتعاون الاقتصادي في أقرب فرصة.

٥٧- وأكد رؤساء الدول أو الحكومات أهمية اقامة وتطوير آليات تهدف الى تنسيق مواقف بلدان عدم الانحياز لدى وكالات الامم المتحدة المعنية والمنظمات الدولية الأخرى. كما شددوا على ضرورة اتباع هذا النهج بصورة منتظمة في مجالات التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية التي لا يشملها برنامج عمل كاراكاس مثل اجتماعات البلدان المنسقة واللجنة الوزارية الدائمة المعنية بالصحة، والعمالة، وتنمية الموارد البشرية، والتوحيد القياسي، والأوزان والمقاييس، ومراقبة الجودة.

٥٨- وأيد رؤساء الدول أو الحكومات أيضا اعلان وبرنامج العمل من أجل التعاون في مجال العمالة، الذي اعتمد في المؤتمر الرابع لوزراء العمل لبلدان عدم الانحياز المعقود في تونس في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠.

٥٩- ولاحظ رؤساء الدول أو الحكومات مع الارتياح أن مركز العلم والتكنولوجيا لبلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى قد بدأ أعماله، ودعوا جميع بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى الى بحث الانضمام الى أنشطة المركز والامهام في فعاليته، بوصفه أداة للتعاون العلمي والتقني فيما بين بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى.

التنمية البشرية والاجتماعية

التنمية البشرية

٦٠- أكد رؤساء الدول أو الحكومات من جديد أن الانسان يحتل مركز جميع الأنشطة الانمائية، وأن الموارد البشرية هي الوسائل الرئيسية لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولاحظوا أن تحديات التسعينات سوف تتمثل في صياغة سياسات جديدة والانطلاق من المبادرات الحالية التي من شأنها أن تستجيب بصورة فعالة للاحتياجات الانسانية لأجيال الحاضر والمستقبل.

٦١- ورحب رؤساء الدول أو الحكومات بالتقاء الآراء على تعزيز التنمية البشرية والاجتماعية التي ينبغي أن تسهم في التنمية الشاملة عن طريق توسيع نطاق الخيارات، وكفالة تطوير القدرات الكاملة لبنى البشر جميعاً، وتحقيق الرخاء الاجتماعى والاقتصادى للجميع، لا سيما عن طريق النهوض بنظم الرعاية الصحية، وتوفير الرعاية الصحية الأولية، ومحو الأمية، والقضاء على الفقر، وتحسين متوسط العمر المتوقع. وأكدوا على الدور الهام للعلم والتكنولوجيا في التنمية البشرية والاجتماعية، وضرورة تنمية قدرة البشر على التكيف من خلال التعليم والتدريب.

٦٢- وبينما رحب رؤساء الدول أو الحكومات بجهود برنامج الأمم المتحدة الانمائى في مجال التنمية البشرية، أعربوا عن اعتقادهم بأن إدراج "دليل الحرية الانسانية" في هذا التقرير، ولا سيما في اصدار التقرير السنوى للتنمية البشرية، يقضي على جدواه حيث أنه معوق ومثير للخلافات ويتجاوز ولاية البرنامج وصلاحيته. ولذلك طالبوا برنامج الأمم المتحدة الانمائى بالآيحاء عن ولايته، وأن يواصل أنشطته المثمرة لمساعدة البلدان النامية على تحقيق أهدافها الانمائية، مراعيًا قرارات برنامج الأمم المتحدة الانمائى المتعلقة بأنماط الاستهلاك والمؤشرات النوعية للتنمية.

٦٣- وطالب رؤساء الدول أو الحكومات المجتمع الدولي بأن يعمل على الفور من أجل تشجيع التعاون الدولي في مجال التنمية البشرية. وفضلاً عن هذا فإن التعاون الدولي الفعال، عن طريق اقتسام الموارد والخبرات والدراية الفنية فيما بين البلدان النامية، من شأنه أن يسهم اسهاماً كبيراً في تحسين وزيادة الامكانيات الكبيرة في مجال الموارد البشرية لتلك البلدان. وفي هذا الصدد، أعربوا عن اعتقادهم بأنه من المهم تنفيذ الاعلان العالمي لتوفير التعليم للجميع، وخطة عمل جاكارتا بشأن تنمية الموارد البشرية، وعلان الخرطوم، والاطار البديل الافريقي لبرامج التكيف الهيكلي للانتعاش والتحول الاجتماعى الاقتصادى، وكذلك قرارات الاجتماع العاشر لمؤتمر رؤساء حكومات الاتحاد الكاريبي.

التنمية الاجتماعية

٦٤- اعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن قلقهم لاستمرار تدهور الحالة الاقتصادية والوضع الاجتماعي في كثير من بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى مما أدى الى انخفاض في مستوى المعيشة، واستمرار وزيادة تفشي الفقر، وانحدار المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية لدى تلك البلدان.

٦٥- واعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن قلقهم البالغ للتدهور الخطير في الحالة الاقتصادية والاجتماعية لاشد البلدان تضررا، مما أضعف من قدرتها على تنفيذ سياساتها الانمائية الاقتصادية والاجتماعية.

٦٦- كذلك أكد رؤساء الدول أو الحكومات من جديد الاهداف التي تضمنها اعلان التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي، الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها ٢٥٤٢ (د-٢٤)، وضرورة التنفيذ الفعال لهذه الاهداف من أجل تحقيق نظام اجتماعي أكثر عدالة وانصافا.

٦٧- ورحب رؤساء الدول أو الحكومات بالقرار ٢٧/١٩٩٢ الصادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والذي يوصي الجمعية العامة بالدعوة الى عقد مؤتمر قمة عالمي للتنمية الاجتماعية على مستوى رؤساء الدول و/أو الحكومات في مستهل عام ١٩٩٥، وذلك من أجل اتخاذ التدابير الفعالة الكفيلة بالحد من الفقر وزيادة فرص العمل، علاوة على تحسين الأوضاع الاجتماعية في كافة المجتمعات بصورة عامة. وحثوا بلدان عدم الانحياز على تنسيق مواقفها من هذا المؤتمر الهام. وأعلنوا استعداد بلدانهم للمشاركة في أية مشاورات دولية تكفل النجاح لهذه القمة، بغية تحديد أهداف ملموسة وقابلة للتنفيذ للتنمية الاجتماعية، الى جانب ابرام اتفاقات ذات صلة في اطار التعاون الدولي.

السكان والتنمية

٦٨- لاحظ رؤساء الدول أو الحكومات مع القلق البالغ الخطوات لم يسبق لها مثيل التي يسير بها معدل النمو السكاني العالمي، والذي سوف يمثل أكبر زيادة في تاريخ العالم خلال هذه الحقبة. وهذا المعدل للنمو السكاني والمتوقع أن يزيد بمقدار ٩٠ الى ١٠٠ مليون سنويا خلال العقد القادم سوف يكون مركزا بدرجة ملموسة في البلدان النامية، وسوف يزيد من الضغوط التي يصعب مقاومتها على نظمها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المجهدة بالفعل. وفي الوقت نفسه، لابد من دراسة القضايا المتداخلة مثل الضغوط الديموغرافية، وحماية البيئة، واستنزاف الموارد الطبيعية، ومتطلبات النمو، مع مراعاة ما يحرز من تقدم في مجال تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية. ومن

جهة أخرى، فإن ادامة التنمية ترتبها باعادة توجيه انماط الانتاج والاستهلاك الباليية على نحو ملائم وبخاصة في البلدان المتقدمة.

٦٩- ولاحظ رؤساء الدول أو الحكومات أن المشاكل السكانية ينبغي ألا تبحث بمعزل عن قضايا وبرامج التنمية الشاملة، وإنما ينبغي معالجتها على أنها جزء لا يتجزأ من التنمية، ولهذا شددوا على أن ادخال تحسينات على التعليم والصحة والعمالة، وكذلك على دور المرأة في المجتمع، وزيادة فرص الوصول الى خدمات تنظيم الأسرة كلها أمور حاسمة لتحقيق الاهداف السكانية، وطالبوا بوضع سياسة سكانية شاملة تتمشى مع تحقيق التنمية القابلة للادامة.

٧٠- ورحب رؤساء الدول أو الحكومات بالجهود المبذولة في اطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب، لنقل التكنولوجيا الملائمة وتقديم المساعدات التقنية في مجال السكان وتنظيم الأسرة.

٧١- وحث رؤساء الدول أو الحكومات أولئك المعنيين سياسيا وثقافيا على المستويات الوطنية والدولية بتقديم المساعدة الفعالة لزيادة الوعي الجماهيري، وتكثيف الالتزام السياسي والشعبي، وكذلك توفير الوسائل المالية والتقنية اللازمة، على اتخاذ خطوة حاسمة نحو صياغة وتنفيذ السياسات السكانية الملائمة. ورحب رؤساء الدول أو الحكومات بعقد المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية عام ١٩٩٤ في القاهرة. ودعوا الى بذل مزيد من الجهد من أجل انجازه، بحيث يتسنى اعداد دراسة شاملة للملة بين السكان والتنمية، واقتراح حلول لشتى مشاكل وجوانب هذه الملة. لذلك فقد طلبوا من بلدان عدم الانحياز تنسيق مواقفها حيال ذلك المؤتمر.

المرأة والتنمية

٧٢- أشار رؤساء الدول أو الحكومات الى العديد من خطط العمل والاتفاقيات الخاصة بادماج المرأة ادماجا كاملا وعادلا ومفيدا في جميع الانشطة الانمائية، واعترفوا بالدور الهام الذي تقوم به المرأة في عملية التنمية، كعامل فعال وكمتفيد، وبالاسهام الكبير الذي تقدمه المرأة للتنمية الوطنية.

٧٣- وشدد رؤساء الدول أو الحكومات -اقرارا منهم بحق المرأة الديمقراطي الكامل في المجتمع- على أهمية اتاحة فرص متساوية لها للوصول الى جميع جوانب الانشطة الانمائية، ولا سيما التعليم والتدريب والرعاية الصحية والعمالة واستخدام التكنولوجيات الجديدة. وحشوا على اتخاذ كافة الخطوات اللازمة لايجاد مناخ ميامي واقتصادي واجتماعي وثقافي يفضي الى ادماج المرأة ادماجا كاملا في عمليات التنمية القابلة للادامة.

- ٧٤- وحث رؤساء الدول أو الحكومات أيضا على اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لزيادة التعاون داخل بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى والبلدان المتقدمة لتعزيز دور المرأة في التنمية، حتى تتمكن المرأة من المشاركة بصورة كاملة الى جانب الرجل في جميع الأنشطة الانمائية، بما في ذلك عملية صنع القرار على المستويات كافة.
- ٧٥- وطالب رؤساء الدول أو الحكومات جميع الدول بتكثيف تنفيذ توصيات مؤتمرات عدم الانحياز السابقة ومؤتمر نيروبي عام ١٩٨٥، للاسهام في تهيئة الظروف الملائمة للنهوض بالمرأة، كجزء من تطبيق حقوق الانسان. وأكدوا من جديد أهمية تنفيذ استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة خلال الفترة حتى عام ٢٠٠٠.
- ٧٦- كذلك طالب رؤساء الدول أو الحكومات المجتمع الدولي والمنظمات الدولية بأن تقدم المزيد من العون للبلدان النامية في جهودها الرامية الى تطوير قدراتها الوطنية، بحيث يتسنى تعزيز دور المرأة في القضاء على الجهل والتمدد للمشاكل الصحية والسكانية.
- ٧٧- وشجع رؤساء الدول أو الحكومات المجتمع الدولي على أن يسهم اسهاما كاملا في نجاح المؤتمر العالمي للمرأة: العمل من أجل المساواة والتنمية والسلم الذي سيعقد عام ١٩٩٥، بوصفه خطوة هامة نحو اقامة نظام دولي جديد. وأكدوا حاجة بلدان عدم الانحياز الى النهوض بكافة الأنشطة المتعلقة بهذا المؤتمر، وتكوين عملها في اطار استراتيجيات نيروبي التطلعية بالاضافة الى تنسيق مواقفها. وبناء على ذلك أكدوا عقد المؤتمر الوزاري الرابع لبلدان عدم الانحياز في بكين في (١٩٩٥) المكرس لدور المرأة في التنمية، وذلك بهدف تدارس مواقف بلدان عدم الانحياز من هذه القضية الخطيرة، وفي اطار النهوض بالاهداف والأنشطة التي حددتها للحكومات وشيقة جدول أعمال القرن الحادي والعشرين التي أقرتها قمة ريو في حزيران/يونيه ١٩٩٢.
- ٧٨- ورحب رؤساء الدول أو الحكومات بالنتائج التي خلص اليها مؤتمر القمة المعني بالتقدم الاقتصادي للمرأة الريفية الذي عقد في جنيف في شباط/فبراير ١٩٩٢. ودعوا الى ابراز دور المرأة في التنمية، واثاروا الى ضرورة أن تحظى مشاكل المرأة الريفية بما تستحقه من اهتمام خلال المؤتمر العالمي للمرأة في عام ١٩٩٥.
- ٧٩- وحث رؤساء الدول أو الحكومات جميع الدول على تصديق وتنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.
- ٨٠- وأيد رؤساء الدول أو الحكومات مجموعة التدابير التي تهدف الى تشجيع المرأة على المزيد من المشاركة في عملية التنمية، والتي اعتمدت في المؤتمر الوزاري لبلدان عدم الانحياز المكرس لدور المرأة في التنمية، والمعقود في هافانا، كوبا في كانون الثاني/يناير ١٩٩٠.

الشباب والتنمية

٨١- أعلن رؤساء الدول أو الحكومات أن الشباب والجهود الانمائية للأمم عنصران متلازمان، نظرا لأن الشباب يمثل غالبية السكان. ومن ثم، فإن تنمية البلدان لن تتحقق دون مشاركة الشباب. وعلى الجانب الآخر، فمن شأن نجاح التنمية أن يحقق أكبر فائدة ممكنة للشباب بصفة خاصة. وأعربوا عن ارتياحهم لأن إعلان ريو للبيئة والتنمية قد اعترف بدور الشباب في تحقيق أهداف البيئة والتنمية، باعتباره مبدءا أساسيا.

٨٢- وحث رؤساء الدول أو الحكومات على ضرورة إيلاء عناية متزايدة للشباب ليس فحسب في مجالات التربية والتعليم والتدريب والعمالة، ولكن أيضا بالنسبة لحل سائر المشاكل الاجتماعية الشاملة التي يتعرض لها الشباب على وجه الخصوص في عالم اليوم. وأكدوا أيضا الحاجة إلى تشجيع إقامة آليات للتشاور مع الشباب (ذكورا وإناثا) تمكينا لهم من المشاركة - قدر المستطاع - في عمليات صنع القرار الخاصة بالتنمية المستمرة. ودعوا إلى اعطاء الأولوية للمقترحات والتوصيات العملية التي يطرحها المجتمع الدولي كيما يتمتع شباب الغد بالصحة والسلامة، وفقا لاستراتيجيات كل حكومة على حدة.

٨٣- وحث رؤساء الدول أو الحكومات وكالات الأمم المتحدة المختصة على تكثيف جهودها في صياغة مخططات عملية النهوض بالشباب. وشددوا على الحاجة إلى مواصلة وضع برامج مناسبة ترمي إلى ترقية قدرات الشباب التقنية والتكنولوجية وغيرها من القدرات. وحثوا المجتمع الدولي على دعم الجهود الوطنية للدول الأعضاء في ميدان النهوض بالشباب وفقا للسياسات والأولويات الوطنية.

٨٤- وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن أملهم في أن تتخذ كافة البلدان ما يلزم من تدابير من أجل تعزيز صندوق مخصصات الأمم المتحدة للسنة الدولية للشباب، بحيث يتسنى تلبية احتياجات الشباب بعامة وشباب البلدان النامية بخاصة. وفي هذا الصدد فإنهم يحثون كل بلد على اتخاذ مبادرات تستهدف الحد من معدلات بطالة الشباب ولا سيما الشباب العاطل من حملة الشهادات.

٨٥- ورحب رؤساء الدول أو الحكومات بالمبادرات المشتركة التي اتخذتها بعض بلدان عدم الانحياز لمحاربة إساءة استخدام المخدرات والاتجار غير المشروع بها، وخاصة بين الشباب. وحثوا هذه البلدان على المضي قدما على هذا السبيل، وتنسيق استراتيجياتها، بغية القضاء على آفة المخدرات، وتوفير حماية أفضل لشبابها على الصعيدين الوطني والإقليمي.

٨٦- ولاحظ رؤساء الدول أو الحكومات بقلق عميق أن الطلب غير المشروع على المخدرات والمؤثرات العقلية وانتاجها والاتجار فيها في تزايد بصورة تدعو الى الانزعاج وأن ذلك يؤثر تأثيرا معاكسا على النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لبعض الدول الاعضاء وفي هذا الصدد، حثوا على مواصلة الالتزام والقيام بعمل دولي فعال لمكافحة اساءة استخدام المخدرات والاتجار غير المشروع بها وعلى مواجهة المشاكل التي يصادفها القائمون على انتاجها المشروع وبلدان عبورها. ودعوا الدول التي لم تصدق أو تنضم بعد الى اتفاقيات الأمم المتحدة ذات الصلة بشأن المخدرات والمؤثرات العقلية، أن تفعل ذلك.

بقاء الطفل ونماؤه

٨٧- أكد رؤساء الدول أو الحكومات أن حقوق الطفل تتطلب حماية ورعاية خاصة، وطالبوا بمزيد من العمل الايجابي لتحسين حالة الاطفال في جميع أنحاء العالم، وكذلك تحسين نموهم وتعليمهم في ظروف يسودها السلام والامن. وأعربوا عن قلقهم لأن حالة الاطفال في كثير من أنحاء العالم لا تزال حرجة نتيجة لعدم ملاءمة الظروف الاجتماعية والاقتصادية، وبسبب الكوارث الطبيعية، والصراعات المسلحة، والاستغلال، والامية، والجوع، والعجز. وأعربوا عن اقتناعهم بأن الامر يتطلب اتخاذ اجراء عادل وفعال على المستوى الوطني والدولي وأدانوا استغلال الاطفال في الصراعات المسلحة.

٨٨- ولاحظ رؤساء الدول أو الحكومات أنه لا يزال هناك ربع مليون طفل يموتون كل اسبوع بسبب سوء التغذية، ونتيجة لامراض يمكن الوقاية منها، ولاسباب أخرى تتعلق بالفقر، وأن هناك ملايين آخرين يعيشون على حافة الهلاك. ولاحظوا مع الارتياح الدور الحاسم الذي قامت به دول أعضاء في حركة عدم الانحياز، والذي أدى الى الاختتام الناجح لمؤتمر القمة العالمي للطفولة المعقود في نيويورك في ايلول/سبتمبر ١٩٩٠

٨٩- وأكد رؤساء الدول أو الحكومات -مجددا- أهمية التعاون الدولي خاصة من خلال اليونسيف لدراسة المشاكل الرئيسية التي تواجه الاطفال في الدول النامية. وفي هذا الاطار، دعوا اليونسيف الى متابعة دراسة أثر برامج التكيف الهيكلي على الاطفال وكذلك البرامج المطلوبة لمعالجة المشاكل المترتبة على عدم قدرة البلدان النامية على تخصيص الموارد اللازمة لمواجهة مشكلة وفيات الرضع والاطفال، ولتوفير الرعاية الصحية الأولية لهم.

٩٠- وحث رؤساء الدول أو الحكومات على المبادرة -على وجه السرعة- الى المصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل وتنفيذ احكامها التي أرست مبادئ متفقا عليها عالميا لحماية الطفل، كما توفر اطارا لوضع سياسات وبرامج تكفل له مستقبلا أكثر سلامة وصحة.

وسلم رؤساء الدول أو الحكومات بأن برنامج التطعيم للأطفال، وغيره من البرامج، قد وفرت شبكة من خدمات الرعاية الصحية الأولية التي يمكن مواصلة استخدامها لتحقيق أهداف أخرى في مجال خدمات صحة الطفل والخدمات الإضافية الأخرى.

٩٢- وأكد رؤساء الدول أو الحكومات من جديد مبدأ "النداء الأول للأطفال" بوصفه ضرورة أخلاقية من ضرورات النظام الدولي الجديد الناشء، وأشاروا إلى أن الحق في مستوى معيشة يكفل الصحة والرفاهية، هو حق أساسي من حقوق الإنسان بالنسبة لجميع الأطفال. ورحبوا بأن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية قد أولى الترابط بين قضايا الطفولة والبيئة والتنمية ما يستحق من أهمية، وأن جدول أعمال القرن الحادي والعشرين قد أدرج برامج محددة تتعلق بالطفل في سياق تعزيز الأهداف البيئية والبيئية.

٩٣- وأكد رؤساء الدول أو الحكومات أن على جميع الدول مسؤولية مشتركة لتوفير مستوى حياة كريمة للأطفال، ولضمان نموهم الصحي، وأن عمليات التكيف الاقتصادي المترتبة على أزمة الديون ينبغي ألا تؤثر على الميزانيات الاجتماعية لغراض حماية الطفولة وأن الفقر يعد سببا غير مقبول لوفيات الأطفال.

٩٤- وأكد رؤساء الدول أو الحكومات من جديد التزامهم بتحقيق الأهداف الواردة في الإعلان بشأن خطة العمل، والصادر عن مؤتمر القمة العالمي للطفولة، عن طريق تنفيذ برامج عمل وطنية تهدف إلى تعزيز بقاء الطفل وحمايته ونمائه. وأعربوا عن امتنانهم لليونسيف لمبادراتها المحمودة الرامية إلى تحسين أحوال الصغار في العالم بأسره.

الصحة والتنمية

٩٥- أكد رؤساء الدول أو الحكومات من جديد أن الصحة عنصر رئيسي للتنمية وحق أساسي من حقوق الإنسان الأساسية، وأن بلوغ أعلى مستوى ممكن من الصحة يعد هدفا اجتماعيا هاما على نطاق العالم. وأكدوا في هذا السياق التزامهم بهدف توفير الصحة للجميع بحلول عام ٢٠٠٠، حيث تقوم الرعاية الصحية الأولية بدور رئيسي في تحقيق الصحة للجميع باعتبارها جزءا من التنمية الشاملة، وبروح من العدالة الاجتماعية.

٩٦- وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن رأيهم بأن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية يعد بمثابة نهج أساسي لتعزيز التنمية الصحية، وطالبوا كافة الدول بأن تكشف وتعجل من جهودها الرامية إلى تنفيذ برامج الرعاية الصحية الأولية، مع التركيز على فئات السكان المفقونة والمحرومة.

٩٧- كذلك فقد اتفق رأي رؤساء الدول أو الحكومات على أنه من اللازم عقد اجتماع لوزراء الصحة لاعداد برامج للتعاون في مضمار النهوض بالرعاية الصحية الاولى بحيث ينتفع بها الجميع، وتشمل الارتقاء بالتعاون في مجالات التدريب والمرافق الصحية وصناعة الادوية. وطلبوا -في هذا الصدد- من منظمة الصحة العالمية وغيرها من الوكالات التابعة للأمم المتحدة أن تدعم القدرات الوطنية على توفير الرعاية الصحية الاولى باستمرار، وتطبيق ونقل الطرائق الملائمة والتقنيات والاجراءات التي تتفق اجتماعيا مع احتياجات البلدان النامية وأولوياتها.

٩٨- وطالب رؤساء الدول أو الحكومات البلدان المتقدمة بتسهيل نقل التكنولوجيا والموارد بصورة كبيرة الى البلدان النامية لخدمة برامج التنمية الصحية، بحيث تتفق مع احتياجات البلدان النامية وأولوياتها المقررة. وسلم رؤساء الدول أو الحكومات بأهمية التعاون ونقل التكنولوجيا فيما بين بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى في حقل الطب التقليدي، وطلبوا كفالة مزيد من الدعم لمراكز تبادل المعلومات والتكنولوجيا بشأن الطب التقليدي.

٩٩- وحث رؤساء الدول أو الحكومات كافة الدول على أن تولي عناية خاصة، في سياساتها الانمائية الصحية، للحد من أوجه الفهم في الخدمات الصحية، ولتطوير سبل التمتع بالرعاية الصحية، مع التركيز على القضايا الصحية الكبرى مثل "الايدز"، بما في ذلك تبعاته وعواقبه الاجتماعية والاقتصادية، والنهوض بأساليب الحياة الصحية، وتوفير تغذية أفضل وبيئة سليمة صحيا. وفي هذا السياق فإن مكافحة "الايدز" وسواه من الامراض المتوطنة والوبائية التي تضر البلدان النامية، يجب أن تحتل مكانة خاصة في عمل المنظمات الدولية.

١٠٠- وأثنى رؤساء الدول أو الحكومات على منظمة الصحة العالمية والوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والثنائية لما تنهض به من أنشطة لتعزيز التنمية الصحية وحشوها على تشجيع التعاون التقني بغية تقديم الدعم الفعال لجهود البلدان النامية من أجل التعجيل بتنفيذ استراتيجيات توفير الصحة للجميع والرعاية الصحية الاولى. كما طالبوا منظمة الصحة العالمية ووكالات الأمم المتحدة الأخرى بتعزيز التعاون التقني الدولي عن طريق دعم أنشطتها البرنامجية واعادة توجيهها، وحشد الدعم السياسي والتقني والمالي على نحو فعال من أجل تحقيق الأهداف الصحية، باعتبار أن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية يشكل نهجا أساسيا لتعزيز التنمية الصحية. ودعوا البلدان المتقدمة المانحة بصفة خاصة، الى تزويد اليونسيف ومنظمة الصحة العالمية بالموارد المالية اللازمة، كيما يتسنى لهما تنفيذ برامجهما في مجال التنمية البشرية الحيوي.

١٠١- وشدد رؤساء الدول أو الحكومات على الحاجة الى الوفاء بالالتزامات المقررة في وثيقة جدول أعمال القرن الحادي والعشرين التي أجازها مؤتمر قمة ريو، بشأن توفير الاحتياجات المحية الاساسية للمجتمعات المحلية الريفية والحضرية. وأكدوا -مجددا- ضرورة الحصول على موارد جديدة واطافية تتناسب مع تكلفة اقامة البنية الاساسية اللازمة للرعاية المحية وتخطيط النظم واعداد البحوث في مجال المحية. كما دعوا البلدان المتقدمة ومؤسسات التمويل الدولية الى تقديم اسهاماتها وفق وثيقة قمة ريو.

الكوارث الطبيعية واللاجئون

١٠٢- بينما يسلم رؤساء الدول أو الحكومات بأن الكوارث الطبيعية تسبب خسائر كبيرة في الأرواح، وتلحق أضرار جسيمة بالاقتصادات، وتؤثر تأثيرا سلبيا على العمليات الانمائية في البلدان النامية ولا سيما في أقل البلدان نموا، فقد طالبوا بعمل دولي عاجل للتخفيف من آثار الكوارث الطبيعية عن طريق اتخاذ تدابير ملموسة على المستويات الوطنية والاقليمية والعالمية وفي هذا الصدد ناشد رؤساء الدول أو الحكومات المجتمع الدولي ممثلا في الأمم المتحدة والمانحين من البلدان والمنظمات الحكومية والمنظمات الأخرى المعنية بالمياه من أجل تنفيذ التوصية المتعلقة بإنشاء مراكز الفوث من الكوارث في افريقيا وفي السودان ولتوفير الموارد المالية الكافية لهذه الأغراض.

١٠٣- وشدد رؤساء الدول أو الحكومات على حاجة المجتمع الدولي الى اظهار تصميمه السياسي القوي اللازم لحشد المعرفة العلمية والتقنية الحالية واستخدامها في التخفيف من آثار الكوارث الطبيعية، وتقليل أثارها، وعلى وجه الخصوص في البلدان النامية التي تحتاج الى موارد مالية اضافية تمكنها من تنفيذ التدابير، والبرامج وخطط العمل التي وضعت في هذا المجال والتي صممت لتمويل جهود تلك البلدان بغية التوصل الى حلول قصيرة ومتوسطة وطويلة الامد لهذه الكوارث الطبيعية.

١٠٤- وسلم رؤساء الدول أو الحكومات بأن محنة اللاجئين والعائدين والمشردين الذين يزيد عددهم حاليا على أربعين مليون شخص تعد شاغلا هاما للمجتمع الدولي. وأكدوا أن الصعوبات التي يواجهونها بسبب الكوارث الطبيعية تزداد حالما تتداخل المخاطر مع السكان المعرضين للخطر. وطالما أن التعرض للخطر يعد نتاجا للفقر، فإن التدابير المتعلقة بتخفيف الكوارث يتعين أن تتجاوز مرحلة الطوارئ بحيث تتمدى للآثار الثانوية وغير المباشرة. وأنه يتعين على المجتمع الدولي، تمشيا مع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٨٢/٤٦، أن يستمر في تطوير جهوده من أجل الاغاثة بفرض الانتعاش، وصولا الى التنمية. ويتعين تنفيذ نهج تقليل الكوارث بفرض التنمية، مثل اعادة الحراجة، والامكان منخفض التكلفة والامن الغذائي، باعتبارها جزءا من مشاريع المساعدة الانسانية.

١٠٥- وحث رؤساء الدول أو الحكومات المجتمع الدولي على تقديم دعمه الكامل والفعال لنجاح تنفيذ العقد الدولي للتخفيف من الكوارث الطبيعية للفترة ١٩٩١-٢٠٠٠، وتنفيذ خطة العمل التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في هذا السياق.

الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا

١٠٦- أعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن قلقهم ازاء الازمة الاقتصادية والاجتماعية الحرجة في افريقيا. فبرغم برامج التعديل الهيكلي والجهود المتضافرة التي شاركت فيها بلدان افريقيا والمجتمع الدولي، فان الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية قد ساءت بالفعل، ولا سيما في المنطقة الواقعة جنوب الصحراء. وتشكل الازمة التي أصابت القارة الافريقية طوال عقد كامل تحديا انمائيا كبيرا للمجتمع الدولي بأسره.

١٠٧- وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن قلقهم لتفاقم الحالة الغذائية في افريقيا الواقعة جنوب الصحراء، حيث يعيش زهاء ٤٠ مليون شخص على حافة الخطر. ولاحظوا ان النقص الحاد في الغذاء والازمة الانسانية المروعة في الوقت الحاضر ليست نتيجة للاضطرابات المناخية فحسب بل وللصراعات البشرية والحروب الداخلية التي تجتاح بعض البلدان الواقعة جنوب الصحراء. وأعربوا في هذا الصدد عن أسفهم للخسارة الفادحة في الارواح في الصومال وأماكن أخرى من القرن الافريقي بسبب المجاعة. واذ أحاطوا علما بأن بلدان شرق وجنوب افريقيا تواجه جفافا حادا لم يسبق له مثيل في فداحته، فقد حثوا المجتمع الدولي على تقديم مساعدات اغاثية اضافية لمواجهة أشد الاحتياجات كيما تجنبها مزيدا من المعاناة والخسارة في الارواح في المستقبل القريب.

١٠٨- ولاحظ رؤساء الدول أو الحكومات أن الحالة الاقتصادية الحرجة والمستمرة في افريقيا ترجع جذورها الى عدد من المصادر الداخلية والخارجية على السواء. ومن بينها عبء الديون المعوق، وأسعار الفائدة المرتفعة، وانخفاض أسعار السلع الأساسية وتبعيتها، والقصور الهيكلي، وعدم كفاية الموارد المالية الخارجية لتحقيق النمو الاقتصادي واستمرار التنمية والاكتفاء الذاتي. كما أن عدم تنمية الموارد البشرية الكافية وعدم نقل الدراية التكنولوجية من الشمال الى الجنوب من العوامل الأخرى التي تحد من النمو الاقتصادي والتنمية في افريقيا. ومن ثم فقد حث رؤساء الدول أو الحكومات المجتمع الدولي على بذل جهود متضافرة لمساعدة البلدان الافريقية من أجل التغلب على هذه المشاكل.

١٠٩- وشدد رؤساء الدول أو الحكومات على الحاجة العاجلة الى نهج جديد لا يوقف فحسب التباطؤ الاقتصادي السائد فيما بين معظم البلدان الافريقية، بل يعمل أيضا على دفعه في الاتجاه العكسي. ولذلك فانهم يؤيدون تأييدا تاما برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات، الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم

المتحدة في دورتها السادسة والأربعين، بعد اجراء استعراض وتقييم نهائيين لتنفيذ برنامج العمل من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠. ولاحظوا اصرار البلدان الافريقية على تحقيق الاعتماد على الذات، ودعوا المجتمع الدولي الى الوفاء بالتزاماته وفقا للبرنامج الجديد.

١١٠- ودعا رؤساء الدول أو الحكومات الدول الافريقية والمجتمع الدولي، الى الوفاء بالتزاماتها وفقا للبرنامج الجديد للتنمية في افريقيا بغية دعم الجهود التي تبذلها افريقيا لتحقيق التنمية بشتى جوانبها، ولا سيما التنمية البشرية، وحل مشكلة الدين التي تهدد الاصلاحات والتنمية على الامد البعيد، وايجاد مناخ يساعد على اجتذاب الاستثمارات وحماية البيئة. ودعوا أيضا البلدان المتقدمة الى تخصيص ٠.٧ في المائة من الناتج القومي الاجمالي للمساعدة الانمائية الرسمية حتى يتسنى التعجيل بالاصلاحات الاقتصادية في افريقيا.

١١١- وشدد رؤساء الدول أو الحكومات على أهمية التنويع، الرأس والافقي على السواء، كوسيلة حيوية لمعالجة مشاكل السلع الاساسية الحادة، ولا سيما في انتاج الاغذية، والتجهيز الزراعي، والتسويق، وكذلك السلع المصنوعة، ولا سيما في المجالات التي يمكن التنبؤ فيها بميزة نسبية على المدى الطويل. وشددوا أيضا على الحاجة الماسة الى اجراء زيادات كبيرة في وفرة الموارد من أجل الاغراض المتعلقة بتنويع الأنشطة، بما في ذلك المشاريع الموجهة نحو التمدير. وفي هذا الصدد أعلنوا عن دعمهم الكامل للاقتراح الخاص بانشاء صندوق افريقي للتنويع ليكون بمثابة مركز تنسيق رئيسي لحشد المساعدة التقنية اللازمة لتوفير تمويل كاف لوضع وتنفيذ برامج ومشاريع التنويع.

١١٢- وطلب رؤساء الدول أو الحكومات من المجتمع الدولي، ولا سيما البلدان المتقدمة والامم المتحدة والمؤسسات التمويلية والانمائية المتعددة الاطراف تقديم الدعم الكامل لبرنامج الامم المتحدة الجديد واتخاذ التدابير الملائمة من أجل تنفيذ الالتزامات الواردة في هذا البرنامج. وفي هذا السياق، لاحظ رؤساء الدول أو الحكومات بارتياح نتائج صندوق "افريكا" وأثنوا على الصندوق لنهوضه بولايته.

أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية

١١٣- أعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن قلقهم ازاء انخفاض معدل تحقيق الارقام المستهدفة للمعونة المقدمة لأقل البلدان نموا من شركائها في التنمية. فقد بلغ مجموع البلدان التي أدرجتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في فئة أقل البلدان نموا منذ اعتماد برنامج العمل، ستة بلدان عند تطبيق مجموعة المعايير الجديدة، وشددوا على ضرورة توفير تدفقات اضافية من الموارد في أعقاب هذا التوسع.

١١٤- وأعرب رؤساء الدول أو الحكومات عن رأيهم بأنه يلزم إيلاء اهتمام خاص لاعادة تنشيط النمو والتعجيل به، ودعم التنمية في أقل البلدان نموا. وأعربوا كذلك عن رأيهم بأنه ينبغي تنفيذ برنامج العمل الكبير الجديد للتسعينات لمعالجة أقل البلدان نموا تنفيذا تاما وفعالا من جانب كافة الاطراف.

١١٥- وأوضح رؤساء الدول أو الحكومات أنه في مجال المشاركة الانمائية التي نتم عليها برنامج العمل، تتحمل أقل البلدان نموا المسؤولية الأولية عن وضع وتنفيذ استراتيجيات وسياسات فعالة لنموها وتنميتها، وأن شركاءها في التنمية قد قبلوا مسؤولية دعم جهودها.

١١٦- وأكد رؤساء الدول أو الحكومات على الحاجة الى قيام بلدان المرور العابر باتخاذ تدابير عاجلة وملمومة تتمشى مع قدراتها للتخفيف من صعوبات النقل والممرور العابر التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية.

١١٧- وأكد رؤساء الدول أو الحكومات كذلك أنه ينبغي تطبيق حق الوصول من وإلى البحر، وحرية المرور العابر، وفقا للمادة ١٢٥ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، بحيث يتعين وضع أي برنامج للعمل فيما يتعلق بمرافق النقل العابر بالتشاور مع بلد المرور العابر المعني وبموافقته.

الثقافة والتنمية

١١٨- أكد رؤساء الدول أو الحكومات على الحاجة الى تنفيذ أهداف خطة عمل العقد العالمي للتنمية الثقافية، بغية التيقن من أن البعد الثقافي للتنمية ينال ما يستحقه من اهتمام في الاستراتيجيات الانمائية الوطنية. وأبرزوا أهمية اتفاقية حماية الثقافة العالمية والتراث الطبيعي.

١١٩- وأكد رؤساء الدول أو الحكومات أهمية الحفاظ على ما تتمتع به البلدان الاعضاء من تراث ثقافي يتسم بالتنوع والثناء. وحثوا على أن يشكل البعد الثقافي جزءا من عمليات التنمية الاقتصادية.



مؤتمر القمة العاشر لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز

جاكارتا ، ١ - ٦ أيلول / سبتمبر ١٩٩٢

اعلان رؤساء دول أو حكومات حركة عدم الانحياز بشأن
الصومال في اجتماع القمة العاشر المعقود
في جاكارتا، اندونيسيا
١ - ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢

تلقينا بقلق عميق، نحن رؤساء دول أو حكومات بلدان حركة عدم الانحياز
المجتمعين في مؤتمر القمة العاشر لحركتنا في جاكارتا، اندونيسيا في الفترة من ١
الى ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ أنباء المجاعة والعنف والموت والدمار في الصومال الشقيق.
ونحن وقد تلقينا جميع المعلومات المتوفرة عن الحالة الراهنة في ذلك البلد
وناقشناها بشكل مستفيض، أصابنا ذهول وحزن شديدين على ما آلت اليه الامور هناك من
فوضى سياسية واجتماعية مأساوية، وما استتبع ذلك من بؤس انساني لا يوصف، وانحطاط
لملايين الرجال والنساء والاطفال العاديين. وتعتبر الورطة التي تعاني منها النساء
والاطفال وكبار السن الذين يشكلون معظم الفئة المعرضة للخطر، مدعاة للقلق والاشفاق
بوجه خاص.

لذلك، فايئانا منا بمبادئ حركة عدم الانحياز، وبميثاق الامم المتحدة،
وبالمبادئ الواردة في المصوك الاجتماعية والانسانية العديدة التي اصدرتها الهيئة
العالمية، فاننا نعتبر المعدل اليومي المرتفع للضحايا في الصومال حالة انسانية لا
يمكن قبولها، ووصمة بالنسبة لحضارتنا المشتركة. ولذلك فاننا مصممون على أن نقوم
بدور حاسم في التوصل الى حل للامنة الراهنة بالرغم من الصعوبات التي تواجهها حاليا
العديد من البلدان الاعضاء في حركتنا.

واننا، من ثم نرى أن حركتنا والبلدان التابعة لها ملتزمة من الناحية
الاخلاقية بالقيام بدور قيادي في الاستجابة الفورية والفعالة للمأساة الجارية، وان
استجابتنا الجماعية، وبخاصة في مجال المساعدة الانسانية العاجلة من شأنها أن تشكل

على المدى القصير استكمالاً مناسباً للجهود المنفردة للبلدان الأعضاء ومنظمة الوحدة الأفريقية الجارى بذلها بالفعل.

وفي مواجهة هذا التحدى الكبير، عقدنا العزم على القيام بمبادرات فورية على النحو التالي:

أولاً، أن ننشئ، بالتشاور مع رئيس منظمة الوحدة الأفريقية، لجنة أو فرقة عمل مخصصة تخضع للإشراف المباشر لرئيس الحركة، بغية متابعة قراراتنا وتنسيق المساعدة الإنسانية العاجلة المقدمة للصومال. وفي هذا الصدد، نحث جميع البلدان الأعضاء على أن تبدأ على الفور حملات وطنية لجمع هذه المعونة الإنسانية وأرسالها إلى الصومال.

ثانياً، أن نشارك على نحو فعال في أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام في الصومال، ولا سيما الأنشطة الرامية إلى عودة الأوضاع إلى ما كانت عليه من سيادة للقانون والنظام، وهو ما تتطلبه العودة إلى الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية الطبيعية. وفي هذا الصدد نطالب رئيس الحركة بأن يحيط الأمين العام علماً باستعدادنا لتقديم المساعدة.

رابعاً، أن نساند ونعزز بنشاط جهود منظمة الوحدة الأفريقية والدول الأعضاء فيها من أجل جمع الفصائل المختلفة في البلد على مائدة المفاوضات.

خامساً، أن نشجع ونساعد الصومال على العودة إلى الحكم الدستوري والديمقراطية القابلة للاستمرار، لأنه يستحيل بدونهما رفع مستوى المعيشة في البلد وتحقيق التنمية بوجه عام.

سادساً، ألا ندخر جهداً لضمان إزالة جميع العقبات ولا سيما تلك التي توجد في الأطراف المتنازعة.

وبينما نحدد لأنفسنا الأغراض المبينة أعلاه، فإننا ندرك أن جهودنا الفردية محدودة، ولكننا عاكدون العزم على أن نكون في طليعة الباحثين عن حل دائم. وفي هذا السياق، نود أن نعرب عن تقديرنا الخالص للجهود التي يبذلها المجتمع الدولي حتى اليوم، ولا سيما الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية، ونحشهما باسم الإنسانية التي تجمعنا أن يواصلوا تقديم مساعداتهم الهامة إلى الشعب الصومالي - بل وزيادتها - بغية التخفيف من المعاناة والشعور بالعجز لدى الأحياء والأموات على السواء.

واننا نكلف الاجتماع الوزاري الذي ينعقد قريبا في نيويورك بمناسبة انعقاد الدورة السابعة والاربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، بأن يستعرض ويتخذ الترتيبات اللازمة لقيام حركة عدم الانحياز بتقديم المساعدات الانسانية في حالات الطوارئ الى الصومال، وأن يعقد اجتماعا آخر في وقت مناسب في شهر كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ لتلقي تقرير اللجنة أو فرقة العمل المختصة المعنية بتنفيذ القرارات الحالية وتقييم هذا التقرير.

وأخيرا، نحن رؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز، نشعر بمدق بأن هذا هو الوقت المناسب لأن نظهر عمليا لشعب الصومال تعاطفنا الانساني وعطاءنا السخي. ونحث جميع الدول والشعوب على أن تضع جانبا ضفائنها وخلافاتها وتحفظاتها حتى نستطيع أن تقدم المساعدات العاجلة للأفراد العاديين من الشعب الصومالي الذين يعتمدون بالتأكيد في بقائهم ورخائهم بمغفة عامة على المجتمع الدولي، وخاصة حركة عدم الانحياز. ونوجه في الوقت نفسه نداء خاصا الى قادة الفصائل المختلفة في البلد للتوقف فورا عن العمليات الحربية، والكف عن وضع العقبات في طريق الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى لتقديم المساعدة الانسانية، والعمل على تهيئة مناخ يسمح بوصول المساعدات العاجلة الى شعب الصومال بأجمه دون تمييز.

واننا لنأمل وندعو مخلصين أن يلقي طلبنا المخلص استجابة فورية وملمومة سواء من المجتمع الدولي أو من الصومال ذاته.



مؤتمر القمة العاشر لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز

جاكارتا ، ١ - ٦ أيلول / سبتمبر ١٩٩٢

قرار بشأن انشاء فريق عامل رفيع المستوى لإعادة تشكيل هيكل الأمم المتحدة

نظر المؤتمر في تقرير وتوصيات اللجنة الوزارية المعنية بالمنهجية، والذي قدمه السيد جورج باكوفو رئيس اللجنة ووزير خارجية قبرص. وقرر المؤتمر أن ينشئ، على الفور فريقا عاملا رفيع المستوى منبثقا عن حركة عدم الانحياز لإعادة تشكيل هيكل الأمم المتحدة.

والفريق العامل الرفيع المستوى مغوض بوضع اقتراحات ومقترحات ملموسة لإعادة تشكيل هيكل الأمم المتحدة وإضفاء الطابع الديمقراطي عليها وزيادة فعاليتها، فضلا عن المشاركة الفعالة لحركة عدم الانحياز في تشكيل النظام الدولي الجديد.

ولتنفيذ هذه المهمة، سوف يكون الفريق العامل الرفيع المستوى على اتصال دائم وتنسيق مستمر مع الأمين العام للأمم المتحدة ومحفل عدم الانحياز في مجلس الأمن، وجميع البلدان ومجموعات البلدان الأخرى، للقيام بهذا المسعى المشترك.

وسوف يقرر رئيس الحركة تشكيل الفريق العامل الرفيع المستوى في أسرع وقت ممكن بعد اجراء مشاورات مع الدول الاعضاء في الحركة.



مؤتمر القمة العاشر لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز

جاكارتا ، ١ - ٦ أيلول / سبتمبر ١٩٩٢

قرار بشأن صندوق "أفريكا"

١- ان رؤساء الدول أو الحكومات، وقد استمعوا الى التقرير الذي قدمه السيد ب. ف. ناراسيماراو رئيس وزراء الهند، باعتباره رئيسا للجنة صندوق "أفريكا"، وقاموا باستعراض فقراته، أعربوا عن الارتياح للمساهمات التي قدمها الصندوق من أجل القضاء على الفصل العنصري، والدور الذي يقوم به في مساعدة حركات التحرير في جنوب افريقيا وبلدان خط المواجهة المتضررة بسياسات زعزعة الاستقرار التي تمارسها حكومة جنوب افريقيا. وأثنوا بشدة على الدور الذي اضطلعت به الهند، باعتبارها رئيسا للصندوق، والبلدان الاعضاء في لجنة الصندوق مما ساعده في تحقيق التقدم الذي أحرزته في تنفيذ الولاية المنوطة به. وأعربوا أيضا عن تقديرهم العميق لجميع البلدان الاعضاء في حركة عدم الانحياز والبلدان الاخرى على مساهمتها في الصندوق.

٢- ويحيطون علما بأن صندوق "أفريكا" قام بصرف معونات بلغت قيمتها نحو ٥٠٠ مليون دولار أمريكي بكفاءة وفعالية.

٣- ويوصون بأنه في حين تنتهي ولاية صندوق "أفريكا" في هذا المؤتمر، فإنه يتعين على البلدان الاعضاء في حركة عدم الانحياز أن تواصل دعم حركات التحرير في جنوب افريقيا بأشكال جديدة من التعبير عن المساندة السياسية والدعم المادي، فضلا عن تقديم المساعدة في تنمية الموارد البشرية من خلال الوكالات الشنائية والمتعددة الاطراف على السواء، الى أن يتحقق هدف اقامة دولة ديمقراطية متحدة وغير عنصرية في جنوب افريقيا.

٤- ويقبلون الاقتراح المقدم من رئيس لجنة صندوق "أفريكا" بأن يقدم الصندوق، كتعبير خاص عن التضامن، ٢٥٠ ٠٠٠ دولار لتوفير الاغاثة الانسانية لشعب الصومال الذي يواجه أزمة حادة ذات أبعاد لم يسبق لها مثيل.

٥- ويؤيدون قرار اللجنة بالاستفادة من الرصيد المتبقي في صندوق "أفريكا" في الاغاثة من الجفاف في الجنوب الافريقي، وتنمية الموارد البشرية في جنوب افريقيا، وتوعية الناخبين هناك قبل اجراء الانتخابات وذلك من خلال مؤتمر تنسيق تنمية بلدان الجنوب الافريقي.



مؤتمر القمة العاشر لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز

جاكارتا ، ١ - ٦ أيلول / سبتمبر ١٩٩٢

قرار بشأن السكان

ان رؤساء الدول أو الحكومات،

- ١- يقررون أنه نظرا لأهمية مسألة السكان وطابعها الملح، ينبغي عقد اجتماع على المستوى الوزاري في أقرب وقت ممكن للنظر فيما يلي:
 - تكثيف تبادل المعلومات المتعلقة بتجربة البلدان الاعضاء في مجال السياسات السكانية وبرامج تنظيم الأسرة؛
 - وضع مشاريع للتعاون والمساعدة التقنيين فيما بين بلدان الجنوب فيما يتعلق بالتعليم، وأنشطة التوعية، والأمومة المأمونة، وبرامج تنظيم الأسرة؛
 - وضع مشاريع مشتركة وتعاونية لانتاج الامدادات الطبية اللازمة لبرامج تنظيم الأسرة.
- ٢- يقررون كذلك أن يشرع الاجتماع الوزاري في اجراء عملية استشارية ملائمة لتحديد المبادئ التوجيهية التي تسترشد بها الدول الاعضاء فيما تجريه من ترتيبات خاصة بالمؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية المقرر عقده في القاهرة في ايلول/سبتمبر ١٩٩٤.



مؤتمر القمة العاشر لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز

جاكارتا ، ١ - ٦ أيلول / سبتمبر ١٩٩٢

قرار

بشأن تعزيز التعاون الدولي

ان رؤساء الدول أو الحكومات،

اذ يعتبرون ان قضية التنمية قد أصبحت في عصر ما بعد الحرب الباردة -
تمثل مكان الصدارة في جدول الاعمال الدولي.

واذ يأخذون في الاعتبار بالكامل المقترحات البناءة التي قدمت خلال
المداولات.

يقررون توفير المرونة اللازمة لرئيس حركة بلدان عدم الانحياز من أجل:

- تقييم امكانية عقد اجتماع خاص لرؤساء دول أو حكومات حركة عدم
الانحياز يكرس للتنمية الاجتماعية والاقتصادية وللتعاون الدولي، وذلك
بعد اجراء المشاورات اللازمة؛
- عقد اجتماع في أقرب وقت ممكن للجنة الوزارية الدائمة للتعاون
الاقتصادي، التي أنشئت لاستئناف الحوار بين الشمال والجنوب، وتعزيز
التعاون فيما بين بلدان الجنوب؛
- انشاء فريق استشاري من الخبراء البارزين في مجال القضايا الانمائية
يقدم توصيات بحلول عملية وبتوجيهات جديدة في المجالين الاقتصادي
والاجتماعي.



مؤتمر القمة العاشر لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز

جاكارتا ، ١ - ٦ أيلول / سبتمبر ١٩٩٢

قرار بشأن الأمن الغذائي

ان رؤساء الدول أو الحكومات،

وقد استعرضوا حالة الأغذية في بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى،

واذ يعربون عن قلقهم العميق لأنه بالرغم من القدرة على تحقيق زيادة كبيرة في الانتاج العالمي من الأغذية فان عدد من يعانون من الجوع وسوء التغذية قد زاد في العقد الماضي وخاصة في أقل البلدان نمواً،

١- يقررون أنه بغية معالجة هذه القضية الملحة، ينبغي عقد مؤتمر لسوزراء الأغذية والزراعة لبلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى يتولى صياغة مبادئ توجيهية للسياسة تتعلق بجملة أمور منها:

- طرق ووسائل تخفيف حدة الفقر وتعزيز الأمن الغذائي وتحقيق الاكتفاء الذاتي في البلدان النامية عن طريق رفع انتاجية المنتجين الزراعيين، وخاصة أصحاب الحيازات الصغيرة والمرأة العاملة بالزراعة؛
- وطرق ووسائل وضع مشاريع ناجحة للتعاون التقني فيما بين بلدان الجنوب بغية تبادل المعلومات والخبرة بين البلدان النامية مع الإشارة بوجه خاص الى مشاريع الانتاج الغذائي المشتركة والمشاريع التعاونية المتعلقة بانتاج الاسمدة والادوات الزراعية والمدخلات الزراعية الأخرى؛

- وطرق ووسائل تعزيز التعاون فيما بين البلدان النامية في مجال البحوث الزراعية وبحث أفضل الطرق لحد مؤسسات البحوث الدولية على

زيادة الاهتمام بالبحوث في مجال الاغذية الاساسية التي تهم البلدان النامية في المقام الاول؛

- وطرق ووسائل زيادة التعاون بين البلدان المصدرة والبلدان المستوردة عن طريق جملة أمور منها ادارة مخزونات احتياطية للحيلولة دون حدوث نقص في المنتجات الغذائية الضرورية؛

- وطرق ووسائل دعم برامج عمل خاصة لزيادة انتاج الاغذية في افريقيا عن طريق وكالات التنمية الدولية، بما في ذلك البرنامج الخاص للمندوق الدولي للتنمية الزراعية من أجل افريقيا في مرحلته الثانية.

٢- يقررون أيضا، كتدبير اضافي، أن يتخذ مؤتمر وزراء الاغذية والزراعة خطوات رئيسية من أجل وضع مشاريع لتقديم معونة غذائية كبيرة للتخفيف من حالات النقص الحاد كالتي تحدث في أجزاء معينة من افريقيا من حين لآخر. وسوف تسعى الحركة الى الحصول على مساندة وتعاون البلدان المتقدمة والمنظمات الدولية مثل منظمة الاغذية والزراعة، والمندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي وبرنامج الاغذية العالمي، لوضع وتنفيذ تلك المشاريع.

٣- يقررون كذلك أنه بغية مساعدة المؤتمر الوزاري في مداولاته، ينبغي تشكيل فريق من الخبراء الاستشاريين لاجراء دراسة متعمقة لجميع الجوانب المتصلة بمشكلة الامن الغذائي في البلدان النامية، وتقديم توصيات خاصة بالسياسات ومقترحات عملية تفصيلية.



مؤتمر القمة العاشر لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز

جاكارتا ، ١ - ٦ أيلول / سبتمبر ١٩٩٢

قرار بشأن الديون الخارجية

ان رؤساء الدول أو الحكومات،

وقد استعرضوا حالة الديون المستحقة على بلدان عدم الانحياز والبلدان
النامية الأخرى،

وإذ يعربون عن القلق الشديد بسبب تضاعف حجم الدين الخارجي المستحق على
البلدان النامية خلال السنوات العشر الأخيرة، واستمرار عبء خدمته المفرط،

وإذ يلاحظون أن مشكلة الديون قد تمخضت عن استنزاف موارد البلدان النامية،
واعاقت تنميتها في كثير من الحالات، ومن ثم قدرتها على تحسين أحوالها الاجتماعية
والاقتصادية،

وإذ يدركون أن التجربة التي خاضتها البلدان النامية لم تكن مرضية بشكل
عام من حيث تنفيذ مجموعة متنوعة من استراتيجيات تخفيف أعباء الديون،

وإذ يرون أنه ينبغي على أعضاء حركة عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى
تعزيز جهودهم من أجل التوصل إلى حلول شاملة ودائمة لمشكلة الديون،

١- يلاحظون أن المشاورات الخاصة بمشكلة المديونية الخارجية كتلك التي عقدت
أثناء الاجتماع الاستشاري لخبراء الدين الخارجي لبلدان عدم الانحياز
والبلدان النامية الأخرى المعقود في بيرو عام ١٩٨٦ وفي المغرب عام ١٩٨٨
كانت مفيدة للغاية.

٢- يقررون مواصلة عملية التشاور هذه على مستوى حكومي دولي رفيع المستوى من أجل وضع المبادئ التوجيهية للسياسة بغية تعزيز الجهود التي تبذلها البلدان النامية من أجل حل مشكلة ديونها، وهو ما يعطي الأولوية لمعدة تدابير من بينها:

- تدابير تيسر إلغاء ديون أقل البلدان نمواً؛
- وتسوية أعباء ديون البلدان النامية الأخرى (ومن بينها تلك البلدان التي بذلت جهوداً كبيرة للوفاء بالتزاماتها من الديون) بصورة تيسر انتعاشها ونموها وتنميتها؛
- وتدابير لإعادة تدوير جزء من الدين لتمويل مشروعات اقتصادية واجتماعية؛
- واجراءات أخرى لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل تخفيف أعباء خدمة الدين؛
- والاهتمام الى نهج ثلاثي منسق يجمع بين البلدان النامية المدينة والبلدان المتقدمة الدائنة والمؤسسات المالية المتعددة الاطراف وذلك من أجل حل مشكلة الديون.

٣- يقررون كذلك، أنه لمساعدة هذه العملية الحكومية الدولية الرفيعة المستوى، يشكل فريق استشاري مخصص من الخبراء لاجراء دراسة متعمقة للجوانب المتعلقة بمشكلة الديون ولوضع مبادئ توجيهية للسياسة.



مؤتمر القمة العاشر لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز

جاكارتا ، ١ - ٦ أيلول / سبتمبر ١٩٩٢

تقرير المقرر العام

١- عُقد المؤتمر العاشر لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز في جاكارتا، اندونيسيا، في الفترة من ١ إلى ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣.

٢- وسبق المؤتمر اجتماع تحضيري على مستوى السفراء/كبار المسؤولين، واجتماع تحضيري على المستوى الوزاري عُقد في الفترة من ٢٩ إلى ٣١ آب/أغسطس.

٣- وشارك في المؤتمر العاشر البلدان التالية الاعضاء في الحركة:

اثيوبيا، الاردن، أفغانستان، اكوادور، الامارات العربية المتحدة، اندونيسيا، أنغولا، أوزبكستان، أوغندا، ايران (جمهورية - الاسلامية)، باكستان، بابوا غينيا الجديدة، البحرين، بربادوس، بروني دار السلام، بليز، بنغلاديش، بنما، بنين، بوتان، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بورندي، بوليفيا، بيرو، ترينيداد وتوباغو، توغو، تونس، جامايكا، الجزائر، جزر القمر، الجماهيرية العربية الليبية، جمهورية تنزانيا المتحدة، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جيبوتي، الرأس الأخضر، رواندا، زائير، زامبيا، زمبابوي، سان تومي وبرينسيبي، سري لانكا، منغافورة، السنغال، سوازيلند، السودان، سورينام، سيشل، شيلي، الصومال، العراق، عمان، غابون، غامبيا، غانا، غواتيمالا، غيانا، غينيا، غينيا بيساو، غينيا الاستوائية، الفلبين، فلسطين، فنزويلا، فييت نام، قبرص، قطر، الكاميرون، كمبوديا، كوبا، كوت ديفوار، كولومبيا، الكويت، كينيا، لبنان، ليبيريا، ليسوتو، مالطة، مالي، ماليزيا، مدغشقر، مصر، المغرب، ملاوي، ملديف، المملكة العربية السعودية، منغوليا، موريتانيا، موريشيوس، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، النيجر، نيجيريا، نيكاراغوا، الهند، اليمن، يوغوسلافيا.

٤- وحضر المؤتمر البلدان والمنظمات وكذلك حركات التحرير الوطنية والمنظمات الدولية التالية بصفة مراقبين:

أرمينيا، البرازيل، تايلند، الصين، كرواتيا، كورستاريكا، المكسيك، هندوراس، الأمم المتحدة، جامعة الدول العربية، جبهة التحرير الوطني والاشتراكي لكاناك، حزب بورتوريكو الاشتراكي، مجلس الوجدويين الافريقيين لازانيا، منظمة تضامن الشعوب الآسيوية الافريقية، منظمة المؤتمر الاسلامي، منظمة الوحدة الافريقية، المؤتمر الوطني الافريقي.

٥- وحضر المؤتمر البلدان والمنظمات التالية كضيوف:

اسبانيا، استراليا، المانيا، بلغاريا، البوسنة والهرسك، بولندا، جمهورية التشيك والسلوفاك الاتحادية، الجمهورية الدومينيكية، رومانيا، سان مارينو، السويد، سويسرا، فنلندا، الكرسي الرسولي، كندا، النرويج، النمسا، نيوزيلندا، هنغاريا، هولندا، اليونان، الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الاحمر والهلال الاحمر، برنامج الامم المتحدة الانمائي، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، لجنة الامم المتحدة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري، لجنة الامم المتحدة المخصصة للمحيط الهندي، اللجنة الدولية للصليب الاحمر، المعهد الهندي لدراسات عدم الانحياز، مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية، امانة الكومنولث، منظمة الامم المتحدة للتغذية والزراعة، النظام الاقتصادي لامريكا اللاتينية، لجنة الامم المتحدة المعنية بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية، معهد الامم المتحدة لبحوث نزع السلاح، مؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة، لجنة الامم المتحدة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، منظمة المحة العالمية، منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين، لجنة الامم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لاسيا والمحيط الهادئ، مجموعة السبعة والسبعين.

٦- وحضرت المؤتمر أيضا المنظمات التالية:

مندوق افريقيا، اللجنة الاستشارية لمركز الجنوب، مجمع وكالات انباء بلدان عدم الانحياز، اللجنة البرلمانية من أجل العمل العالمي.

٧- وبمناسبة المؤتمر العاشر لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز، وردت رسائل من سامة وزعماء العالم التالية أسماؤهم: جلالة الملك فهد بن عبد العزيز ملك المملكة العربية السعودية، جلالة السلطان قابوس سلطان عمان، فخامة السيد سعيد محمد جوهر رئيس جمهورية جزر القمر الاتحادية الاسلامية، فخامة الحاج حسن ابيتيدون رئيس جمهورية جيبوتي، (فخامة السيد حسنى مبارك رئيس جمهورية مصر العربية)، فخامة السيد هيو ديزموند هوييتي رئيس جمهورية غيانا، فخامة السيد رفائيل ليوناردو كاليخاس رئيس جمهورية هندوراس، فخامة السيد بونسالماجين أورشيبات رئيس جمهورية منغوليا، (فخامة السيدة فيوليتا باريوس دوكامورو رئيسة جمهورية نيكارغوا)، فخامة السيد فرانسي البرت رينيه رئيس جمهورية ميشل، فخامة السيد يوفيري كاجوتا موسيغيني رئيس جمهورية أوغندا، معالي السيد ب. ج. باترسون رئيس وزراء جامايكا، معالي السيد كيشي مياوازا رئيس وزراء اليابان، معالي السيد كوكو جوزيف كوسيجه رئيس وزراء جمهورية توغو.

افتتاح المؤتمر (البند ١ من جدول الاعمال)

٨- أعلن فخامة السيد سوهارتو رئيس جمهورية اندونيسيا افتتاح المؤتمر العاشر لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز.

٩- والتزم المؤتمر الصمت دقيقة تخليدا لذكرى القادة الراحلين لحركة عدم الانحياز الذين واغتهم المنية منذ المؤتمر التاسع، وعلى وجه الخصوص الرئيس الراحل محمد بوضياف رئيس جمهورية الجزائر، وراجيف غاندي رئيس وزراء الهند الراحل.

١٠- وألقى فخامة السيد سوهارتو رئيس جمهورية اندونيسيا خطابا افتتاحيا. وقرر المؤتمر بدون تصويت اعتماد هذا الخطاب كوثيقة رسمية من وثائق المؤتمر (NAC 10/Doc.16).

١١- وردا على الخطاب الافتتاحي للرئيس سوهارتو، ألقى فخامة السيد عبده ضيوف رئيس جمهورية السنغال كلمة نيابة عن البلدان الافريقية الاعضاء، وألقى معالي السيد د. ب. ويجيتونجي رئيس وزراء جمهورية سري لانكا كلمة نيابة عن البلدان الآسيوية الاعضاء، وألقى معالي السيد خوان ألميدا بومك نائب رئيس مجلس الدولة لجمهورية كوبا كلمة نيابة عن البلدان الاعضاء في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، وألقى فخامة السيد جورج فاسيليو رئيس جمهورية قبرص كلمة نيابة عن البلدان الاعضاء الأوروبية.

١٢- وألقى معالي السيد بطرس بطرس غالي الأمين العام للأمم المتحدة كلمة أمام المؤتمر في الجلسة الافتتاحية.

اقرار جدول الاعمال (NAC 10/Doc.4/Rev.1) (البند ٢ من جدول الاعمال)

١٣- أقر المؤتمر جدول الاعمال التالي:

١- افتتاح المؤتمر

٢- اقرار جدول الاعمال

٣- تقرير مقدم من رئيس الاجتماع التحضيري المعقود على المستوى الوزاري

٤- انتخاب هيئة المكتب

٥- تنظيم العمل

- ٦- قبول أعضاء جدد واشتراك مراقبين أو ضيوف
 - ٧- تقرير رئيس مؤتمر القمة التاسع لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز
 - ٨- تقرير رئيس لجنة صندوق "أفريكا"
 - ٩- تقرير رئيس اللجنة الوزارية المعنية بالمنهجية
 - ١٠- استعراض الحالة السياسية الدولية ودور حركة عدم الانحياز وتعزيز الأمم المتحدة
 - ١١- استعراض الحالة الاقتصادية الدولية ودور حركة عدم الانحياز وتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب
 - ١٢- تاريخ ومكان انعقاد المؤتمر الوزاري الحادي عشر ومؤتمر القمة الحادي عشر لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز
 - ١٣- النظر في الوثائق الختامية واعتمادها
 - ١٤- مسائل أخرى
- تقرير مقدم من رئيس الاجتماع التحضيري المقنن على المستوى الوزاري (NAC 10/FM/Doc.3/Rev.1) (البند ٣ من جدول الأعمال)
- ١٤- قدم معالي السيد علي العطاس رئيس اللجنة التحضيرية ووزير خارجية اندونيسيا تقرير الاجتماع التحضيري. وأشار ممثل إيران فخامة السيد علي أكبر هاشمي رافسنجاني رئيس جمهورية إيران الإسلامية إلى أن تحفظات وفده بشأن الفقرة ١٥ من التقرير لم تدرج في الوثيقة، وتعهد الرئيس بأن تظهر النقطة التي أشارها ممثل إيران في محضر المناقشة. وأحاط المؤتمر علماً بالتقرير.
- انتخاب هيئة المكتب (البند ٤ من جدول الأعمال)
- ١٥- بناء على توصية الاجتماع التحضيري المقنن على المستوى الوزاري، قرر المؤتمر تشكيل هيئة مكتبه على النحو التالي:

الرئيس: أندونيسيا

نواب الرئيس:

عن افريقيا: تونس، الجزائر، الجماهيرية العربية الليبية، جمهورية
تنزانيا المتحدة، زائير، زيمبابوي، الكاميرون، كينيا.

عن آسيا: افغانستان، باكستان، جمهورية ايران الاسلامية، الجمهورية
العربية السورية، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، فلسطين،
ماليزيا، الهند.

عن أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: سورينام، غواتيمالا،
كوبا، نيكاراغوا.

عن أوروبا: قبرص، مالطة.

المقرر العام: السنغال

رئيس اللجنة السياسية: غانا

رئيس اللجنة الاقتصادية: نيكاراغوا

١٦- ومن المعروف أن تحديد هذه المناصب لا يشكل سابقة. وسوف تحال مسألة تشكيل
المكتب برمتها الى اللجنة المعنية بالمنهجية لاستعراضها.

١٧- وأحاط المؤتمر علما بتعيين معادة السفير المتجول نانا موتريسنا ممثل
اندونيسيا لدى الامم المتحدة سابقا وكبير مستشاري وزير الخارجية حاليا، أمينا عاما
للمؤتمر.

تنظيم العمل (الهند ٥ من جدول الاعمال)

١٨- اعتمد المؤتمر التوصيات التي رفعت اليه من الاجتماع التحضيري المعقود على
المستوى الوزاري والواردة في الفقرتين ١١ و ١٦ من تقريره (NAC 10/FM/Doc.3/Rev.1).

قبول أعضاء جدد واشتراك مراقبين أو ضيوف (البند ٦ من جدول الأعمال)

١٩- اعتمد المؤتمر التوصيات التالية المقدمة من الاجتماع الوزاري والتي تدعو إلى:

(أ) قبول أوزبكستان وبهروني دار السلام والغلبين وميانمار كبلدان أعضاء في حركة عدم الانحياز؛

(ب) منح أرمينيا وتايلند وكرواتيا صفة المراقب؛

(ج) منح البوسنة والهرسك وملوفينيا صفة الضيف؛

(د) إحالة طلبي كيرجستان ومقدونيا بالحصول على صفة الضيف إلى مكتب التنسيق.

٢٠- ورحب الرئيس، باسم المؤتمر، ترحيباً حاراً بالبلدان الأعضاء التي انضمت حديثاً، وكذلك بابوا غينيا الجديدة وغواتيمالا ومنغوليا التي قبلت منذ مؤتمر القمة التاسع. كما رحب بالبلدان التي حصلت حديثاً على صفة المراقب وبالمصين التي منحت صفة المراقب في وقت سابق من هذا العام، وكذلك بالبلدين اللذين حملا حديثاً على صفة الضيف، وأخيراً رحب بعودة كمبوديا إلى الحركة.

تقرير رئيس مؤتمر القمة التاسع لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز (NAC 10/Doc.6) (البند ٧ من جدول الأعمال)

٢١- أحاط المؤتمر علماً بالتقرير.

تقرير رئيس لجنة صندوق أفريقيا (NAC 10/Doc.9) (البند ٨ من جدول الأعمال)

٢٢- تولى معالي شيري ب. ف. ناراسيما راو، رئيس وزراء جمهورية الهند ورئيس لجنة صندوق "أفريكا"، عرض التقرير. ثم شكره الرئيس، باسم المؤتمر، على دوره البارز في توجيه أعمال اللجنة. وأحيل مشروع قرار بشأن التوصيات الواردة في التقرير إلى اللجنة الاقتصادية التي وافقت عليه بعد ذلك.

تقرير رئيس اللجنة الوزارية المعنية بالمنهجية (NAC 10/FM/Doc.2/Rev.1) (البند ٩ من جدول الأعمال)

٢٣- تولى معالي السيد جورج اياكوفو، وزير خارجية جمهورية قبرص ورئيس اللجنة الوزارية المعنية بالمنهجية، عرض التقرير. ثم شكره الرئيس، باسم المؤتمر، على دوره الهام في توجيه أعمال اللجنة. واعتمد المؤتمر التقرير.

المناقشة العامة (البندان ١٠ و ١١ من جدول الأعمال)

٢٤- كرس المؤتمر ثماني جلسات عامة للمناقشة العامة برئاسة الرئيس سوهارتسو. وأثناء غيابه عن مقعد الرئاسة، تولى رئاسة الجلسة رؤساء الوفود التالية: تنزانيا، قبرص، كوبا، تونس، مورينام، الجزائر.

٢٥- وأثناء المناقشة العامة، أقيمت بيانات من جانب البلدان الاعضاء:

اثيوبيا، الاردن، أفغانستان، اكوادور، الامارات العربية المتحدة، أنغولا، أوزبكستان، أوغندا، ايران (جمهورية - الاسلامية)، بابوا غينيا الجديدة، باكستان، البحرين*، بروني دار السلام، بليز، بنغلاديش، بنما، بوتان، بوتسوانا، بوليفيا، بيرو، ترينيداد وتوباغو، توغو*، تونس، جامايكا، الجزائر، جزر القمر، الجماهيرية العربية الليبية، جمهورية تنزانيا المتحدة، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، الرأس الأخضر، زامبيا، زيمبابوي، سري لانكا، منغافورة، سوازيلند، السودان، مورينام، ميشل، شيلي، الصومال، العراق، غانا، غواتيمالا، غيانا، غينيا الاستوائية، الفلبين، فلسطين، فنزويلا، فييت نام، قبرص، قطر، كمبوديا، كوبا، كولومبيا، الكويت، كينيا، لبنان، ليبيريا، ليسوتو، مالطة، ماليزيا، مدغشقر، مصر، المغرب، ملاوي، ملديف، المملكة العربية السعودية*، منغوليا، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، النيجر، نيجيريا، نيكاراغوا، الهند، اليمن، يوغوسلافيا.

ومارمت الكويت والهند حق الرد، وقدمت جمهورية ايران الاسلامية بيانا توضيحيا.

٢٦- واستمع المؤتمر أيضا الى بيانات من المراقبين والضيوف التالية أسماؤهم:

أرمينيا البرازيل، تايلند، الصين، كرواتيا*، كوستاريكا، النمسا، جبهة

(*) بلدان تنازلت عن حقها في الكلام وعممت بيانات في الجلسات العامة.

التحرير الوطني والاشتراكي لكاناك، حزب بورتوريكو الاشتراكي، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، لجنة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، لجنة الأمم المتحدة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري، لجنة الأمم المتحدة الخمسة للمحيط الهندي، منظمة الصحة العالمية، مؤتمر الوجدويين الافريقيين لازانيا، المؤتمر الوطني الافريقي.

وتحدث فخامة المعلم جوليوس نيريري أمام المؤتمر بصفته رئيسا للجنة الاستشارية لمركز الجنوب.

٢٧- وعقدت لجنة التسعة لبلدان عدم الانحياز المعنية بفلسطين اجتماعا برئاسة فخامة الرئيس سوهارتو واعتمدت اعلانا (NAC 10/Doc.8) يعتبر جزءا أساسيا من الوثائق الرسمية للمؤتمر.

٢٨- وعقد مكتب المؤتمر ثلاثة اجتماعات اثنان على المستوى الوزاري برئاسة معالي السيد على العطاس وزير خارجية اندونيسيا، والثاني على مستوى رؤساء الوفود برئاسة فخامة الرئيس سوهارتو.

تاريخ ومكان انعقاد المؤتمر الوزاري الحادي عشر ومؤتمر القمة الحادي عشر لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز (المند ١٢ جدول الاعمال)

٢٩- قرر المؤتمر أنه، فيما يتعلق بتاريخ ومكان انعقاد مؤتمر القمة الحادي عشر لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز، لم يتحقق أي توافق في الآراء وأحال هذه المسألة إلى المؤتمر الوزاري الحادي عشر للبت فيه.

وفيما يتعلق بالمؤتمر الوزاري الحادي عشر، تقرر مناقشة هذه المسألة في الاجتماع الوزاري لبلدان عدم الانحياز الذي سيعقد خلال الدورة السابعة والاربعين القادمة للجمعية العامة للأمم المتحدة.

النظر في الوثائق الختامية واعتمادها (المند ١٢ من جدول الاعمال)

٣٠- نظر المؤتمر في الوثائق الختامية المقدمة من اللجنتين السياسيتين والاقتصادية:

'١' مشروع الوثيقة الختامية:
وتشمل

- رسالة جاكارتا: دعوة الى العمل الجماعي
واضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات
الدولية
NAC 10/Doc.12/Rev.1
- الفصل الاول : مقدمة
NAC 10/Doc.11/Rev.1
- الفصل الثاني: القضايا العالمية
NAC 10/Doc.1/Rev.2
- الفصل الثالث: القضايا السياسية
NAC 10/Doc.2/Rev.2
- الفصل الرابع: القضايا الاقتصادية
والاجتماعية
NAC 10/Doc.3/Rev.2

'٢' مشروع اعلان بشأن الصومال
NAC 10/FM/PC/Doc.1/Rev.2

'٣' مشروع قرار بشأن انشاء فريق عامل رفيع
المستوى لاعادة تشكيل هيكل الامم المتحدة
NAC 10/Doc.10

'٤' مشروع قرار بشأن صندوق افريكا
NAC 10/Doc.13

'٥' مشروع قرار بشأن السكان
NAC 10/Doc.14

'٦' مشروع قرار بشأن تعزيز التعاون الدولي
NAC 10/Doc.15

'٧' مشروع قرار بشأن الامن الغذائي
NAC 10/L.2

'٨' مشروع قرار بشأن الديون الخارجية
NAC 10/L.1

واعتمد المؤتمر الوثائق الختامية.

٣١- واعتمد المؤتمر رسالة جاكارتا: دعوة الى العمل الجماعي واضفاء الطابع
الديمقراطي على العلاقات الدولية (NAC 10/Doc.12/Rev.1).

٣٢- واعتمد المؤتمر تقرير المقرر العام (NAC 10/Doc.7/Rev.1).

مسائل أخرى (البند ١٤ من جدول الأعمال)

٣٣- اقترح فخامة السير كيتوميلي مازيري رئيس جمهورية بوتسوانا قرارا بالاعراب عن شكر المؤتمر العاشر لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز وتقديره لجمهورية أندونيسيا حكومة وشعبا، واعتمد القرار بدون تصويت.

٣٤- وعقدت الجلسة الختامية في ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢. وألقى فخامة السيد سوهارتو رئيس جمهورية اندونيسيا، كلمة الاختتام.